

Distr.: General
28 December 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من فريق الخبراء المعني بالسودان المنشأ عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)

يتشرف فريق الخبراء المعني بالسودان المنشأ عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بأن يحيل طيه
التقرير النهائي عن أعماله، وفقاً للفقرة ٢ من القرار ٢٣٤٠ (٢٠١٧).

وقد قدم التقرير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأ عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان في
٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، ونظرت فيه اللجنة في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

ويرجو الفريق ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير وإصدارهما كوثيقة من
وثائق المجلس.

(توقيع) توماس بيغوفولي وأنجالا

المنسق

فريق الخبراء المعني بالسودان المنشأ عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)

(توقيع) فانسان دراك

خبير

(توقيع) دانيلا كرافيتس ميراندا

خبيرة

(توقيع) وارين ميليا

خبير

(توقيع) أبهاي كومار سريفاستاف

خبير

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.



الرجاء إعادة استعمال الورق

050118 020118 17-21028 (A)



التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالسودان المنشأ عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ١٣ آذار/مارس إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وقد واصل الفريق رصد التطورات في دارفور وفي المنطقة الأوسع نطاقاً وفقاً لولايته.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تحرز عملية السلام في دارفور أي تقدم. ولا يزال العديد من الجماعات المتمردة الرئيسية نشطة حالياً في ليبيا وجنوب السودان حيث أقامت علاقات مع أصحاب المصلحة المحليين.

وتمثل التطور الرئيسي الذي شهدته ديناميات النزاع في التوغلات المشتركة في دارفور لجماعتين متمردتين دارفوريتين، وهما جيش تحرير السودان/ميني ميناوي، وجيش تحرير السودان/المجلس الانتقالي، من قواعدهما الخلفية في ليبيا وجنوب السودان. وفي ٢٠ أيار/مايو، دخل جيش تحرير السودان/ميني ميناوي وجيش تحرير السودان/المجلس الانتقالي إلى دارفور في رتلين متسقين، وهو ما مثل انتهاكاً للحظر المفروض على توريد الأسلحة. وتلت ذلك اشتباكات بين قوات الأمن الحكومية والجماعات المتمردة، استمرت حتى أوائل حزيران/يونيه. وقد صادرت قوات الأمن قدراً كبيراً من المعدات العسكرية التي استطاع الفريق تفتيشها. وبالإضافة إلى ذلك، حقق الفريق في تقارير عن انتهاكات قوات الأمن الحكومية للقانون الدولي الإنساني خلال هذه الاشتباكات.

وخلال المهمة التي نفذها الفريق في دارفور في أيار/مايو، لاحظ عدة طائرات عسكرية سبق له أن أبلغ عنها، إلى جانب طائرات لم يسبق رؤيتها في دارفور. ولم تقدم الحكومة أي طلبات استثناء إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) لنشر هذه الطائرات في دارفور، ما يشكل انتهاكاً لحظر الأسلحة.

وفي تموز/يوليه، أطلقت الحكومة حملة لجمع الأسلحة في دارفور. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، نشرت الحكومة عدة آلاف من قوات الدعم السريع إلى دارفور للمساعدة في هذا المجهود؛ وهذا الانتشار المسلح، الذي تم دون الحصول على استثناء من اللجنة، يشكل انتهاكاً لحظر توريد الأسلحة.

ومن التطورات الأمنية الرئيسية التي حدثت في الأشهر الأخيرة تصعيد التوترات بين موسى هلال، أبرز قادة ميليشيات دارفور العرب، والحكومة، وهو الأمر الناجم عن حملة الحكومة لجمع الأسلحة، وجهودها الرامية إلى إدماج حرس الحدود، التابعين لقيادة هلال، في قوات الدعم السريع. ويرصد الفريق عن كثب هذه الحالة أثناء حدوثها.

وعلى الرغم من أن النزاع قد اقتصر على المناطق المذكورة أعلاه وعلى منطقة جبل مرة، فإن العنف المسلح، واللصوصية، والعنف بين القبائل في دارفور لا تزال تشكل تهديداً خطيراً للمدنيين، ولا سيما النازحين داخلياً. وعلى الرغم من أن عام ٢٠١٧ شهد تسجيل حالات نزوح جديدة أقل بكثير مقارنة بالسنوات السابقة، فإن وضع النازحين داخلياً لا يزال يشكل تحدياً كبيراً أمام استعادة السلام والاستقرار في دارفور. وقد تحسنت إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى الفئات الضعيفة من

السكان بشكل ملحوظ خلال عام ٢٠١٧.

ولا يزال العنف الجنسي والجنساني منتشرًا، ويزيد من تفاقمه الإفلات من العقاب وتوافر الأسلحة. وواصل الفريق رصد الخروقات والانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، وتلقى عدة تقارير عن تجنيد واستخدام جماعات المتمردين الدافورية للأطفال.

وتلقى الفريق تقارير مختلفة عن الاستخدام المفرط للقوة والاعتقال التعسفي من جانب سلطات حكومة السودان ضد طلاب جامعيين من دارفور. وقد سُجلت انتهاكات لحقوق الطلاب الدافوريين في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع.

وفي غضون هذه الولاية، قام الفريق بالتحقيق في تهريب المهاجرين من دارفور وإليها بوصفها مسألة شاملة، وهو يقدم تفاصيل في هذا التقرير عن الجهات الفاعلة المسلحة في دارفور، والإساءات التي يتعرض لها المهاجرون، علاوة على طرق التهريب في دارفور، في جملة مسائل أخرى.

وتقول الجماعات الدافورية المتمردة أعمالها من خلال أنشطة الارتزاق والأنشطة الإجرامية التي تقوم بها في ليبيا وجنوب السودان، إلى جانب الأنشطة الإجرامية التي تقوم بها في دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، تفيد التقارير بأن بعض الشركات والمؤسسات التجارية توفر تدفقات من الدخل لفائدة هذه الجماعات. وعلاوة على ذلك، تشارك الجماعات الدافورية المتمردة في أنشطة غير مشروعة عبر الحدود.

ويواصل الفريق التحقيق في عدم الامتثال لخطر السفر وإجراءات تجميد الأصول فيما يتعلق بالأفراد المدرجين في قائمة الجزاءات، وكشف انتهاكا لخطر السفر. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ الفريق خطوات لتحديث محددات الهوية فيما يتعلق بثلاثة أفراد محددين.

المحتويات

الصفحة	الفصل
٦	أولا - مقدمة
٦	ثانيا - برنامج العمل
٧	ثالثا - التعاون والبيئة التشغيلية
٧	ألف - حكومة السودان
٧	باء - الدول الأعضاء
٨	جيم - العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية
٨	رابعا - ديناميات النزاع
٨	ألف - توغل المتمردين القادمين من ليبيا وجنوب السودان داخل دارفور (أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠١٧)
٩	باء - وجود الجماعات المتمردة التشادية في دارفور
١٠	جيم - جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد
١٠	دال - الميليشيات
١١	هاء - دور موسى هلال
١٣	خامسا - الديناميات الإقليمية
١٣	ألف - العلاقات الإقليمية
١٤	باء - جماعات دارفور المتمردة في جنوب السودان
١٦	جيم - وجود الجماعات الدارفورية في ليبيا
١٧	سادسا - العملية السياسية والتقدم المحرز في إزالة العقبات التي تعترض عملية السلام
١٧	ألف - عملية السلام
٢٠	باء - تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير
٢١	سابعا - التقدم المحرز في الحد من انتهاكات حظر توريد الأسلحة
٢١	ألف - انتهاكات حظر توريد الأسلحة
٢٦	باء - رصد العنف المسلح في دارفور
٣٠	جيم - التسريح ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
٣٤	ثامنا - انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان
٣٤	ألف - الاشتباكات التي وقعت بين القوات الحكومية وقوات المتمردين في دارفور في أيار/مايو ٢٠١٧
٣٥	باء - إمكانية وصول المساعدات الإنسانية
٣٦	جيم - حالة النازحين داخليا

٣٧	اللاجئون السودانيون في تشاد	دال -
٣٧	حالة طلاب الجامعة الدافوريين	هاء -
٣٧	العنف الجنسي والجنساني	واو -
٣٩	الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة ضد الأطفال	زاي -
٤٠	الهجمات على موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني	حاء -
٤٠	تخريب المهاجرين من دارفور وغيرها	تاسعا -
٤٢	الطرق	ألف -
٤٣	مشاركة الجهات الفاعلة المسلحة في دارفور	باء -
٤٤	تكاليف الرحلة ومدتها	جيم -
٤٥	الانتهاكات المرتكبة ضد المهاجرين	دال -
٤٦	القادمون من غرب أفريقيا العابرون لدارفور	هاء -
٤٧	النقل والجمارك	عاشرا -
٤٧	تعقب المركبات التي تستخدمها الجماعات المتمردة الدافورية	ألف -
٤٨	التخريب وغيره من الأنشطة غير المشروعة المنقذة عبر الحدود	باء -
٤٩	تمويل الجماعات المسلحة الدافورية	حادي عشر -
٤٩	لجماعات المتمردة في ليبيا	ألف -
٥٠	الجماعات المتمردة في جنوب السودان	باء -
٥٢	الشركات والمؤسسات التجارية التي توفر مصادر الدخل	جيم -
٥٢	الجماعات المتمردة في دارفور	دال -
٥٤	تجميد الأصول وحظر السفر	ثاني عشر -
٥٤	التنفيذ من جانب الدول الأعضاء	ألف -
٥٥	التنفيذ من جانب حكومة السودان	باء -
٥٦	التحقيقات الجارية	جيم -
٥٧	تحديث محددات الهوية للأفراد المدرجة أسماؤهم	دال -
٥٨	تحديث قائمة الجزاءات والنشرات الخاصة المشتركة بين الإنتربول ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بإضافة صور الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة	هاء -
٥٩	تحديات تحديد هويات الأفراد المدرجين في القائمة أثناء العبور	واو -
٥٩	التوصيات	ثالث عشر -
٦١	مرفقات*	

* تعمم المرفقات باللغة التي وردت بها وبدون تحرير رسمي.

أولا - مقدمة

- ١ - أنشئ فريق الخبراء المعني بالسودان بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥). وما برحت ولاية الفريق تُمدد منذ ذلك الحين، وكان آخر تمديد بموجب القرار ٢٣٤٠ (٢٠١٧). وترد التفاصيل الكاملة لولاية الفريق ومنهجية عمله في المرفق الأول.
- ٢ - وقام الأمين العام، في ٢ آذار/مارس ٢٠١٧، بتعيين الأعضاء التالية أسماؤهم في الفريق: توماس بيفوولي وانجالا (كينيا، المنسق وخبير النقل والجمارك)؛ وفانسان دزّاك (فرنسا، خبير إقليمي)؛ ودانييلا كرافيتس ميراندا (شيلي، خبيرة في القانون الإنساني الدولي)؛ ووارين ميليا (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، خبير الأسلحة)؛ وأبهاي كومار سريفاستاف (الهند، خبير مالي) (انظر S/2017/188).
- ٣ - وقد طلب مجلس الأمن في قراره ٢٣٤٠ (٢٠١٧) إلى الفريق أن يقدم تقريراً نهائياً يتضمن ما خلص إليه من استنتاجات وتوصيات في موعد أقصاه ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وقد أعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

ثانيا - برنامج العمل

- ٤ - في النصف الثاني من آذار/مارس ٢٠١٧، انتقل الفريق إلى الولايات المتحدة للاجتماع مع مختلف المحاورين ومتابعة المسائل ذات الصلة بولايته. وبعد اجتماع تمهيدي عقد في نيويورك في أوائل نيسان/أبريل مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، وضع الفريق برنامج عمل للاضطلاع بولايته. وشارك أعضاء الفريق أيضاً في اجتماعات ثنائية مع ممثلي مختلف الدول الأعضاء.
- ٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى الفريق ما مجموعه ٤٠ بعثة إقليمية ودولية لرصد التطورات في دارفور وفي المنطقة الأوسع نطاقاً. وسافر الفريق إلى كل من إثيوبيا، وأوغندا، وإيطاليا، وبلجيكا، وتونس، وجنوب السودان، وسويسرا، والسويد، وفرنسا، وقطر، وكينيا، ومصر، والمغرب، والمملكة المتحدة، وهولندا لتتبع خيوط ذات صلة بولايته.
- ٦ - وقام الفريق أيضاً ببعثات إلى السودان. وكانت أولى بعثاته إلى السودان خلال الفترة من ١٤ إلى ٢٦ أيار/مايو. وخلال الأيام الأربعة الأولى من هذه البعثة، انضم الفريق إلى رئيس اللجنة وعدد من أعضاء اللجنة خلال زيارتهم الرسمية إلى السودان. وفي الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٤ آب/أغسطس، زار الفريق السودان بناء على طلب حكومة السودان من أجل فحص ما تمت مصادرته من أسلحة وعتاد على إثر عمليات توغل المتمردين في أيار/مايو. وأجرى الفريق مرة أخرى بعثة إلى السودان في الفترتين من ٣ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر، ومن ١٨ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر.
- ٧ - والتقى الفريق، خلال بعثاته إلى السودان، بمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في الخرطوم ودارفور، بمن فيهم ممثلون عن مختلف الوكالات والوزارات الحكومية، والأمم المتحدة والوكالات الدولية، وأعضاء في السلك الدبلوماسي، وهيئات المجتمع المدني، وأكاديميون، وأعضاء أحزاب سياسية، والمجموعات الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، ومتمردون سابقون، ومهاجرون، وباحثون، وقادة مجتمعات محلية. وفي دارفور، أجرى الفريق بعثات ميدانية إلى ولايات شمال وجنوب ووسط وغرب دارفور.

ثالثا - التعاون والبيئة التشغيلية

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حصل الفريق على تعاون إيجابي من حكومة السودان، وكذلك من الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة.

ألف - حكومة السودان

٩ - واستمر الفريق في التواصل والعمل مع السلطات السودانية، وحصل على تعاون إيجابي خلال بعثاته وزياراته الميدانية المختلفة. غير أن الخبر المالي لم يتمكن من الانضمام إلى البعثات إلى السودان لأنه لم يحصل على تأشيرة من السلطات السودانية خلال هذه الولاية. وفيما يتعلق بمسألة تأشيرات باقي أعضاء الفريق الأربعة، باستثناء المنسق، لا يزال أعضاء الفريق يحصلون على تأشيرات دخول مرة واحدة تتعلق ببعثاتهم إلى السودان. وأدى ذلك إلى تأخيرات في تخطيط البعثات وتقليص الوقت الذي يمكن أن يقضيه الفريق في عين المكان في السودان خلال ولايته. وعندما أثار الفريق مسألة الحصول على تأشيرات ذات دخول لمرات متعددة مع جهة الاتصال الوطنية، أبلغت اللجنة بإنشاء لجنة لدراسة مسألة تأشيرات دخول الموظفين الدوليين وبنية إيجاد حل لهذه المسألة في المستقبل القريب.

١٠ - ويلاحظ الفريق أيضا أن الإجراءات الداخلية المتعلقة بالحصول على تصاريح السفر في دارفور كثيرا ما تؤدي إلى تأخير نشر أعضاء الفريق إلى هذا الإقليم. وباستثناء زيارة الرئيس في أيار/مايو والتفتيش على الأسلحة في تموز/يوليه - آب/أغسطس، لم تكن سلطات الحكومة السودانية مستعدة لإصدار تصاريح السفر في دارفور قبل وصول الخبراء إلى السودان. ولذلك اضطر الخبراء إلى قضاء فترات طويلة في الخرطوم بانتظار إصدار وثائقهم.

باء - الدول الأعضاء

١١ - يعرب الفريق عن تقديره للتعاون الذي تلقاه من الدول الأعضاء. وقد التقى الفريق في عدد من بعثاته بأعضاء السلك الدبلوماسي لمناقشة تنفيذ مختلف القرارات. وأرسل الفريق أيضا طلبات إلى مختلف الدول الأعضاء، التي يأمل أن تواصل تعاونها مع الفريق من خلال تقديمها الردود على طلباته في الوقت المناسب.

١٢ - وبالإضافة إلى ذلك، يتابع الفريق مع عدة دول أعضاء التدابير المتخذة لتنفيذ الإجراءات الجزائية. ومنذ عام ٢٠٠٩، شجع المجلس في ثمان قرارات متعاقبة^(١)، بما في ذلك بموجب الفقرة ١٥ من القرار ٢٣٤٠ (٢٠١٧)، جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك المنتمية منها إلى المنطقة، على تقديم تقارير إلى اللجنة عن الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ تدابير الجزاءات. وكان الامتثال لهذا الحكم محدودا. وحتى الآن، لم تقدم سوى ٣٦ دولة تقارير التنفيذ. ولم تقدم معظم بلدان المنطقة بعد تقاريرها المتعلقة بالتنفيذ.

(١) القرارات ١٨٩١ (٢٠٠٩) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الفقرة ٥؛ و ١٩٤٥ (٢٠١٠) المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الفقرة ٦؛ و ٢٠٣٥ (٢٠١٢)، الفقرة ١٣؛ ٢٠٩١ (٢٠١٣)، المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، الفقرة ١٣؛ و ٢١٣٨ (٢٠١٤)، المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٤، الفقرة ١١؛ و ٢٢٠٠ (٢٠١٥)، المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، الفقرة ١٣؛ و ٢٢٦٥ (٢٠١٦)، المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٦، الفقرة ١٣؛ و ٢٣٤٠ (٢٠١٧)، الفقرة ١٥.

جيم - العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية

١٣ - يعرب الفريق عن تقديره لما قدمته العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من تعاون ودعم لوجستي خلال بعثاته إلى السودان، إلى جانب الدعم المقدم من بعثات الأمم المتحدة الأخرى. ففي جنوب السودان، قدمت بعثة الأمم المتحدة فيه دعماً إدارياً ولوجستياً، ويسّرت بعثة الخبراء. وفي تونس، دعمت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عمل الفريق. وخلال هذه البعثات، عقد الفريق اجتماعات مع مختلف موظفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لمناقشة مسائل ذات صلة بولايته. وأخيراً، يقدر الفريق الدعم المقدم من مختلف وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية، التي وافقت على تبادل الآراء والتحليل التفصيلي للمعلومات مع الخبراء في مختلف مجالات ولايته.

رابعا - ديناميات النزاع

ألف - توغل المتمردين القادمين من ليبيا وجنوب السودان داخل دارفور (أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠١٧)

١٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمثل ما شهدته ديناميات النزاع من تطور رئيسي في التوغلات المشتركة التي قامت بها داخل دارفور جماعتان متمردتان دارفوريتان، هما جيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي وجيش تحرير السودان/المجلس الانتقالي، في أواخر أيار/مايو، انطلاقاً من قواعدهما الخلفية المتمركزة في ليبيا وجنوب السودان. وشكلت الاشتباكات التي أعقبت تلك التوغلات بين الجماعتين والقوات الأمنية الحكومية أول اشتباكات واسعة النطاق تقع منذ محاولة حركة العدل والمساواة الفاشلة للعودة إلى دارفور في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وترد في المرفق الثالث تفاصيل عن عمليات التوغل وما يتصل بها من اشتباكات.

١٥ - ولئن كان جيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي تاريخياً أحد الجماعات الثلاث المتمردة في دارفور (إلى جانب حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد)، فإن المجلس الانتقالي لحركة/جيش تحرير السودان هي جماعة أحدث عهداً وأقل شهرة. وهي جماعة منشقة عن جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، شكلتها في عام ٢٠١٥ شخصيات بارزة تنتمي إلى هذا الفصيل لم تكن راضية عن قيادة عبد الواحد نور واستراتيجيةه. وتهدف الجماعة التي تتألف في معظمها من قبيلة الفور، إلى إعادة توحيد عدة مجموعات من جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد تحت قيادته وعزل السيد نور بغرض إعادة تنشيط جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، الذي كان في السابق حركة أقوى ومشهورة. وبحلول أيار/مايو ٢٠١٧، كان المجلس الانتقالي لحركة/جيش تحرير السودان يتركز في أغلب الأحيان في جنوب السودان، حيث اتخذ منه رئيسه آنذاك نمر عبد الرحمن،^(٢) والقائد العام آنذاك محمد آدم عبد السلام 'طرادة'^(٣)، وصالح عبد الرحمن، نائب 'طرادة'، قاعدة لهم مع حوالي ٣٠ مركبة^(٤).

(٢) المتحدث الرسمي باسم جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، له خلفية ذات علاقة بالقوات المسلحة السودانية وتلقى تعليماً جامعياً.

(٣) كان 'طرادة'، وهو نائب القائد العام لجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، أحد أكثر قادة المتمردين الدارفوريين شهرة.

والجماعة موجودة في ليبيا أيضا. وتعاون المجلس الانتقالي لحركة/جيش تحرير السودان، منذ تشكيله، تعاوناً وثيقاً مع جيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي^(٥).

١٦ - وتمثل الهدف السياسي الرئيسي لعمليات التوغل في الرد على روايات الحكومة السودانية التي تقول إن النزاع انتهى وأن السلام مستتب في دارفور^(٦). ووقعت عمليات التوغل خلال فترة حساسة بصفة خاصة، كان أثناءها تقليص حجم العملية المختلطة ومراجعة الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة قيد المناقشة. وأراد جيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي أيضا أن يبرهن للحكومة السودانية والمجتمع الدولي - وبصفة خاصة البلدان والهيئات المشاركة في جهود الوساطة بشأن النزاع الدائر في دارفور - أنه ليس قوة يستهان بها، وينبغي أن يؤخذ بمجدية أكبر عند إجراء المفاوضات. أما البيئة السلبية في جنوب السودان فتشكل للجماعات المتمردة الدارفورية عاملاً إضافياً، حسب بعض مصادر المتمردين. وعلى وجه الخصوص، أفيد بأن المجلس الانتقالي لحركة/جيش تحرير السودان اضطر إلى العودة إلى دارفور بسبب الضغوط التي مارسها حكومة جنوب السودان على الجماعة حتى تغادر أراضيها (انظر الفقرة ٤٠، أدناه).

باء - وجود الجماعات المتمردة التشادية في دارفور

١٧ - في أوائل شهر حزيران/يونيه، بينما كانت قوات الدعم السريع تلاحق عناصر جيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي في شمال دارفور، اعترضها متمرّدون تشاديون في منطقة عين سيرو/كتم. وخلص الفريق من معلومات استقفاها من عدة مصادر من المتمردين التشاديين إلى أن هؤلاء العناصر هم أعضاء في اتحاد قوى المقاومة، بقيادة رئيس الأركان غردي عبد الله^(٧). وقبل التقارب الذي حصل بين تشاد والسودان في عام ٢٠١٠، دعمت حكومة السودان اتحاد قوى المقاومة واستضافته في دارفور، وكانت له قاعدة في منطقة عين سيرو. وأقامت الجماعة، خلال ذلك الوقت في دارفور، علاقات جيدة مع جيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي^(٨)، وكذلك مع موسى هلال. ويوجد مقر الجماعة الآن في ليبيا.

١٨ - وتلقى الفريق تفسيرات متضاربة في حزيران/يونيه بشأن وجود عناصر اتحاد قوى المقاومة في شمال دارفور. وتذكر بعض مصادر المتمردين التشاديين أن هذه العناصر كانت موجودة في شمال دارفور لإنشاء قاعدة خلفية صغيرة هناك ولم تكن تشكل جزءاً من طابور جيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي. وتشير مصادر أخرى إلى أن عناصر اتحاد قوى المقاومة انضمت لعمليات التوغل التي قام بها جيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي. واستضاف موسى هلال لبضعة أيام عناصر اتحاد قوى المقاومة بعد أن لاحقتهم قوات الدعم السريع وقدم لهم المأوى واللوازم، ثم عادوا إلى ليبيا^(٩).

(٤) أُعْتُقِلَ غر أثناء عمليات التوغل وحل محله الهادي إدريس يحيى رئيساً، بينما قتل 'طرادة' أثناء أعمال القتال، واستعُض عنه بصالح جبل سي قائداً عاماً.

(٥) في شباط/فبراير ٢٠١٥، وقّع غر عبد الرحمن على اتفاق للتنسيق مع جيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي، وأفادت عدة مصادر أن الجماعتين ما فتئتا منذ ذلك تتعاونان في الميدان في جنوب السودان وليبيا.

(٦) مقابلات أجريت مع أفراد من المتمردين.

(٧) الجماعة المتمردة التشادية معظمها من الزغاوة تحت إمرة تيمان إردمي.

(٨) وقد تيسر ذلك لأن كلتا الجماعتين في الغالب من قبيلة الزغاوة.

(٩) توفي غردي عبد الله إثر حادث سيارة في ليبيا.

جيم - جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد

١٩ - لم يحدث أي تطور هام خلال الفترة المشمولة بالتقرير في النزاع الدائر بين قوات الأمن وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في دارفور. وأبلغ عن وقوع حوادث معزولة على نطاق ضيق في جبل مرة، مثل الكمائن التي نصبتها عناصر المتمردين للإيقاع بقوات الأمن في أوائل نيسان/أبريل على طريق الملم - كيلا. ويبدو أن آخر هجوم شنته الحكومة على نطاق واسع في كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل ٢٠١٦ ودفع مقاتلي جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد إلى مغادرة بعض معاقله باتجاه مواقع جبلية أعلى، تسبب في إنهاك الجماعة. فقد ألحق هذا الهجوم أضرارا بقدراتها، وحد من حرية تنقل أفراد الجماعة، وقطع عليها بعضا من طرق الإمداد. ويبدو أن الجماعة تعيش الآن على الكفاف، ولا عزم لها أو قدرة على القيام بعمليات واسعة النطاق، على نحو ما يتضح في المرفق الرابع.

دال - الميليشيات

٢٠ - لا تزال جماعات ميليشيات مسلحة عديدة - معظمها من أصول عربية ويشار إليها عادة باسم "الجنجويد" - تنشط في دارفور، مما يهدد سيادة القانون وأمن المدنيين في عدة مناطق من ولايات دارفور الخمس. وهذا يخالف المادة ٦٧/٣٩٩ من وثيقة الدوحة للسلام في دارفور التي تنص على وجوب أن تتولى الحكومة نزع سلاح كل جماعات الميليشيات المسلحة.

٢١ - وعلى وجه الخصوص، لجماعات الميليشيات وجود قوي في شمال دارفور حيث تسيطر على مساحات شاسعة من الأراضي، بما في ذلك في محليات كتم وطويلة وكورما وكبكابية وشنقل طوباوي. وهذه الجماعات منظمة على أساس قبلي ويصعب السيطرة عليها. وترد في المرفق الخامس تفاصيل بشأن أبرز الميليشيات في شمال دارفور.

٢٢ - ووفقا لمصادر عديدة، تقيم قوات الأمن الحكومية علاقات وثيقة مع العديد من قادة الميليشيات المحلية، وحشدت بعض الميليشيات للقتال بالنيابة عنها أثناء القيام بالعمليات العسكرية ضد المتمردين^(١٠). ويضطلع عادة بتنسيق مشاركة جماعات الميليشيات في العمليات إما مسؤولو الاستخبارات العسكرية في القوات المسلحة السودانية وإما أفراد من جهاز المخابرات والأمن الوطني، تبعا للاحتياجات التنفيذية. وعلاوة على ذلك، تنشط الميليشيات أحيانا، وفقا لما أفادت به مصادر مختلفة، مع وحدات شبه عسكرية رسمية وتُدمج فيها، مثل قوات الدعم السريع وقوات حرس الحدود التي تتكون هي نفسها في معظمها من أفراد الميليشيات العربية السابقة. وتشارك الميليشيات، عندما تطلب منها ذلك قوات الأمن أو جهاز الأمن والمخابرات الوطني، في العمليات التي تقوم بها قوات الدعم السريع، وترتكب معظم اعتداءاتها على المدنيين، مثل نهب القرى والماشية والاعتصاب وحرق البيوت. ووفقا للمصادر، من المفترض أن يقوم أفراد الميليشيات بنهب القرى حال انتهاء العملية التي يشاركون فيها.

٢٣ - وتفيد التقارير بأن الميليشيات أصبحت تشكل مصدر قلق لدى بعض الدوائر الحكومية في الخرطوم. ومنذ شهر تموز/يوليه من عام ٢٠١٧، قامت سلطات حكومة السودان بحملة لجمع الأسلحة، ترأسها نائب الرئيس حسبو، وكانت تهدف جزئيا إلى نزع سلاح هذه الجماعات.

(١٠) على سبيل المثال، شاركت بعض الميليشيات القبلية العربية، وفقا لبعض المصادر، في أحدث عمليات قتال جدد بين قوات الأمن والجماعات المتمردة في أيار/مايو وحزيران/يونيه.

هاء - دور موسى هلال

٢٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمثل التطور الأمني الرئيسي ميدانيا في دارفور، في تصاعد حدة التوترات بين موسى هلال، أشهر زعماء الميليشيات العربية الدافورية، وبين الحكومة. وعلى وجه الخصوص، أثار إجراء حملة لجمع الأسلحة واعتزام الحكومة إدماج حرس الحدود ضمن قوات الدعم السريع خلافا بين الجانبين.

٢٥ - فعلى الرغم من أن حرس الحدود وقوات الدعم السريع هما وحدتان شبه عسكريتان تتألفان في معظمهما من الميليشيات العربية الدافورية، فإن مرجعيتهما مختلفة والتنافس مستعر بينهما. فحرس الحدود أنشئ في عام ٢٠٠٣، عندما حاولت الحكومة توفير مركز رسمي للميليشيات القبلية العربية التي كانت تقاتل بالنيابة عنها في دارفور. ويتألف أفرادها أساسا من الدافوريين العرب من عشيرة المحاميد، وهي بطن من بطون قبيلة الرزيقات (فصيل موسى هلال). وعلى الرغم من أن وضعهم الإداري ليس واضحا تماما، فقد أفيد بأنهم يخضعون، نظريا على الأقل، لأوامر المخابرات العسكرية.

٢٦ - أما قوات الدعم السريع فقد أنشئت في عام ٢٠١٣، عندما كانت الحكومة تواجه ارتفاعا حادا في نشاط المتمردين في دارفور وفي المنطقتين، وكانت تسعى لاستعادة السيطرة على الميليشيات العربية المتململة بصفة متزايدة في دارفور ولإنشاء وحدة شبه عسكرية جديدة مستقلة عن موسى هلال غير المؤثوق به. وتفيد التقارير بأن عددهم يبلغ بين ٣٠ ٠٠٠ و ٤٠ ٠٠٠ مقاتل. وتنتمي الغالبية العظمى من القوات إلى القبائل العربية الدافورية (الدفعة الأولى من قوات الدعم السريع كان تتألف أغلبها من أتباع 'حميدي' المنتمي إلى بطن الماهرية من قبيلة الرزيقات) (انظر الفقرة ٢٧، أدناه). ولكن تم توسيع نطاق التجنيد مؤخرا ليشمل القبائل الأفريقية الدافورية (بما في ذلك المتمردون المنشقون) وإلى المناطق الواقعة خارج دارفور، مثل جنوب كردفان. وأصبحت قوات الدعم السريع التي كانت في البداية تحت إمرة جهاز الأمن والمخابرات الوطني، جزءا من القوات المسلحة السودانية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، مع الحفاظ على مركز متميز.

٢٧ - ورفض موسى هلال، وهو قائد حرس الحدود بحكم الواقع، إدماج حرس الحدود في قوات الدعم السريع. وأحس هلال أن الحكومة تحاول بإدماج حرس الحدود في قوات الدعم السريع ووضعهم تحت إمرة منافسه محمد حمدان دقلو 'حميدي' ^(١١)، تجسيم دوره لأنه أصبح مستقلا وتجرأ على انتقاد الخرطوم. واستعر هذا الخلاف بشأن مركز حرس الحدود أيضا بسبب التنافس الشخصي بين موسى هلال، من جهة، ونائب الرئيس حسبو و 'حميدي' (وكلاهما ينتمي إلى الماهرية وهما شريكان وثيقا الصلة)، من جهة أخرى، على التقرب من الحكومة المركزية وتولي قيادة القبائل العربية في دارفور. ويتصل هذا التنافس أيضا بمسائل تتعلق بالمركز القبلي وبالاعتداد بالنفس. فهلال كزعيم قبلي منحدر من أسرة ذات نفوذ، يرى أن على الحكومة أن تعترف به بوصفه شخصية أكثر أهمية من 'حميدي' وحسبو اللذين لا يحظيان بأي مركز قيادي تقليدي.

٢٨ - ولم تنجح جهود الوساطة التي قام بها بعض السياسيين والزعماء الدينيين الدافوريين العرب في حل الخلاف بين موسى هلال والحكومة، وازدادت حدة التوترات الأمنية بين الجانبين بشكل مطرد. وفي أواخر أيلول/سبتمبر، على الحدود الليبية، اعترضت بعض قوات الدعم السريع وقتلت ١٧ رجلا من

(١١) قائد ميليشيا سابق وضابط في حرس الحدود.

رجال هلال ادعت الحكومة أنهم من "المتاجرين بالبشر"^(١٢). وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، وقعت اشتباكات بين قوات عبد الله رزق الله 'سافانا'^(١٣)، أحد معاوين موسى هلال، وقوات الدعم السريع، أسفرت عن اعتقال 'سافانا' بالقرب من كبكابية في شمال دارفور.

٢٩ - وتتهم الحكومة أيضا هلال بالتعاون مع اللواء حفتر في ليبيا^(١٤). وعلى الرغم من أن الفريق لم يخلص حتى الآن إلى وجود مثل هذا التعاون على وجه اليقين، فقد أبلغت عدة مصادر بارزة في المجتمع العربي الدارفوري الفريق أن هلال حاول، منذ بداية المواجهة مع حكومة السودان، إقامة روابط مع ليبيا من أجل الحصول على الدعم. وكما ذكر أعلاه، قتلت قوات الدعم السريع، في أواخر أيلول/سبتمبر، ١٧ رجلا من رجال هلال العائدين من ليبيا ادعت الحكومة أنهم من "المتاجرين بالبشر". وفندت عدة مصادر من عرب شمال دارفور هذه الرواية للأحداث، وأشارت إلى أن رجال هلال كانوا، في الواقع، عائدين إثر القيام بمهمة في ليبيا كانت تهدف إلى إقامة روابط مع جهات فاعلة تتخذ من ليبيا قاعدة لها تحضيراً لاحتمال نشوب مواجهة مع حكومة السودان. ووفقاً لهذه المصادر، احتجزت قوات الدعم السريع ١٧ رجلاً في الصحراء مدة يومين ثم أعدمتهم بعد فشل المفاوضات الرامية إلى الإفراج عنهم، في محاولة لقطع صلات هلال مع ليبيا، وفق ما أفادت به التقارير.

٣٠ - وتحرص الجماعات المتمردة الدارفورية على الاستفادة من الانقسامات بين هلال وحكومة السودان. وحسب مصادر مطلعة، أجرت حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي، في الآونة الأخيرة، اتصالات بهلال لتشكيل تحالف عسكري ضد حكومة السودان. وجرت مناقشات لعقد مؤتمر مشترك في بلد أجنبي، بمشاركة ممثل رفيع المستوى لهلال، للإعلان عن تشكيل هذا التحالف. بيد أن هذه المناقشات لم تتجسد في أي تعاون عسكري بعد.

٣١ - وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر^(١٥)، اندلعت أعمال قتال بين قوات موسى هلال وقوات الأمن في منطقة المستريحة. واعتقل موسى هلال أثناء أعمال القتال. ويقوم الفريق برصد الحالة عن كثب، بسبب آثارها المحتملة على الوضع الأمني في دارفور.

(١٢) Sudan Tribune, "Tribal tensions in North Darfur after killing of human traffickers by RSF militias", 26 September 2017. ويمكن الاطلاع على هذا المقال عن طريق هذا الرابط: www.sudantribune.com/spip.php?article63607.

(١٣) انضم سافانا، وهو أحد القادة المتمردين السابقين من قبيلة المحاميد، إلى القوات المسلحة السودانية في شرق دارفور بعد إبرام اتفاق مع الحكومة بشأن الترتيبات الأمنية. ثم انشق عن القوات المسلحة السودانية وانضم إلى موسى هلال بعد إطلاق الحملة الحالية لنزع السلاح.

(١٤) Sudan Tribune, "Sudan's VP says Musa Hilal aides were recruiting fighters for Libya's Haftar", 16 August 2017. ويمكن الاطلاع على هذا المقال عن طريق هذا الرابط: www.sudantribune.com/spip.php?article63263.

(١٥) على الرغم من وقوع هذه الحادثة خارج الفترة المشمولة بالتقرير، فقد اعتبر الفريق أنها تكتسي من الأهمية درجة تقتضي إدراجها في هذا التقرير.

خامسا - الديناميات الإقليمية

ألف - العلاقات الإقليمية

٣٢ - لا يزال الرئيس إدريس ديبي إتنو رئيس تشاد شريكا قويا للسودان، حيث يعمل في شراكة مع الحكومة من أجل الحفاظ على الاستقرار في دارفور وفي المناطق الحدودية بين البلدين. وهناك حوار جيد ومستمر بين الرئيس ديبي والرئيس عمر حسن البشير^(١٦). ويواصل الرئيس ديبي استخدام نفوذه، وشبكاته القبلية وعلاقاته الشخصية داخل الجماعات الدافورية، من أجل بث الانقسام بين الجماعات، وإقناع بعض الزعماء والقادة بالانضمام إلى حكومة السودان، لما فيه صالح الحكومة. وفي الأشهر الأخيرة، يسر الرئيس ديبي انضمام أحد كوادر حركة العدل والمساواة، وهو أبو بكر حامد نور^(١٧)، إلى العملية السياسية في الخرطوم، ودعم جهوده الرامية إلى إقناع قادة الحركة والكوادر بالانضمام إلى محادثات السلام الجديدة الجارية بصورة منفصلة مع حكومة السودان. وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧، عاد السيد نور وسليمان جاموس^(١٨) وغيرهما من المنشقين عن حركة العدل والمساواة إلى الخرطوم، حيث شاركوا في محادثات سلام مع الحكومة.

٣٣ - وأفادت عدة مصادر بأن الرئيس ديبي يساوره قلق ما إزاء السياسة التي تنتهجها الحكومة بشأن دارفور، يتعلق بقوة الدعم السريع. فهو يدرك أن قوة الدعم السريع تضم العديد من العرب المنحدرين من أصول تشادية، بما يشمل أفراد الجماعات المتمردة التشادية السابقين، ويخشى أن تتمكن بعض عناصر القوة، في مرحلة ما، من أن تتدخل في تشاد، على سبيل المثال، بالانضمام إلى حركة تمرد تشادية عربية جديدة أو دعمها^(١٩).

٣٤ - وفي الأشهر الأخيرة، أسفرت الأزمة الدبلوماسية بين قطر وبلدان الخليج عن ديناميات جديدة في العلاقات الإقليمية، ولا سيما في ليبيا، مما يمكن أن يسهم في توتر العلاقات بين السودان وتشاد. وقد نشأ تحالف بين حفتر وتشاد ومصر والإمارات العربية المتحدة ضد فصيل مصراتة الليبي وقطر وتركيا. وأصبحت السودان، التي عادة ما كانت حليفة لإسلامي مصراتة وقطر، وتشاد شيئا فشيئا على جانبيين مختلفين من هذا الانقسام. وفي الوقت نفسه، أظهرت الحوادث الأمنية الكبيرة الأخيرة أن الحالة لا تزال متقلبة في المناطق الحدودية بين تشاد ودارفور^(٢٠). وستعين على الحكومتين كفالة أن خلافاتهما بشأن الملفات الإقليمية لا تؤثر على علاقتهما الثنائية، ولا سيما التعاون الأمني في المناطق الحدودية.

٣٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاب التوتر العلاقات بين السودان ومصر. وقد بدأت العلاقات في التدهور في أوائل عام ٢٠١٧، عندما أدلى الرئيس البشير بعدة تصريحات يدين فيها

(١٦) على سبيل المثال، في ٢٢ أيار/مايو، توقف الرئيس ديبي في الخرطوم وهو في طريق عودته من المملكة العربية السعودية، وذكرت التقارير أن ذلك كان لكي يناقش مع الرئيس البشير توغلات المتمردين في دارفور.

(١٧) السيد النور كان أمين حركة العدل والمساواة لشؤون التنظيم والإدارة.

(١٨) السيد جاموس كان أمين حركة العدل والمساواة للشؤون الإنسانية.

(١٩) ينتمي قائد قوات الدعم السريع، همتي، إلى قبيلة هاجرت من تشاد إلى دارفور في الثمانينات.

(٢٠) على سبيل المثال، اشتركت قبيلة الزغاوة المسلحة القادمة من تشاد في غارة لسرقة الماشية، في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، ضد الرعاة العرب في منطقة كلبس، مما أسفر عن مقتل سبعة من العرب و ١٩ شخصا من الزغاوة. وأسفر الحادث عن توترات عسكرية، مع تحديد ميليشيات عربية وقوات الدعم السريع بالتدخل في تشاد بغرض الانتقام.

السلطات المصرية، ولا سيما المخابرات. وتواصل تصاعد حدة هذه التوترات اللفظية في أعقاب عمليات توغل المتمردين في دارفور في أيار/مايو، عندما ألح الرئيس البشير إلى أن مصر قد سلحت المتمردين. ومن جانبه، يرى جهاز الأمن المصري أن السودان لا تتعاون بالفعل مع مصر في مجال مكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، يجد البلدان أنهما على جوانب مختلفة في العديد من الملفات الإقليمية بصورة متزايدة، بما في ذلك ليبيا وحوض النيل وجنوب السودان.

باء - الجماعات المتمردة الدارفورية في جنوب السودان

١ - لمحة عامة

٣٦ - حافظت الجماعات المتمردة الدارفورية على وجود عسكري كبير ودائم في جنوب السودان منذ عام ٢٠١١. وسمح لهم هذا بإنشاء قواعد خلفية، وكذلك تلقي الدعم من الجيش الشعبي لتحرير السودان، مثل الوقود والأغذية والعلاج الطبي والذخيرة. واستغلت حكومة جنوب السودان وجود الجماعات المتمردة الدارفورية في كل من السياسة المحلية والإقليمية. ويشكل المتمرّدون في دارفور تأثيراً لحكومة جنوب السودان على الخرطوم، في سياق العلاقات الصعبة بين البلدين منذ استقلال جنوب السودان. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمهم الجيش الشعبي لتحرير السودان كجهات مساعدة له ضد متمردى جنوب السودان في النزاع الأهلي المستمر الذي اندلع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. فعلى سبيل المثال، نشطت الجماعات المتمردة الدارفورية جنبا إلى جنب مع الجيش الشعبي لتحرير السودان ضد متمردى جنوب السودان في ولاية الوحدة في عام ٢٠١٤. ومنذ منتصف عام ٢٠١٤، يوجد معظم الجماعات المتمردة الدارفورية في منطقة غرب بحر الغزال.

٣٧ - ويوجد حالياً العديد من الجماعات المتمردة الدارفورية - حركة العدل والمساواة وجماعة منشقة عن حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل مني مناوي، وجيش تحرير السودان/المجلس الانتقالي - في جنوب السودان^(٢١). ويوجد الجزء الأكبر من قواتها في منطقة بلدة راجا (عاصمة ولاية لول)، حيث قدمت الجماعات الدعم العسكري إلى قوات الأمن والإدارة المحلية ضد متمردى جنوب السودان، على النحو المبين في المرفق السادس.

٣٨ - ولدى حركة العدل والمساواة الآن أكبر حضور، ويوجد الجزء الأكبر من أصولها (القادة والقوات والمركبات والمعدات) في جنوب السودان، في منطقة راجا. غير أن الجماعة تمر بأوقات صعبة، بما في ذلك الانشقاق الداخلي، وتعرض إلى خطر أن تصبح غير ذات أهمية عسكرية، على النحو المبين في المرفق السابع.

٢ - العلاقات مع السلطات السودانية الجنوبية

٣٩ - بالإضافة إلى الترتيبات القائمة مع الجيش الشعبي لتحرير السودان والإدارة في منطقة راجا محلياً، تدير القوات العسكرية في جنوب السودان العلاقات بين الجماعات الدارفورية وحكومة جنوب السودان على مستوى الولاية، في جوبا. وظل رئيس الأركان العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان بول مالونق، حتى تسريحه في أيار/مايو ٢٠١٧، الشخص الرئيسي في الجهاز الأمني لجنوب السودان القائم بإدارة

(٢١) منذ محاولة حركة تحرير السودان/فصيل مني مناوي وجيش تحرير السودان/المجلس الانتقالي العودة إلى دارفور في أيار/مايو، كان وجودهما في جنوب السودان محدوداً جداً.

العلاقة مع المتمردين في دارفور، بما في ذلك الدعم الذي يقدمه الجيش الشعبي لتحرير السودان للجماعات والتعاون العسكري. وداخل الجيش الشعبي لتحرير السودان، تضطلع الاستخبارات العسكرية^(٢٢) والعمليات الخاصة، وهو مكتب يعمل تحت رئيس هيئة الأركان العامة والمخابرات العسكرية، بالمسؤولية عن الاتصال مع الجماعات المسلحة في دارفور. وأكول مجوك، الذي يدير مكتب العمليات الخاصة (يقال إنه من الموالين لمالونق)، هو جهة التنسيق الرئيسية للجماعات الدارفورية، وفقا لمصادر عديدة، بما في ذلك الجماعات المتمردة.

٤٠ - ومنذ أواخر عام ٢٠١٦، كثفت حكومة السودان والمجتمع الدولي الضغوط التي تمارسها على حكومة جنوب السودان كي تتوقف عن استضافة جماعات المتمردين السودانية ودعمها، بما في ذلك المتمردين في دارفور. ونتيجة لذلك، مارست السلطات السودانية الجنوبية الضغوط، في شكل بيانات عامة وخاصة على السواء، على الجماعات الدارفورية كي ترحل، وذلك حرصا منها على تحسين علاقاتها مع الخرطوم. فعلى سبيل المثال، قال رئيس حركة العدل والمساواة جبريل إبراهيم، في اجتماع مع الفريق في شباط/فبراير ٢٠١٧، إن المخابرات العسكرية قد طلبت من الجماعة مؤخرا الخروج من جنوب السودان. ووفقا لعدة مصادر من المتمردين وجنوب السودان، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، استدعي العديد من قادة دارفور البارزين^(٢٣) في جنوب السودان إلى جوبا للاجتماع مع سلطات الجيش الشعبي لتحرير السودان، حيث طلب من الجماعات الدارفورية مغادرة البلد. ونتيجة لخلاف على شروط خروج الجماعات، تم وضع القادة آنذاك رهن الإقامة الجبرية في جوبا حتى نيسان/أبريل ٢٠١٧.

٤١ - وبالتالي، اتخذت الجماعات المتمردة الدارفورية وحكومة جنوب السودان خطوات ملموسة لتنظيم نقل الجماعات خارج جنوب السودان. وعقب الإفراج عن طرادة وقادة آخرين في نيسان/أبريل، حاول جيش تحرير السودان/فصيل مني مناوي وجيش تحرير السودان/المجلس الانتقالي في أيار/مايو العودة إلى دارفور من منطقة راجا، حيث تم دحرهما. واستطلعت حركة العدل والمساواة وسلطات جنوب السودان أيضا إمكانية نقل حركة العدل والمساواة من جنوب السودان إلى المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال في جنوب كردفان. ووفقا لعدة مصادر، توسطت حكومة جنوب السودان، بما في ذلك الرئيس كير، بين الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال والجماعات الدارفورية لإقناع الحركة الشعبية لتحرير السودان/جناح الشمال بقبول عودة أبناء دارفور إلى جنوب كردفان. وقالت قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان/جناح الشمال آنذاك للفريق إن جبريل إبراهيم تحدث معها عبر الهاتف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ لمناقشة هذه المسألة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، قال جبريل إبراهيم للفريق إن معظم قوات حركة العدل والمساواة قد انتقلت من جنوب السودان إلى جنوب كردفان، بالاتفاق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان/جناح الشمال. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أوضح نائب رئيس حركة العدل والمساواة أحمد آدم بخيت للفريق أن الجزء الأكبر من قوات

(٢٢) قبل تعيين مالونق في نيسان/أبريل ٢٠١٤، أفادت التقارير بأن الاستخبارات العسكرية كانت تقوم بدور رئيسي في العلاقة مع الجماعات الدارفورية. بيد أن هذا التأثير تقلص بعد تعيين مالونق، حيث أصبح مكتبه ضالعا في الأمر بصورة متزايدة. وحسب مصادر الجيش الشعبي لتحرير السودان، ضم مالونق الميزانية المخصصة للعمليات الخاصة إلى مكتبه، مما حرم المخابرات العسكرية من موارد هائلة كانت مستخدمة جزئيا لدعم الجماعات المتمردة السودانية.

(٢٣) بما في ذلك الجنرال صديق عبد الرحمن "بونغو"، القائد العام لقوات حركة العدل والمساواة، ومحمد كليب، المفتش العام لحركة العدل والمساواة، ومحمد آدم عبد السلام "طرادة"، القائد العام لجيش التحرير السوداني/المجلس المؤقت.

حركة العدل والمساواة يتمركز الآن في منطقة بحيرة جافو (منطقة الحدود بين جنوب كردفان وولاية الوحدة في جنوب السودان).

٤٢ - بيد أن الفريق لم يتمكن من تأكيد أن هذا النقل قد حدث بالفعل. وحسب مصادر مختلفة، لا تزال حركة العدل والمساواة موجودة في منطقة راجا بجنوب السودان. وأشار ممثلو الحركة الشعبية لتحرير السودان/جناح الشمال ومنظمات المجتمع المدني في جنوب كردفان إلى أنها لم تكن على علم بوجود حركة العدل والمساواة في تلك المنطقة.

جيم - وجود الجماعات المتمردة الدارفور في ليبيا

١ - ملحة عامة

٤٣ - منذ النصف الأول من عام ٢٠١٥، تجسدت تطور هام، بشأن النزاع في دارفور والديناميات الإقليمية على حد سواء، في المشاركة الهامة للعناصر المسلحة الدارفور في النزاع الليبي. ومنذ التقارب بين تشاد والسودان في عام ٢٠١٠ وسقوط نظام القذافي في عام ٢٠١١، تقلص الدعم الخارجي المقدم للجماعات الدارفور. وعلاوة على ذلك، ازداد وجودها في دارفور صعوبة بسبب تعزيز الحملات العسكرية الحكومية، بما في ذلك قوات الدعم السريع منذ عام ٢٠١٤. وقد ظل النزاع الدائر في ليبيا عصب الحياة للمتمردين في دارفور، مما أتاح الفرص لهم لإقامة قواعد خلفية وتوليد الإيرادات والحصول على أسلحة ثقيلة حديثة واستقدام الموظفين الجدد.

٤٤ - وحسب مصادر مختلفة، نتجت مشاركة متمرد دارفور في النزاع الليبي عن نوعين من الصلات. أولاً، على المستوى المحلي، طلبت ميليشيات التبو في جنوب ليبيا، من خلال العلاقات القبلية، من بعض قادة دارفور مساعدتها في النزاعات المجتمعية ضد عرب الزوية في الكفرة والطوارق في أوباري في عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك أيضاً اتصالات رفيعة المستوى بين ممثلي الفصائل الليبية والجماعات الدارفور، التي يسرها أحياناً عملاء القذافي السابقين بعد عملهم مع الجماعات الدارفور أثناء حقبة القذافي.

٤٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الجماعات المتمردة الدارفور تعمل جنباً إلى جنب مع مختلف الأطراف في النزاع الليبي. وتشمل هذه الأطراف الجيش الوطني الليبي بقيادة اللواء حفتر والفصائل الإسلامية (مصراتة وسرايا الدفاع عن بنغازي) والفصيل المؤيد للقذافي الناشئ بوصفه قوة مستقلة منذ الافراج عن سيف الإسلام القذافي في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٤٦ - ومن بين العمليات الأخرى، شارك مقاتلون من دارفور في العمليات العسكرية في الهلال النفطي في آذار/مارس ٢٠١٧، في معارضة مع سرايا الدفاع عن بنغازي والجيش الوطني الليبي. وأثناء هذه الاشتباكات، انشق مقاتلو دارفور عن الجيش الوطني الليبي، بما سمح لسرايا الدفاع عن بنغازي باغتنام السدرة ورأس - لانوف لفترة وجيزة. وأدى المقاتلون في دارفور أيضاً دوراً رئيسياً في هجوم الجيش الوطني الليبي على الجفرة في حزيران/يونيه ٢٠١٧، مما أتاح للجيش الوطني الليبي السيطرة على المنطقة. وأفيد أيضاً عن مشاركة مساعدين من دارفور في عمليات الجيش الوطني الليبي في منطقتي بنغازي ودرنة خلال عام ٢٠١٧. وفي أيلول/سبتمبر وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، شاركت مجموعة من المقاتلين الدارفورين أيضاً في العملية العسكرية الفاشلة التي شنها القائد الليبي الموالي للقذافي في منطقة طرابلس. وخلال الفترة

المشمولة بالتقرير، استخدم الجيش الوطني الليبي الجماعات الدارفورية أيضا بوصفها قوة أمنية لحماية حقول النفط النائية من قبيل زلة والسرير ومحطات النفط الطرفية في الهلال النفطي^(٢٤). ويقدم المرفق الثامن معلومات مفصلة عن وجود وأنشطة مختلف الجماعات الدارفورية في ليبيا.

٢ - الشركاء الليبيون

٤٧ - على أرض الواقع، تعني الطبيعة القبلية والموضعية والمجزأة للسياسة الليبية ضرورة أن تقيم الفصائل الأكبر ذات الأجندة الوطنية، مثل الجيش الوطني الليبي أو مصراتة أو الحكومة في طرابلس، تحالفات مع القبائل والمليشيات المحلية، من أجل اكتساب الأرض. وفي كثير من الأحيان، تعمل بعض المليشيات المحلية أو زعماء القبائل كوسطاء بين الجماعات الدارفورية والفصائل الكبرى، وتدير العلاقات اليومية مع أهالي دارفور. وكثيرا ما لا ترتبط هذه الشخصيات المحلية القوية بالفصائل الكبرى إلا بشكل فضفاض، ولديها برنامجها الخاص. وقد تعقد هذا الوضع المتقلب أكثر من جراء ظهور القطب المستقل الموالي للقذافي، الذي يجتذب أنصار نظام القذافي السابقين، في الآونة الأخيرة. وقد تمكن الفريق من تحديد العديد من الأفراد الليبيين الذين اشتركوا مع الجماعات الدارفورية، على النحو المبين في المرفقين التاسع والعاشر. وبالإضافة إلى ذلك، تبين المراسلات الداخلية للجيش الوطني الليبي الواردة في المرفق الحادي عشر التعاون القائم بين هذا الجيش والجماعات الدارفورية.

سادسا - العملية السياسية والتقدم المحرز في إزالة العقبات التي تعترض عملية السلام

ألف - عملية السلام

٤٨ - شهدت عملية السلام ركودًا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فلم يحرز أي تقدم يذكر، ولم تُجرِ محادثات مباشرة بين الحكومة والجماعتين المتمردتين في دارفور المشتركين في محادثات السلام (حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، وحركة العدل والمساواة). ولا تزال المشكلة الأساسية هي أن توقعات الجماعتين الدارفورتين، من حيث ما يرغبان فيه من الوظائف والسياسات الحكومية على حد سواء^(٢٥)، تتجاوز التنازلات التي تبدي الحكومة استعدادا لتقديمها من أجل عقد اتفاق.

١ - مواقف الأطراف

٤٩ - يبدو أن حكومة السودان لا تتعجل التوصل إلى اتفاق وليس لديها حافز حقيقي للقيام بذلك. ويتمثل رأي الحكومة بشكل عام في أن الجماعات الدارفورية قد أصابها الضعف على نحو لا علاج له. ولذلك، فإن الحكومة هي الجهة الوحيدة التي يهتمها التوصل إلى اتفاق بشروطها الخاصة، وقد أحجمت عن تقديم تنازلات إلى الجماعات المتمردة. وعلاوة على ذلك، فإن معظم أعضاء المجتمع الدولي المشاركين في جهود الوساطة لا يمارسون ضغطا شديدا على الحكومة لتقديم تنازلات، حيث إنهم يقدرون دورها بصفة عامة في شتى الملفات الإقليمية ويعتبرونها شريكا شرعيا بصورة متزايدة^(٢٦). وقد شعر كثيرون من

(٢٤) يفيد مصدر محلي بأن الجيش الوطني الليبي لم يعد يستخدم أهالي دارفور لحماية محطات النفط، منذ انشقاقهم أثناء هجوم سرايا الدفاع عن بنغازي على الهلال النفطي في آذار/مارس.

(٢٥) على سبيل المثال، فيما يتعلق بالوضع الإداري لدارفور وتعويض ضحايا النزاع.

(٢٦) من بين مسائل أخرى، ما يتعلق بمكافحة الإرهاب وتدريب المهاجرين والاتجار بالبشر، وما يتعلق بجنوب السودان واليمن.

أعضاء المجتمع الدولي بالإحباط من الجماعات المتمردة الدارفور، التي يعتبرونها غير موثوقة ولا تمثل سكان دارفور المدنيين، الأمر الذي يجعل الحكومة في وضع مريح.

٥٠ - وتواجه حركة جيش تحرير السودان/فصيل مني مناوي وحركة العدل والمساواة صعوبات في استيعاب أنهما أقل أهمية في نظر الحكومة والمجتمع الدولي بسبب ضعف وضعهم العسكري، وأنه من غير المرجح، بناء على ذلك، أن يصلا إلى اتفاق موات لهما. وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى علاقات الحركتين السابقة مع الحكومة، فإنهما لا تتفان كثيرا في التزامها الفعلي بتنفيذ أي اتفاق محتمل، فضلا عن عدم ثقتهم في بعض الوسطاء، وخصوصا قطر وتابو مبيكي، رئيس فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، اللذين تعتبران متحيزين. ونتيجة لذلك، وبينما ظلت الحركتان منخرطتين في مبادرات السلام حفاظا على زخم العملية، فإنهما تواصلان بناء قدراتهما العسكرية، ولا سيما من خلال المشاركة في الصراع الليبي. وتأمل الحركتان، من خلال ذلك، في أن تنظر الحكومة إليهما بصورة أكثر جدية، وبالتالي يزيد رهانهما المطروح على طاولة المفاوضات. كما يتيح ذلك لهما الإبقاء على خيار المنازعات المسلحة قائما، في حال تغيير البيئة الإقليمية لصالحهما أو في حال تأثر النظام بأزمة داخلية.

٥١ - وتوجد فروق دقيقة في مواقف الجماعتين فيما يتعلق بعملية السلام. حيث يبدو رئيس حركة العدل والمساواة، جبريل إبراهيم، أكثر انفتاحا أمام التوصل إلى حل وسط مع الحكومة بشأن مسائل من قبيل وثيقة الدوحة للسلام في دارفور والوساطة القطرية^(٢٧).

٥٢ - ولا يزال عبد الواحد النور، رئيس حركة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، غير مهتم بالانخراط في عملية السلام الحالية. وفي أوائل أيار/مايو ٢٠١٧، التقى به الممثل الخاص المشترك لكل من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة، كينغسلي مامابولو. ووفقا لما ذكره الممثل الخاص المشترك وفريقه، وافق السيد النور على إصدار بيان في الأسابيع التالية مبينا آراءه واستراتيجيته للسلام، وبدأ العمل على هذا البيان مع الفريق التابع للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. بيد أن السيد النور قد رفض، في اجتماع مع الفريق في أيار/مايو، التعهد بهذا الالتزام، ولم يصدر ذلك البيان حتى الآن. وليست هذه هي المرة الأولى التي يقبل فيها السيد النور على مضض، حين يتعرض لضغط من الوسيط، اتخاذ خطوة نحو عملية السلام ثم يتراجع عنها. ويواصل السيد النور الإصرار على شروط مسبقة معينة قبل الانضمام إلى عملية السلام - وهي نزع سلاح الميليشيات العربية الموالية للحكومة، وتوفير الأمن الفعلي للنازحين داخليا، وإعادة الأراضي إلى مالكيها الشرعيين - وتبدو هذه المطالب غير واقعية في هذه المرحلة.

٢ - عملية السلام المتوقفة

٥٣ - يمثل فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ الآلية المعترف بها دوليا للتعامل مع النزاعات في دارفور والمنطقتين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تحقق جهود الوساطة التي يبذلها الفريق المعني بالتنفيذ أية نجاحات. ولم يتمكن الفريق من عقد جولة جديدة من المحادثات بين حكومة السودان، وحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، وحركة العدل والمساواة (فيما يتعلق بمسار دارفور)، والحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال (فيما يتعلق بمسار المنطقتين). ويعزى ذلك جزئيا إلى الصدد

(٢٧) ربما يعكس ذلك الموقف الضعيف لحركة العدل والمساواة في الوقت الحاضر، على نحو ما يجري إبرازه في المرفق السابع.

الداخلي الحاصل في الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال، الذي أدى إلى تأخير محادثات السلام. بيد أن هناك عاملان متصلان بالفريق في حد ذاته يحدان أيضا من تأثيره في عملية السلام في دارفور، وهما عدم امتلاك السيد مبيكي القدرة على التأثير على الحكومة وانعدام الثقة بينه وبين الجماعات الدarfورية.

٥٤ - وتكلفت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بمهمة التوسط بين حكومة السودان والجماعات المسلحة الدarfورية. ففي أيار/مايو وحزيران/يونيه، التقى الممثل الخاص المشترك ورئيس العملية المختلطة بحركة جيش تحرير السودان/فصيل مني مناوي وحركة العدل والمساواة في باريس لمناقشة سبل المضي قدما بعملية السلام، كما التقى بالسيد النور بصورة منفصلة. بيد أن العملية المختلطة، بسبب اضطلاعها بمهام أخرى وبسبب مواردها المحدودة، ليس بوسعها المشاركة في مفاوضات السلام بشكل كامل.

٥٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك العديد من المؤسسات والدول الأعضاء والمنظمات في مختلف المبادرات والاجتماعات المتعلقة بعملية السلام في دارفور. وفي حين تعد جميع هذه المبادرات مفيدة للإبقاء على عملية السلام وللخروج من المأزق الحالي، يمكن إدخال تحسينات على عمليتي القيادة والتنسيق. فعندما لا يتم تنسيق المبادرات مع الفريق ومع العملية المختلطة بصورة ملائمة، فقد تؤدي تلك المبادرات إلى حدوث التباس ويتسنى للطرفين السودانيين الانخراط في أساليب المفاضلة والمماطلة. ويبدو أن الولايات المتحدة حاليا في وضع أفضل للقيام بدور ريادي في مفاوضات السلام، بالنظر إلى مواردها وخبرتها بشأن هذه المسألة ونفوذها لدى الحكومة.

٥٦ - ولا تزال الحالة فيما يتعلق بوثيقة الدوحة للسلام في دارفور لعام ٢٠١١ تشكل نقطة خلاف بين الحكومة وحكومة قطر من جهة - اللتين تعتبران الوثيقة أساسا للمحادثات المقبلة ولا ينبغي المساس بها - وحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي وحركة العدل والمساواة من جهة أخرى - اللتين لم توقعا الوثيقة إطلاقا وطلبنا القيام بعملية جديدة، أو على الأقل إعادة مناقشة الوثيقة. واقترحت حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي وحركة العدل والمساواة، أثناء مشاركتهما الأخيرة مع المجتمع الدولي، مناقشة إبرام اتفاق إطاري مع الحكومة، كخطوة أولية لاستئناف المحادثات بشأن وقف الأعمال العدائية. بيد أن الحكومة تصر على وجوب اعتراف الجماعات الدarfورية أولا بوثيقة الدوحة للسلام بوصفها أساسا للمناقشات السياسية المقبلة.

٥٧ - وحاول الممثل الخاص المشترك والولايات المتحدة، من بين جهات أخرى، كسر الجمود من خلال سلسلة من المبادرات. ونتج عن هذه الاجتماعات إحراز بعض التقدم، حيث اتفقت الأطراف المختلفة على إمكانية استكمال وثيقة الدوحة للسلام في دارفور بروتوكولات ومرفقات. ورغم ذلك، لا يزال نطاق هذه البروتوكولات وحالتها مسألة مفتوحة.

٥٨ - وعلاوة على ذلك، فقد أتاحت الأزمة الدبلوماسية المتعلقة بقطر للجماعات المتمردة الدarfورية - ولا سيما حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، التي تتخذ دائما موقفا معاديا لوثيقة الدوحة وتشك في قطر كوسيط - فرصة طرح تساؤلات حول وثيقة الدوحة للسلام والوساطة القطرية. وتحشد الجماعات الدarfورية الدعم لإشراك وسطاء جدد لتكملة جهود الوساطة القطرية وجهود فريق

الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، من قبيل الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية، وتأمل تلك الجماعات في الوقت ذاته أن يكون الوسطاء الجدد أكثر تفهما لمطالبها^(٢٨).

باء - تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير

٥٩ - في حزيران/يونيه ٢٠١٦، أعلنت الحكومة أن وثيقة الدوحة للسلام في دارفور قد نُفذت بالكامل. وجرى تفكيك السلطة الإقليمية لدارفور - الهيئة المكلفة بتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور - في نهاية فترة ولايتها في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وأنشئت لاحقا هيئات معنية بتنفيذ ما تبقى من وثيقة الدوحة للسلام. حيث أصدر الرئيس البشير مرسوما في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ يقضي بإنشاء مكتب متابعة السلام في دارفور، يرأسه مجدي خلف الله. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، أصدر الرئيس البشير مرسوما بتعيين رؤساء اللجان الست، الذين يقدمون تقاريرهم إلى مكتب متابعة السلام في دارفور^(٢٩).

٦٠ - وهناك خلافات بين الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور حول مدى تنفيذ الوثيقة^(٣٠). ويرى الرئيس السابق للسلطة الإقليمية لدارفور، الدكتور التيجاني سيسي، وكذلك الحكومة، أن وثيقة الدوحة للسلام قد نفذت بنسبة ٨٥ في المائة. أما الأطراف الموقعة الأخرى فهي أكثر انتقادا بشكل كبير لتنفيذ الوثيقة، حيث تعتبر أنها قد نفذت بنسبة تقل عن ٥٠ في المائة^(٣١).

٦١ - وفي وقت انتهاء صلاحية الوثيقة وإغلاق السلطة الإقليمية لدارفور، تباينت درجة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور فيما يتعلق بالملفات كافة. فعلى سبيل المثال، وضعت الترتيبات السياسية لتقاسم السلطة بنجاح. ونفذت أيضا بشكل عام الترتيبات الأمنية المتصلة بالجماعات الموقعة، بما في ذلك إدماج المقاتلين السابقين في قوات الأمن. بيد أن التنفيذ كان مفقودا في العديد من المواضيع الرئيسية، بما في ذلك عودة النازحين داخليا وتعويض النازحين داخليا وترقية الدارفوريين في الوظائف الإدارية ونزع سلاح الميليشيات الموالية للحكومة، من بين أمور أخرى.

٦٢ - وفي وقت كتابة هذا التقرير، لا تزال اللجان الست المكلفة بتنفيذ ما تبقى من تدابير وثيقة الدوحة للسلام في دارفور لا تعمل بفعالية، بما من شأنه تقويض قدرة حكومة السودان على الوفاء بالتزاماتها بموجب وثيقة الدوحة. ولم تعتمد الحكومة الخريطة التنظيمية للجان، ولم يتم تعيين موظفيها، ولم تخصص الميزانية اللازمة لها. ومن الصعب أن يُعرّف ما إذا كان ذلك يرجع إلى بطء الإجراءات البيروقراطية أو المسائل المالية أو عدم اهتمام حكومة السودان بتنفيذ التدابير المتبقية. وفي أيلول/سبتمبر، عقدت الجماعات الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور اجتماعا مع رئيس الوزراء والنائب الأول للرئيس، بكري حسن صالح، بهدف إثارة تلك المسألة، وأعربت عن الأمل في أن تحل قريبا.

(٢٨) مقابلة مع فريق التفاوض لحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي.

(٢٩) اللجان الست هي: لجنة أراضي دارفور؛ ومفوضية العودة الطوعية وإعادة التوطين؛ ولجنة العدل وتقضي الحقائق والمصالحة؛ ومفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور؛ وصندوق التعمير والتنمية في دارفور.

(٣٠) هذه الأطراف هي: حكومة السودان؛ حزب التحرير والعدالة القومي، الدكتور التيجاني سيسي؛ حزب التحرير والعدالة، الدكتور بحر إدريس أبو قرده؛ حركة العدل والمساواة السودانية، بنحيت عبد الله عبد الكريم داباجو؛ حركة جيش تحرير السودان - الثورة الثانية، أبو القاسم إمام الحاج.

(٣١) اجتمع الفريق مع مختلف ممثلي الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، بمن فيهم قادة جميع الجماعات الموقعة وعدد من الوزراء السابقين في السلطة الإقليمية لدارفور.

سابعاً - التقدم المحرز في الحد من انتهاكات حظر توريد الأسلحة

ألف - انتهاكات حظر توريد الأسلحة

٦٣ - يواصل الفريق التركيز على أنشطة الرصد والتحقيق بشأن الانتهاكات المحتملة لحظر توريد الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن في قراره ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ في تموز/يوليو ٢٠٠٤.

١ - الجماعات المتمردة في ليبيا وجنوب السودان

٦٤ - يشكل وجود حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، والمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة والأنشطة التي تقوم بها في كل من ليبيا وجنوب السودان انتهاكا من جانب هاتين الدولتين لحظر الأسلحة، مما يقتضي اتخاذ الدول التدابير اللازمة لمنع قيام مواطنيها ببيع أسلحة ومواد ذات صلة إلى الجماعات المتمردة الدارفورية أو إمدادهم بهذه الأسلحة والمواد أو القيام من إقليمها بمساعدة تلك الجماعات (انظر القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، الفقرتين ٧ و ٨).

٦٥ - وسلط الضوء على خطورة هذا الوضع في أيار/مايو حين حاولت مجموعات كبيرة من المتمردين العودة إلى دارفور. وسيستمر وصول الجماعات المسلحة التي يوجد مقرها في ليبيا وجنوب السودان إلى الموارد اللوجستية اللازمة لقيامها بأنشطة مسلحة غير مشروعة في دارفور وفي المنطقة في المستقبل.

٢ - توغلات الجماعات المتمردة في دارفور في شهر أيار/مايو

٦٦ - في ٢٠ أيار/مايو، تسللت قافلتان كبيرتان من الجماعات المتمردة في دارفور من ليبيا وجنوب السودان، مما أدى إلى جلب كميات كبيرة من المركبات والأسلحة والذخيرة إلى دارفور.

٦٧ - وقد أدى تحليل الصور التي قدمها جهاز الأمن والمخابرات الوطني إلى الفريق مباشرة إثر التوغلات إلى تحديد المواد الواردة أدناه ذات الصلة بالأسلحة التي يُزعم أنها كانت تشكل جزءاً من قافلة المتمردين إما قبل أن تشتبك مع قوات التحالف السودانية أو في أعقاب ذلك الاشتباك مباشرة. ونظراً لعدم توفر البيانات الوصفية لهذه الصور الرقمية، فإنه ليس بوسع الفريق أن يؤكد المواقع التي أُلْقِطت فيها هذه الصور أو مصدرها. وتشمل هذه المواد ما يلي:

(أ) ٢ × سيارة مصفحة من طراز بانھارد AML-245 مزودة بمدفع عيار ٩٠ ملم،

(ب) ٨ × ناقلة مدرعة من طراز كوغار من صنع مجموعة ستريت،

(ج) ١ × ناقلة مدرعة من طراز إسبارتان من صنع مجموعة ستريت،

(د) عدة سيارات رباعية الدفع (من طراز تويوتا لاندكروزر وبافالو) مزودة بمجموعة متنوعة من المدافع الرشاشة الثقيلة - (رشاشات دوشكا، من نوع ٧٧ ورشاشات W85 عيار ١٢,٧ ملم ورشاشات KPV عيار ١٤,٥ ملم والمدافع المضادة للطائرات من نوع ZU 23 ملم).

(هـ) أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة متنوعة والذخائر المرتبطة بها:

١' مدافع هاون عيار ٦٠ ملم و ٨٢ ملم و ١٢٠ ملم؛

- ٢' قاذفة صواريخ مضادة للدبابات من طراز إم ٧٩ أوسا عيار ٩٠ ملم؛
- ٣' مدفع عديم الارتداد من طراز SPG-9 ملم عيار ٧٣ ملم؛
- ٤' قاذفة قنابل صاروخية من طراز آر بي جي-٧
- ٥' مدافع رشاشة من طراز بي كي ورشاشات الكلاشينكوف عيار ٧,٦٢ ملم؛
- ٦' بندقية كلاشينكوف مطورة من نوع G3 وبنادق FN FAL الهجومية عيار ٧,٦٢ ملم.

٦٨ - وفي الفترة ما بين ٣٠ تموز/يوليه إلى ٤ آب/أغسطس، دعت حكومة السودان الفريق إلى اختبار الأسلحة التي استولت عليها قواتها خلال توغلات أيار/مايو. وشمل هذا التفتيش إحاطة قدمها، في الفاشر في ١ آب/أغسطس، نائب والي شمال دارفور، ولجنة أمن الدولة، ومدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني في شمال دارفور. وأبلغ المسؤولون الفريق بأن القوات المسلحة السودانية تلقت من مصادرها في ليبيا وجنوب السودان معلومات استخبارية قبل حدوث عمليات التوغل، مما مكنها من اعتراض المتمردين في مواقع نائية بعيدا عن تجمعات المدنيين. وذكروا أيضا أن القوات المسلحة السودانية نشرت طائراتها العسكرية لأغراض الاستطلاع فقط وأنها استخدمت قوات الدعم السريع في اشتباكها مع القوات المتمردة في الميدان.

٦٩ - وأبلغ الفريق بأن القوات المسلحة السودانية نظمت في الفاشر، في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، عرضاً عاماً للعتاد الذي تم الاستيلاء عليه ودعت وسائل الإعلام والعملياتية المختلطة إلى حضور ذلك العرض. وزود جهاز الأمن والمخابرات الوطني الفريق بفيديو رقمي يتضمن تسجيلاً لذلك العرض. وقد كشف تحليل أُجري للفيديو عن وجود البنود المهمة التالية:

- (أ) قرابة ٢٠ سيارة تويوتا رباعية الدفع (بعضها من طراز لاندكروزر وبعضها الآخر من طراز بافالو)؛
- (ب) ٥ ناقلات مدرعة من طراز كوغار من صنع مجموعة ستريت؛
- (ج) عدد ١ بندقية عديمة الارتداد عيار ١٠٦ ملم؛
- (د) عدة قاذفات صواريخ عيار ١٠٧ ملم (ويحتمل أن تكون من النوع ٦٣)؛
- (هـ) أنابيب صواريخ لقاذفة الصواريخ بي إم-٢١ عيار ١٢٢؛
- (و) قنابل يدوية من طراز RGD-5 و F1؛
- (ز) قنابل للبنادق من طراز NR PRB 434.

٧٠ - وفي أعقاب الإحاطة التي قُدمت في الفاشر، في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٧، نُقل الفريق إلى مرفق عسكري في طيبة، جنوب الخرطوم، لفحص بعض الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها. وأوضح ممثل قوات التحالف السودانية في طيبة أن معظم ما عُرض سابقاً في الفاشر من عتاد مستولى عليه قد تم نقله إلى مرفق عسكري آخر وليس متوفراً لكي يفحصه الفريق. وذكر كذلك أنه يُعتقد أن باقي مركبات ومعدات

الجماعات المتمردة في دارفور التي شوهدت في الصور الفوتوغرافية المقدمة من جهاز الأمن والمخابرات الوطني عادت إلى ليبيا أو إلى جنوب السودان مع العناصر المتمردة التي أفلتت من الأسر.

٧١ - وأجرى الفريق فحصاً فنياً للعتاد المستولى عليه الذي عرضته القوات المسلحة السودانية في مرفقها الموجود في طيبة وحدد البنود المهمة التالية:

(أ) ٥ ناقلات مدرعة من طراز كوغار من صنع مجموعة ستريت؛

١' رقم هيكل المركبة - JTFLU71 J9F4324770 (لحق به ضرر خفيف من الأسلحة الصغيرة)؛

٢' رقم هيكل المركبة - JTFLC71 J3F4324702 (لحق به ضرر خفيف من الأسلحة الصغيرة)؛

٣' رقم هيكل المركبة - JTFLU71 J0F4324768 (لحق بالهيكل الخارجي ضرر خفيف)؛

٤' رقم هيكل المركبة - JTFLU71 J3F4324747 (لحقت به أضرار متوسطة من الأسلحة الصغيرة)؛

٥' رقم هيكل المركبة - غير معروف (لحقت به أضرار متوسطة من الأسلحة الصغيرة).

(ب) صاروخ مضاد للدبابات من طراز إم ٧٩ أوسا عيار ٩٠ ملم؛

١' الرقم التسلسلي - P-00643/90؛

٢' صاروخ مضاد للدبابات عيار ٩٠ ملم من طراز إم ٧٩ - رقم دفعة الإنتاج TB 8704.

(ج) ١ جهاز إطلاق قذائف موجهة مضادة للدبابات - من مجموعة 9P135 (لقب تعريف الناتو: AT4 Spigot)؛

١' رقم دفعة الإنتاج - 03-76-MK.

(د) ١٦٠٠ طلقات ذخيرة خارقة للدروع حارقة مُدبَّبة من نوع ١٢٧ × ١٠٨ ملم؛

١' الختم - جمهورية مصر العربية، المصنَّع ٢٧، ١٩٨٦.

٧٢ - وطلب الفريق تزويده بمعلومات تساعد على تعقب المركبات المذكورة أعلاه لدى مصنِّعي كل منها ولا يزال في انتظار الرد على هذا الطلب. ويرد المزيد من التفاصيل بشأن الفحص الذي أُجري للمركبات في الفقرات من ١٤٨ إلى ١٥٠، أدناه. ويفيد تحليل مقارن أُجري لرقم دفعة إنتاج الصواريخ من طراز إم ٧٩ بالمقارنة مع قاعدة بيانات منظمة بحوث التسليح أثناء النزاعات باحتمال وجود صلة ما مع العراق نظراً لتوثيق وجود نفس السلاح فيه بأرقام دفعة إنتاج مماثلة. ولم يتأكد الفريق بعد من وجود هذه الصلة التي قد تشير، وإن كانت صلة بعيدة، إلى أن الأسلحة تُنقل من تلك المنطقة إلى دارفور.

ولا يرى الفريق أن من المناسب في اللحظة الراهنة تعقب مصدر البنود الأخرى التي جرى فحصها نظرا لعمرها وانتشارها في المنطقة وغياب أدلة داعمة تربطها ربطا مباشرا بتوغلات المتمردين في دارفور.

٧٣ - ويشكل قيام كل من قوات جيش تحرير السودان/فصيل منى مناوي وجيش تحرير السودان/المجلس الانتقالي بنقل المركبات والأسلحة المذكورة أعلاه وما يرتبط بها من عتاد انتهاكا لحظر توريد الأسلحة (القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، الفقرة ٧، والقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، الفقرة ٧).

٣ - التحقيقات العسكرية الهجومية

٧٤ - خلال زيارة الفريق إلى دارفور في أيار/مايو ٢٠١٧، لاحظ أعضاء الفريق عتاد سلاح الجو السوداني الموجود في مطار الفاشر. وكانت توجد فيه طائرات عمودية هجومية وطائرات عمودية للنقل شاهدها الفريق. ويُشغّل المطار بالاشتراك مع العملية المختلطة، وبالإمكان ملاحظة طائرات القوات المسلحة السودانية بوضوح أثناء تقديم الخدمات لها وإعدادها للقيام بمهام. وقد شاهد الفريق بانتظام، في الفترة من ١٦ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧، الطائرات التالية:

- (أ) طائرتان من طراز MiG-29 (رقما الذيل: ٦٠٢ و ٦١٢)؛
- (ب) طائرتان من طراز Su-25 (لم يتم معاينة رقم الذيل)؛
- (ج) طائرتان عموديتان من طراز Mil Mi-35 (أرقام الذيل: ٩٠٢ و ٩١٢ و ٩٦٥) ولم يسبق أن عاينها الفريق في دارفور؛
- (د) طائرة عمودية من طراز Mil Mi-17، (رقم الذيل: ٥٤٩)؛ ولم يسبق أن عاينها الفريق في دارفور؛
- (هـ) طائرة واحدة من طراز أنتونوف ٢٦ (لم يتم معاينة رقم الذيل).

٧٥ - وقد شوهدت هذه الطائرات أثناء انتشارها وعودتها في مناسبات عدة، لا سيما خلال الفترة التي وقعت فيها الاشتباكات مع الجماعات المتمردة. وذكر ممثلو حكومة السودان أن هذه الطائرات كانت تُستخدم خلال تلك البعثات لأغراض الاستطلاع فقط. ولم يتم معاينة هذه الطائرات المذكورة أعلاه خلال أي من الزيارات اللاحقة التي قام بها الفريق إلى الفاشر في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، مما يوحي بأن هذا النشر كان لغرض التصدي المباشر للتهديد الذي تشكله عمليات توغل المتمردين.

٧٦ - وسبق أن أبلغ الفريق عن هذه الطائرات والذخائر المرتبطة بها ومواصلة استخدامها في دارفور واعتبرها انتهاكا لحظر توريد الأسلحة (انظر S/2011/111، و S/2013/79، و S/2015/31). وقد توصلت التحقيقات السريعة التي أجراها الفريق إلى أن هذه الطائرات النفاثة السريعة والطائرات العمودية تم اقتناؤها في الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٢ وأنها مزودة بشهادات المستعمل النهائي من عدة دول أعضاء.

٧٧ - ويشكل قيام القوات المسلحة السودانية بنقل الطائرات المذكورة أعلاه إلى دارفور من دون موافقة مسبقة من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالفقرة ٣ من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) انتهاكا لحظر توريد الأسلحة (القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، الفقرة ٧، والقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، الفقرة ٧).

٤ - نشر قوات الدعم السريع للقيام بعمليات نزع السلاح في دارفور

٧٨ - وفقاً لما ذكرته مصادر في حكومة السودان، نُشر حوالي ١٠ ٠٠٠ فرد من قوات الدعم السريع في دارفور في تشرين الأول/أكتوبر بعد نقلهم من أماكن أخرى في السودان، وذلك لكي يوفر الدعم في الجمع القسري للأسلحة من الميليشيات والمدنيين على حد سواء. وتهدف القوات الإضافية إلى كفالة إمكان تحقيق ذلك بصرف النظر عن مدى شدة المعارضة لذلك.

٧٩ - وتشمل عملية النشر هذه قرابة ١٠٠٠ مركبة، وأسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة، وذخائر وما يتصل بذلك من عتاد لكل وحدة من وحدات قوات الدعم السريع^(٣٢)، التي نُقلت، فيما يعتقد الفريق، من القواعد العسكرية القريبة من الخرطوم خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. وفي عام ٢٠١٤، أبلغ الفريق عن نشر مشابه لقوات تابعة لقوات الدعم السريع من كردفان إلى دارفور واعتبرها انتهاكاً لحظر توريد الأسلحة. وقد حصل الفريق من مصدر سري على صور رقمية تظهر قافلة من قوات الدعم السريع أثناء انتشارها من الخرطوم إلى دارفور (انظر الشكلين الأول والثاني).

الشكل الأول

رتل لقوات تابعة لقوات الدعم السريع وهي تقود ناقلات دبابات للقوات المسلحة السودانية محملة بناقلات أفراد مدرعة، قد تكون من نوع شريف ١



٨٠ - وناقلة الأفراد المدرعة من نوع شريف ١ هي نسخة سودانية معدلة من طراز BTR 70 و BTR 80. وقد أظهر تحليل لقاعدة بيانات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام أن السودان كان قد اقتنى ٦٠ مركبة من طراز BTR 80A في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ويُعتقد أن هيئة التصنيع الحربي السوداني قامت بتعديل هذه المركبات إلى مركبات من نوع شريف. وتظهر قاعدة البيانات أن السودان قد اقتنى ناقلة أفراد مدرعة واحدة من طراز BTR 70 في عام ٢٠١٢ و ٨٠ مركبة من هذه الناقلات في عام ٢٠١٥.

(٣٢) اجتماع مع مسؤولي حكومة السودان في الفاشر.

الشكل الثاني

تظهر صورة القوات التابعة لقوات الدعم السريع وهي تقود صفا من ناقلات الأفراد المدرعة (قد تكون من نوع شريف ١) إلى دارفور



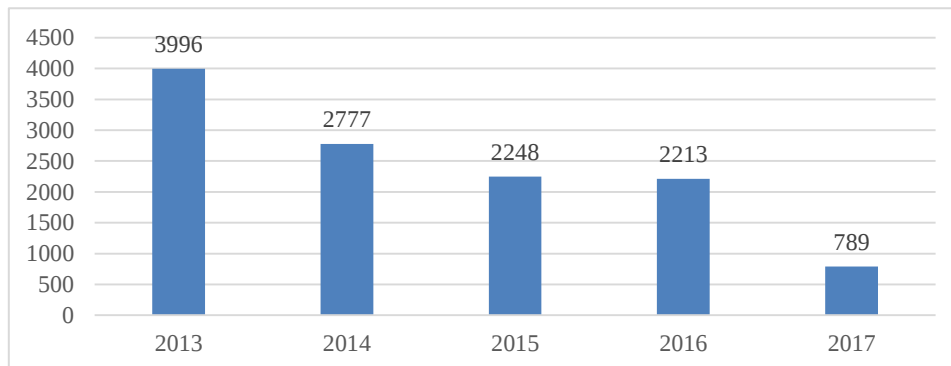
٨١ - ويشكل قيام القوات المسلحة السودانية بنقل وحدات قوات الدعم السريع بقواتها وأسلحتها وعتادها إلى دارفور من دون موافقة مسبقة من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالفقرة ٣ من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) انتهاكاً لحظر توريد الأسلحة (القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، الفقرة ٧، والقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، الفقرة ٧).

باء - رصد العنف المسلح في دارفور

٨٢ - يتبين من تحليل التقارير الواردة عن العنف المسلح خلال عام ٢٠١٧ أن الوضع قد شهد انخفاضاً كبيراً في عدد الإصابات في صفوف المدنيين مقارنة بالسنوات السابقة، ويأتي ذلك مع انتهاء عملية الصيف الحاسم، وعدم الإبلاغ عن تحقيقات عسكرية هجومية وتزايد الجهود التي تبذلها حكومة السودان لتحسين الأمن الداخلي في دارفور. وتبين الأشكال من الثالث إلى الخامس اتجاهات العنف المسلح حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، استناداً إلى التقارير الواردة من مصادر إعلامية مختلفة.

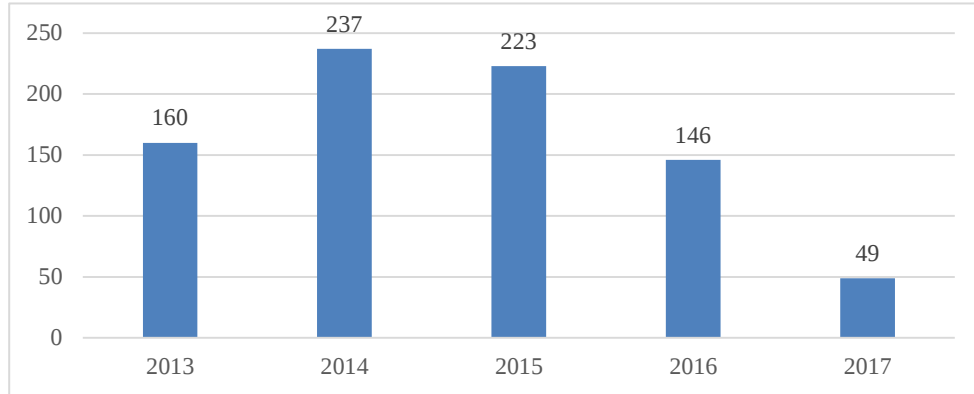
الشكل الثالث

الوفيات من جراء العنف المسلح في دارفور المبلغ عنها في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧



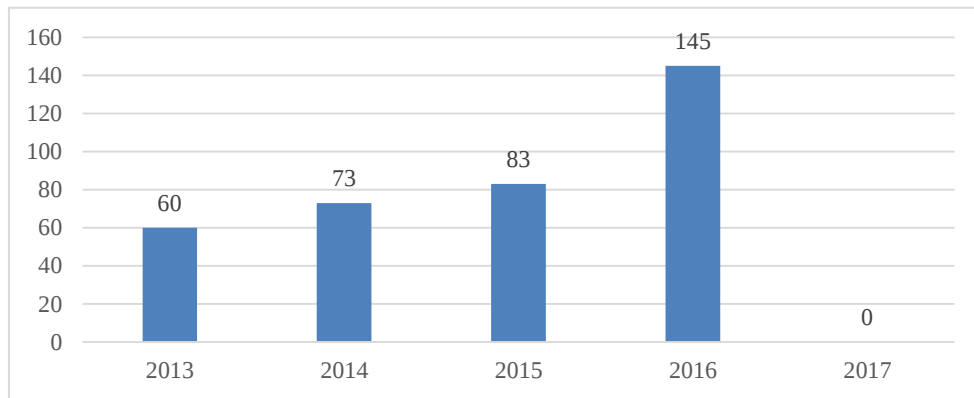
الشكل الرابع

الاشتباكات المسلحة المبلغ عنها بين القوات المسلحة السودانية والجماعات المتمردة في دارفور
المبلغ عنها في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧



الشكل الخامس

الغارات الجوية الهجومية في دارفور المبلغ عنها في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧



٨٣ - وقد أجرى الفريق بحثاً مفصلاً بشأن تقارير المصادر المفتوحة عن العنف المسلح في دارفور طوال عام ٢٠١٧ من أجل تحديد اتجاهاته وتحليل أثره على السكان المدنيين. وقد تم تجميع هذه البيانات من مجموعة متنوعة من المصادر المتاحة للجمهور من قبيل وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي والتقارير الصادرة عن الجهات الإنسانية والأكاديمية. وجرى التثبت من هذه البيانات، حيثما أمكن ذلك، من خلال التقارير الإضافية الصادرة عن وكالات الأمم المتحدة والزيارات الميدانية التي قامت بها الفريق للتأكد من صحتها.

٨٤ - ويوفر تحليل الاتجاهات في التقارير الصادرة من مصادر مفتوحة فهماً عاماً لديناميات النزاع. غير أنها لا تبين الحوادث الفعلية ولا الأعداد الإجمالية للإصابات. ولأغراض الإبلاغ، تم تقسيم بحث الفريق إلى الفئات التالية:

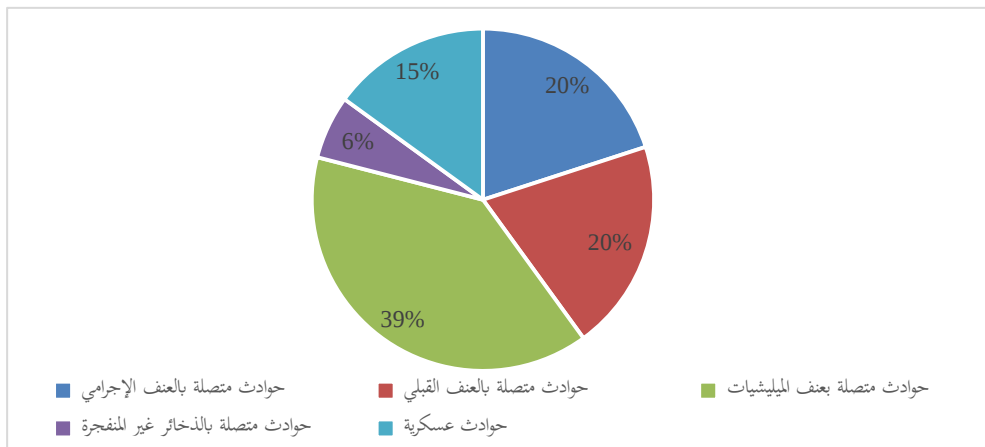
(أ) حوادث عسكرية (١٥ ٪) - عنف مسلح شاركت فيه قوات التحالف السودانية والجماعات المتمردة في دارفور؛

(ب) حوادث متصلة بعنف الميليشيات (٣٩ ٪) - عنف مسلح قامت به جماعات الميليشيات؛

- (ج) حوادث متصلة بالعنف القبلي (٢٠٪) - عنف مسلح وقع بين قبائل؛
- (د) حوادث متصلة بالعنف الإجرامي (٢٠٪) - عنف مسلح ارتكبه الأفراد أو عصابات الجريمة المنظمة؛
- (هـ) حوادث متصلة بالذخائر غير المنفجرة (٦٪) - حوادث متعلقة بالمتفجرات من مخلفات الحرب والانفجارات غير المقصودة في مواقع تخزين الذخائر.

الشكل السادس

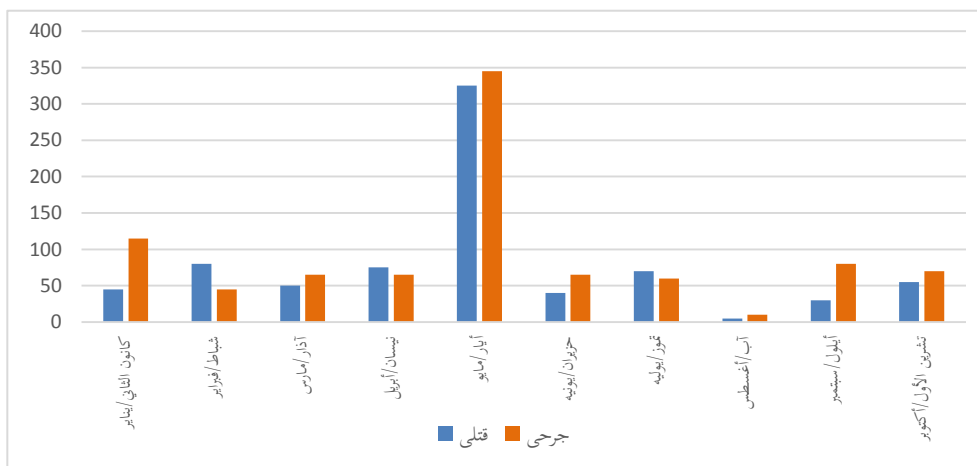
حوادث العنف المسلح في دارفور المبلغ عنها في عام ٢٠١٧



٨٥ - وفي عام ٢٠١٧، وقع في دارفور، وفقاً لما ورد في التقارير المفتوحة المصدر، ما مجموعه ٣٢١ حادثة استخدمت فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وحسب هذه التقارير، كان هناك ما مجموعه ٧٨٩ قتيلاً و ٩٢٥ مصاباً بجراح أبلغ عنهم. وتشمل هذه المجاميع الضحايا المدنيين للعمليات الإجرامية أو للعنف المسلح الذي تمارسه الميليشيات المسلحة كما تشمل الإصابات التي وقعت نتيجةً للاشتباكات المسلحة بين القبائل ومن العمليات العسكرية أيضاً (انظر الشكل السابع).

الشكل السابع

توزيع الإصابات في دارفور حسب الشهر في عام ٢٠١٧

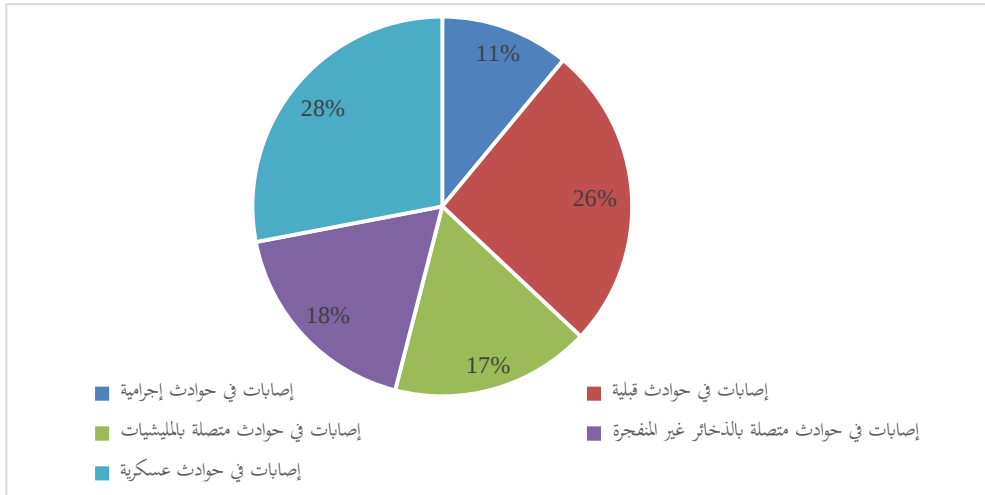


٨٦ - كما يبين الشكل الثامن، فقد تسببت العمليات العسكرية في قرابة ٢٨ في المائة من الإصابات (من القتلى والجرحى). وكانت التوغلات التي وقعت في شهر أيار/مايو (انظر الفقرة ٦٧ أعلاه) السبب الرئيسي في الإصابات المبلغ عنها والتي تُعزى إلى العمليات العسكرية. وفي حين كانت الحوادث المرتبطة بالقبائل قرابة نصف الحوادث المبلغ عنها المتصلة بالمليشيات (انظر الشكل السابع) فإنها أسفرت عن عدد أكبر بكثير من الإصابات. وقد يمتد أحد حوادث العنف بين القبائل على مدى عدة أيام أو أسابيع، حيث يقوم الجانبان بأعمال عنف انتقامية مسلحة إلى أن تتم الوساطة بينهما أو تسوية النزاع. ويمكن أن تضرب مثالا على ذلك بالتقارير عن العنف المسلح الذي وقع بين قبائل بين المسيحية والسلامات، والذي بدأ في ١٦ أيار/مايو بسبب سرقة الماشية واستمرت حتى ٢٣ أيار/مايو، مما أسفر عن ٧٠ قتيلا و ٢٨ مصابا بجراح في منطقة أم دخن في غرب دارفور.

٨٧ - وغالب ما يتخذ عنف المليشيات شكل أعمال التخويف أو السلب أو الاغتصاب الموجهة ضد النازحين داخليا، ويُعزى إليه أيضا الكثير من أعمال السرقة أو الخطف، بيد أن الإصابات المتصلة بأعمال العنف المسلح التي ترتكبها المليشيات غالبا ما تكون أرقاما مفردة في كل حادث. والحوادث الإجرامية المسلحة شائعة في البلدات وفي مخيمات النازحين داخليا، ولا تتعدى الإصابات في كل حادث منها أيضا عموما الأرقام المفردة. وتنوع عدد الإصابات المبلغ عنها خلال الفترة من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٧.

الشكل الثامن

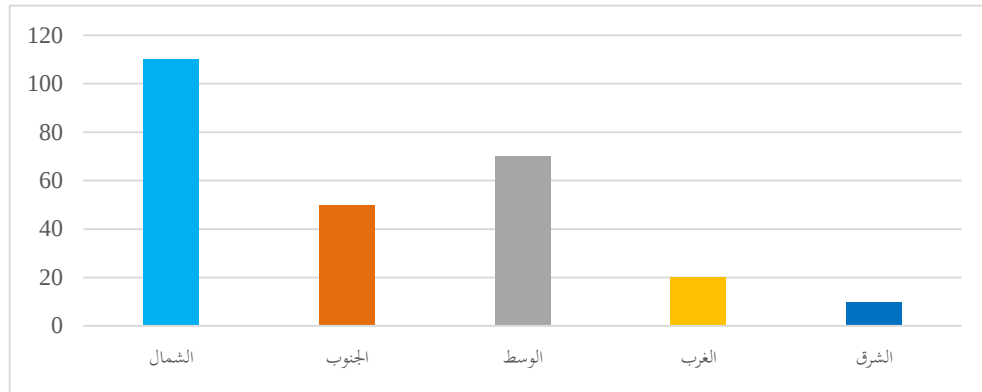
توزيع الإصابات حسب نوع الحادث في عام ٢٠١٧



٨٨ - تباين عدد الحوادث العنف المسلح المبلغ عنها تباينا كبيرا بين الولايات في عام ٢٠١٧. فالولايات التي سجلت أعلى مستويات العنف المسلح المبلغ عنه هي شمال ووسط دارفور، يليهما جنوب دارفور، وقد سجل شرق وغرب دارفور أدنى مستويات العنف المسلح.

الشكل التاسع

توزيع العنف المسلح في دارفور حسب الولايات في عام ٢٠١٧



٨٩ - يبين الشكل التاسع المناطق الجغرافية التي تحتاج إلى توفير قدر أكبر من قوات الأمن. وقد أُبرم اتفاق مؤخرا في غرب دارفور ينص على توسيع نطاق قدرات القوة المشتركة لمراقبة الحدود، وزيادة عدد نقاط العبور الحدودية المأهولة من أجل تحسين الاستجابة للعنف القبلي والحد من مستويات التهريب بين تشاد والسودان.

٩٠ - وأبلغ، حتى الآن في عام ٢٠١٧، عن وقوع ما مجموعه ١٨ حادثا من حوادث الذخائر غير المنفجرة، مما أسفر عن ٢٠ قتيلًا و ٢٧٩ مصابا بجراح، ويمثل ذلك قرابة خمس جميع الإصابات المبلغ عنها في دارفور. ومن المرجح أن تستمر هذه المشكلة، مع عودة المزيد من الناس إلى مناطق النزاع السابقة. وفي المناطق التي تعرضت للقصف المدفعي والقصف الجوي على مر السنين، مثل جبل مرة، يتعرض الأطفال بشكل خاص لمخاطر الذخائر غير المنفجرة. ويعمل مكتب التخلص من الذخائر التابع للعملية المختلطة بالتعاون الوثيق مع حكومة السودان من أجل تحسين التوعية بمخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب وإزالتها. غير أن هذه المهمة مهمة واسعة النطاق وعدد أفرقة المكتب المتوفرة لإجراء أنشطة إزالة الألغام محدود نظرا لمحدودية التمويل المتاحة.

جيم - التسريح ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٩١ - أنشئ برنامج وطني خمسي للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج في عام ٢٠١٤ بموجب مرسوم رئاسي. وتتمشى هذه المبادرة مع وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وساندها في بادئ الأمر عدة شركاء دوليين من بينهم الاتحاد الأفريقي والبرنامج الإنمائي والعملية المختلطة ومركز بون الدولي. وتوفر لجنة السودان للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، التي يرأسها النائب الثاني للرئيس، الإدارة الرفيعة المستوى بالاشتراك مع اللجان التقنية الإقليمية المعنية بالتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج المنشأة بغرض تنفيذ البرنامج.

٩٢ - وقد حدد كثير من الوكالات انتشار الأسلحة الصغيرة في جميع أنحاء المنطقة كأحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على الحالة الأمنية في دارفور^(٣٣). وفي عام ٢٠١٢، عملت السودان مع شركائها الإقليميين ومركز بون الدولي لمعالجة مسألة مراقبة الأسلحة الصغيرة. وتشمل هذه الآلية ليبيا وتشاد

(٣٣) تذكر عدة مصادر أن المجموع المقدّر للأسلحة الصغيرة يبلغ مليونين اثنين في دارفور.

وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، وتُعرف باسم آلية الرقابة على الأسلحة الصغيرة.

٩٣ - ويركز برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالسودان على إشراك المجتمع المحلي وكذلك تسريح المقاتلين السابقين وإيجاد فرص عمل لهم. وتتوفر فرص العمل الرئيسية في قطاع الزراعة أو التعدين، مع إتاحة التمويل البالغ الصغر للراغبين في إقامة أعمالهم الخاصة. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، أبلغ والي غرب دارفور الفريق بأن هذه الولاية من أكثر المناطق تضررا من العنف المسلح ولكنها تشهد الآن مستويات جيدة من الاستقرار والسلام. ومثالا على التنمية المجتمعية في إطار مبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ذكر أن السلطات المحلية قد شيدت ١٩٩ قرية للعائدين مع التخطيط أيضا لإنشاء ٣٠٠ مدرسة، وشيدت ٤٠ مخفر شرطة و ١٥ مركزا طبيا، ولكنها لا تزال بحاجة إلى بناء القدرات من أجل إنفاذ القانون. بيد أن جميع هذه الخطط والمبادرات تعتمد على تمويل الجهات المانحة والمساعدات الدولية المقدمة اعتمادا كليا.

٩٤ - وأدى عدم مشاركة جميع الأطراف في وثيقة الدوحة، بالإضافة إلى نقص التمويل واستمرار العنف، ضمن مسائل أخرى، إلى تأخير التقدم المحرز في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأبلغ الفريق بأنه تم تسريح أكثر من ١٠ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين في دارفور (من أصل الهدف البالغ ٣٠ ٠٠٠ مقاتل) ونزع سلاحهم. وإضافة إلى ذلك، تم تسجيل أكثر من ٢٠ ٠٠٠ من الأسلحة ووسمها وفقا لمعايير الصكوك الدولية للتعقب، وفقا لسلطات حكومة السودان. وفي عام ٢٠١٥، أصدر مركز بون الدولي للتحويل في عام ٢٠١٥^(٣٤) تقريرا مفصلا يحدد المخاطر المحتملة للجهات المانحة الدولية المهمة بدعم هذا البرنامج. ويبدو أن معظم النقاط التي أثّرت آنذاك لا تزال قائمة، من منظور نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

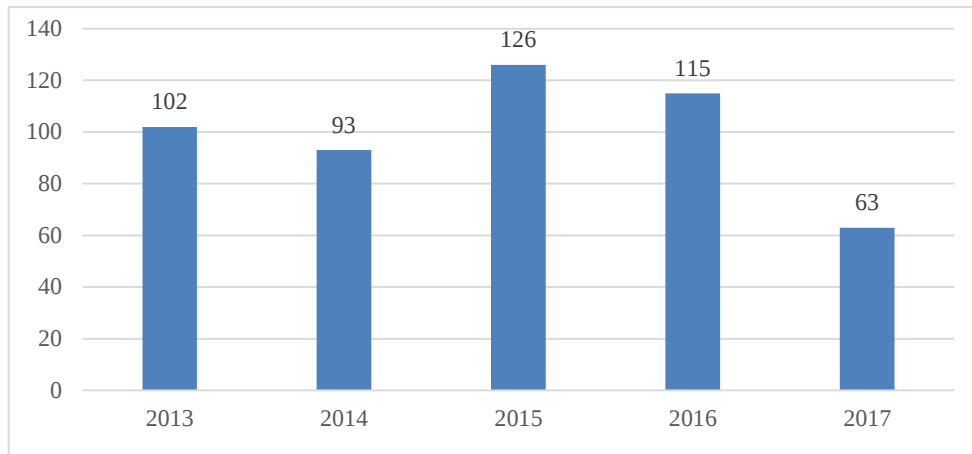
٩٥ - وفي عام ٢٠١٧، جرى توسيع نطاق برنامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج ليشمل تحديد أسلحة المدنيين ونزع سلاح جميع الميليشيات والمدنيين في دارفور. والهدف من ذلك هو الحد من انتشار العنف المسلح وتعزيز سيادة القانون. وقد أشارت سلطات حكومة السودان، في العديد من الاجتماعات المنعقدة مع الفريق، إلى أنها تعزز الجهود الرامية إلى الحد من العنف المسلح من خلال المفاوضات الجارية بين الجماعات القبلية، واستخدام قوات الأمن في تهدئة التوترات القائمة بين المجتمعات المحلية، وإنفاذ سيادة القانون.

٩٦ - ويشير تحليل العنف المسلح بين الجماعات القبلية خلال السنوات الخمس الأخيرة إلى أن الحوادث تبدو أقل في عام ٢٠١٧ (انظر الشكل العاشر)، الأمر الذي يرجح أنه ناتج، في جزء منه، إلى جهود حكومة السودان الرامية إلى احتواء النزاعات القبلية والوساطة في حلها.

(٣٤) تحمل الورقة غير الرسمية عنوان "حتى الآن، لا يزال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في دارفور مشكوكا فيه".

الشكل العاشر

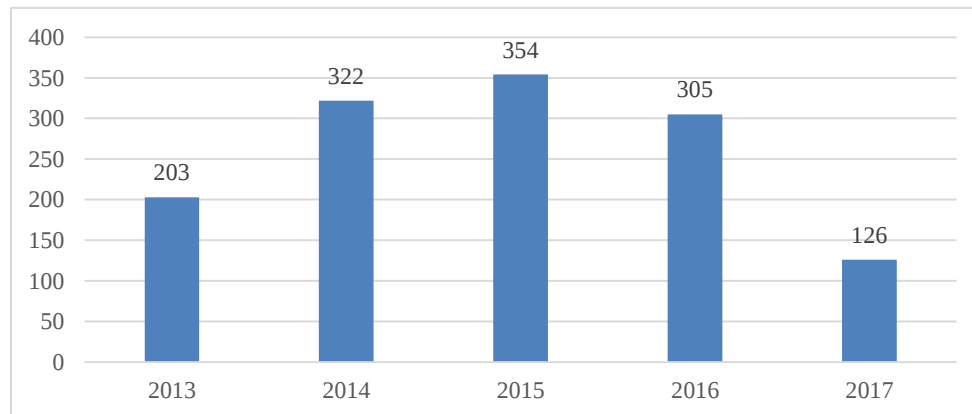
حوادث العنف المسلح المبلغ عنها بين الجماعات القبلية، الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧



٩٧ - ومن المصادر الرئيسية الأخرى للعنف المسلح في دارفور العديد من الميليشيات المسلحة التي تحاجم المدنيين والنازحين داخليا وقوات الأمن بصورة روتينية. وعلى الرغم من أن سيادة القانون لا تزال غائبة في كثير من أنحاء دارفور نظرا لبعدها عن بعض المجتمعات المحلية، أشارت سلطات حكومة السودان إلى زيادة نشر الشرطة داخل المدن الرئيسية وحولها، فضلا عن الزيادة في عدد الوحدات العسكرية المنتشرة في المناطق الريفية من أجل دعم العمليات الأمنية الداخلية. ويشير الإبلاغ المفتوح المصدر أيضا إلى خفض العنف المسلح للميليشيات في عام ٢٠١٧. بيد أن هذا يعكس بالضرورة الواقع على الأرض.

الشكل الحادي عشر

العنف المسلح للميليشيات المبلغ عنه، الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧



٩٨ - كان نزع السلاح الطوعي المرحلة الأولى من برنامج جمع الأسلحة، التي بدأت في تموز/يوليه ٢٠١٧، ولم يُقبل على نطاق واسع في دارفور. وسجلت نتائج متفاوتة في جميع الولايات. واعتبر بعض زعماء القبائل نزع السلاح وسيلة من وسائل الحكومة لإضعافهم. واعتبره آخرون فرصة للمطالبة بالتعويض عن أسلحتهم، ورفض بعضهم، مثل موسى هلال، الامتثال ببساطة. ووردت عدة تقارير عن وقوع اشتباكات مسلحة بين قوات حكومة السودان والجماعات المسلحة نتيجة المحاولات الرامية إلى نزع

سلاح المجتمعات المحلية. ويحتمل أن يؤدي استخدام قوات الدعم السريع لإنفاذ عملية نزع السلاح إلى زيادة في الاشتباكات المسلحة بين حكومة السودان والمجتمعات المحلية في دارفور.

الشكل الثاني عشر

لقطة لتقرير نشره إعلام الدولة عن جمع الأسلحة محليا في دارفور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧



٩٩ - وينص المرسوم الرئاسي رقم ٤١٩ الصادر في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٧ على ضرورة تسليم جميع الأسلحة غير المرخصة إلى السلطات. وزار النائب الثاني للرئيس، حسبو، دارفور في آب/أغسطس ٢٠١٧ للاجتماع مع السلطات المحلية والزعماء القبليين لشرح أهداف البرنامج، والتشجيع على المشاركة فيه.

١٠٠ - وتشير مصادر العملية المختلطة إلى أن نتائج الجمع الطوعي للأسلحة كانت على النحو التالي:

(أ) شرق دارفور: ١ ٣٢٦ من الأسلحة جرى تسليمها، ولكن المخاوف من هجوم القبائل المجاورة قد دفع بالعديد منها إلى إخفاء أسلحتها. كما وردت تقارير عن أسلحة ثقيلة يجري تهريبها إلى شمال دارفور لتفادي عمليات نزع السلاح؛

(ب) جنوب دارفور: ٢ ٥٧٩ من الأسلحة جرى تسليمها من حرس الحدود وقوات الدفاع الشعبي؛

(ج) غرب دارفور: ١ ٤٨٦ من الأسلحة جرى تسليمها من قوات الدفاع الشعبي؛

(د) شمال دارفور: سلمت بعض القبائل البدوية والمليشيات المسلحة، ولكن معظمها يرفض نزع أسلحتها؛

(هـ) وسط دارفور: رحب زعماء مخيمات النازحين داخليا ببرنامج نزع السلاح، وأفادوا بأنه أوقف التحركات الليلية للمليشيات المسلحة عبر المخيمات.

١٠١ - وتشمل الجهود الرامية إلى تشجيع نزع السلاح تقييد حركة المركبات والدراجات النارية "التقنية" داخل المدن، وارتداء أقنعة الوجه، وحمل الأفراد الأسلحة المكشوفة خارج أوقات العمل علانية.

وتُعرض لافتات في جميع أنحاء دارفور لإعلام السكان بهذه القوانين الجديدة، وتعرض وسائل الإعلام الرسائل بصورة منتظمة لتعزيز إجراءات التغييرات في التشريعات. كما أنشئت محاكم خاصة في دارفور لتجهيز جميع حالات حيازة الأسلحة والمركبات غير المشروعة. ويُطلب من الأفراد العسكريين أيضا تسليم أسلحتهم خارج أوقات الخدمة، ولم يعد يسمح لهم بالإبقاء عليها لأغراض الاستعمال الشخصي.

الشكل الثالث عشر

لافتة على الطريق في الفاشر للإعلان عن الحظر المفروض على بعض المركبات والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.



١٠٢ - ومنذ تموز/يوليه، تشهد حملة نزع السلاح مرحلتها الثانية، التي تشمل جمع الأسلحة بالقوة إذا لزم الأمر، وإلقاء القبض على من يتبين أنه يحوز أسلحة غير مشروعة. وسيواصل الفريق رصد هذه الحالة لأنها يمكن أن تتطور إلى عنف مسلح بين حكومة السودان والرافضين نزع سلاحهم، ولا سيما المليشيات الأكبر المجهزة جيدا من قبيل مليشيا موسى هلال في شمال دارفور. وتشمل التقارير الأخيرة بشأن نزع السلاح القسري اندلاع اشتباك مسلح كبير بين قوات الدعم السريع وجماعة معاليا القبلية، مما أسفر عن ٢١ حالة وفيات في كيلكيل، شرق دارفور.

ثامنا - انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

١٠٣ - واصل الفريق، خلال هذه الولاية، رصد انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان التي ارتكبتها أطراف النزاع في دارفور.

ألف - الاشتباكات التي وقعت بين القوات الحكومية وقوات المتمردين في دارفور في أيار/مايو ٢٠١٧

١٠٤ - يحقق الفريق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها قوات حكومة السودان أثناء اشتباكات أيار/مايو، وبخاصة في منطقة عين سيرو، في شمال دارفور، وحواليها على النحو المبين في المرفق الثالث عشر.

١٠٥ - وخلال تلك الاشتباكات، أفيد بأن القوات الحكومية ألقى القبض على ١٥٠ من المقاتلين المتمردين. وفي حادثة وقعت في ٢١ أيار/مايو، اعتقلت القوات المسلحة السودانية ١٥ جنديا بجيش تحرير السودان/فصيل ميني مناوي بعد أن كانوا قد سلموا أسلحتهم، ولجأوا إلى موقع فريق العملية المختلطة في مهاجرة، شرق دارفور. وأخرجت القوات السودانية هؤلاء المتمردين عنوة من موقع الفريق، على الرغم من تدخل أفراد موقع فريق العملية المختلطة. ولا يزال مكان وجود هؤلاء الجنود الخمسة عشر مجهولا. وبالإضافة إلى ذلك، أعدمت القوات الحكومية بعض المقاتلين المتمردين، بما في ذلك طرادة وجوما ميندي قائد جيش تحرير السودان/جناح ميني مناوي، بعد إلقاء أسلحتهم، وفقا لمصادر مختلفة.

١٠٦ - وفي أعقاب اشتباكات أيار/مايو، أعربت مصادر عن قلقها إلى الفريق إزاء عدم امتثال السلطات السودانية لالتزاماتها بموجب القانون الدولي بمعاملة السجناء معاملة إنسانية، وإخضاع هؤلاء السجناء إلى معاملة قاسية وتعذيب. وفي اجتماعات مختلفة مع الفريق، أشار ممثلو جيش تحرير السودان/جناح ميني مناوي وجيش تحرير السودان/المجلس المؤقت إلى أن مصير هؤلاء الأسرى غير معروف، وناشدوا الوكالات الدولية أن تتدخل لدى سلطات حكومة السودان من أجل تحديد أماكنهم وكفالة تقديم المعاملة الإنسانية لهم أثناء الاحتجاز. وعلى الرغم من أن سلطات حكومة السودان دعت الفريق في البداية إلى لقاء بعض السجناء، لم يتم تنظيم هذا الاجتماع في نهاية المطاف.

باء - إمكانية وصول المساعدات الإنسانية

١٠٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحسنت بشكل ملحوظ إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المستضعفين في دارفور. ويجري تنفيذ المبادئ التوجيهية الإنسانية التي اعتمدها لجنة العون الإنساني السودانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وتتطلب إجراءات التخليص على تنقل موظفي المساعدة الإنسانية إلى معظم المناطق الآن فترة إخطار مسبق مدتها ٤٨ ساعة للموافقة عليها. وتعمل الوكالات الإنسانية والسلطات الحكومية على ضمان الاتساق في تنفيذ هذه التوجيهات في جميع ولايات دارفور على المستويين المركزي والمحلي.

١٠٨ - وفي حين أن الوصول إلى منطقة جبل مرة لم يكن من الصعوبة بمكان كما كان عليه في سنوات سابقة، فإن الوكالات الإنسانية لم تؤمن بعد الوصول غير المقيد إلى هذه المنطقة. ولا تزال تجري أنشطة الوكالات الإنسانية في هذه المنطقة تحت رقابة حكومية صارمة. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أمكن الوصول إلى المناطق التي كان يتعذر الوصول إليها سابقا في جبل مرة، مثل غولو وروكيرو، ودريبات في الآونة الأخيرة. ونتيجة لذلك، استطاعت وكالات إنسانية توسيع نطاق استجابتها للمجتمعات المحتاجة في هذه المنطقة. وأوضحت السلطات الحكومية، في اجتماعات مع الفريق، أن القيود المفروضة على الوصول إلى منطقة جبل مرة تعزى إلى وجود جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد ووقوع اشتباكات متفرقة معه. ولا تزال المناطق الخاضعة لسيطرة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد غير متاحة إلى حد كبير.

١٠٩ - وخلال الاشتباكات التي وقعت في شهر أيار/مايو، رفضت حكومة السودان طلبات الوكالات الإنسانية للسماح بإتاحة فرص الوصول إلى منطقة عين سيرو، شمال دارفور، لتقييم الحالة على أرض الواقع، وتأكيد تقارير التشرد. وتم السماح بالوصول في نهاية المطاف بعد بضعة أشهر.

جيم - حالة النازحين داخليا

١١٠ - على الرغم من وقف الأعمال العدائية، لا تزال حالة النازحين داخليا تشكل عائقا كبيرا أمام استعادة السلام والاستقرار في دارفور. فوفقا لتقديرات الأمم المتحدة الصادرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، هناك ٢,١ مليون نازح داخليا في دارفور، من بينهم ١,٦ مليون شخص في ٦٠ مخيما. وشهد عام ٢٠١٧ معدلات نزوح أقل بكثير في دارفور بالمقارنة مع السنوات السابقة. وجاء معظم حالات النزوح نتيجة للعنف القبلي.

١١١ - وعلى النحو المبين بالتفصيل في المرفق الخامس عشر، لا يزال وجود رجال مسلحين وأفراد ميليشيات مسلحين داخل مخيمات النازحين داخليا وحولها يشكل تهديدا أمنيا خطيرا للمدنيين. وترد على نحو معتاد بلاغات عن حوادث الاعتداء الجسدي والتحرش والاعتصاب والسرقه والتخويف، على سبيل المثال خلال الموسم الزراعي في العام الجاري. ويواجه النازحون داخليا أيضا طلبات مبالغ فيها بالتعويض في النزاعات القبلية، والاختطاف طلبا للفدية، والضرائب غير القانونية على أيدي العناصر المسلحة. وعلى وجه الخصوص، تؤثر الاشتباكات بين الجماعات العربية المسلحة وفلول جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد والجماعات المنشقة في مناطق مختلفة تأثيرا سلبيا على حياة النازحين داخليا، على النحو المبين في حالة سورتوني في المرفق السادس عشر. ويؤثر سوء الحالة الأمنية تأثيرا سلبيا على حق النازحين داخليا في حرية التنقل^(٣٥).

١١٢ - وأدى إعلان حكومة السودان عن اعتزامها دخول مخيمات النازحين داخليا للبحث عن الأسلحة، في إطار حملة جمع الأسلحة في عام ٢٠١٧، إلى إثارة توترات. وشهد شهر أيلول/سبتمبر اندلاع اشتباكات بين القوات الحكومية والنازحين داخليا في مخيم كلمة في جنوب دارفور، أثناء مظاهرة معارضة لزيارة الرئيس البشير إلى المنطقة، على النحو المبين في المرفق السابع عشر.

١١٣ - ووضعت السلطات الحكومية استراتيجية ثلاثية المسارات بشأن النزوح، تركز على العودة الطوعية للنازحين إلى مناطقهم الأصلية، أو إدماجهم في المجتمعات الحالية المستضيفة لهم أو نقلهم إلى مناطق أخرى^(٣٦). وتعكف الحكومة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري، على وضع خطة لصياغة حلول دائمة لمجتمعات النازحين داخليا في دارفور. وتتضمن الخطة إجراء عملية تصنيف، تنفذها المنظمة الدولية للهجرة، وتشمل استقصاء للنوايا وتقييما للاحتياجات يركزان على تحديد حلول مناسبة. ومن المقرر أن تبدأ عملية التصنيف في الأشهر القادمة في صورة مشروع تجريبي في أبو شوك، وهو مجتمع للنازحين داخليا موجود منذ فترة طويلة في الفاشر. وستستخدم أدوات الاستقصاء المعدة لهذه العملية في وقت لاحق في مجتمعات أخرى.

١١٤ - ومن أجل مواجهة ملائمة للنزوح في دارفور، يجب على السلطات الحكومية أن تعالج الأسباب الجذرية للنزاع معالجة شاملة. ولا يزال التقدم المحرز على هذه الجبهة محدودا للغاية. ولا تزال المسائل

(٣٥) للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن حماية النازحين داخليا والتحديات الأمنية التي تواجههم، انظر: joint report of UNAMID and the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, "The human rights situation of internally displaced persons in Darfur, 2014-2016" (21 November 2017) وهو متاح من الربط التالي: www.ohchr.org/Documents/Countries/SD/UNAMID_OHCHR_situation_Darfur2017.docx.

(٣٦) اجتماع مع مفوض العون الإنساني في الخرطوم.

المتعلقة بالحقوق في الأراضي، واستخدام الموارد الطبيعية (لا سيما الأراضي والمياه)، والاحتلال غير القانوني للأراضي من جانب بعض المجتمعات المحلية، وتهميش بعض المجموعات العرقية، وانعدام الأمن، وغياب سيادة القانون، من المسائل الأساسية التي لم تُحل بعد.

دال - اللاجئون السودانيون في تشاد

١١٥ - في السنوات الأخيرة، بدأ اللاجئون السودانيون الموجودون في المخيمات في شرق تشاد يعودون بوتيرة بطيئة إلى مناطق مختلفة في دارفور. وترد في المرفق الثامن عشر التفاصيل المتعلقة بحالات عودة هؤلاء اللاجئين.

هاء - حالة طلاب الجامعة الدarfوريين

١١٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى الفريق تقارير عن الاستخدام المفرط للقوة والاعتقال التعسفي من جانب السلطات الحكومية ضد طلاب الجامعة الدarfوريين. ويستفيد العديد من الطلاب الدarfوريين، ومن بينهم أبناء النازحين داخليا، من إعفاءات من الرسوم الدراسية وحصص في القبول^(٣٧)، فقرروا مواصلة التعليم العالي في جامعات في جميع أنحاء البلد. ويواجه هؤلاء الطلاب كثيرا أشكالا مختلفة من التمييز والعنف. ويُشتبه في انتماء كثير منهم إلى الحركات المتمردة الدarfورية ويوضعون تحت المراقبة. ويقمع جهاز الأمن والمخابرات الوطني والشرطة في كثير من الأحيان من يشارك منهم في النشاط السياسي ويتحدث علنا عن النزاع في دارفور. ويتعرض آخرون للاعتقال والاحتجاز لفترات طويلة، فضلا عن سوء المعاملة والتعذيب أثناء الاحتجاز، ولا سيما في أماكن الاحتجاز التابعة لجهاز الأمن والمخابرات الوطني. ويرد في المرفق التاسع عشر موجز ببعض حوادث الاعتداء على الطلاب الدarfوريين التي جرى الإبلاغ عنها.

١١٧ - ويسبب الاستهداف المتكرر من جانب قوات الأمن والافتقار المتصور للفرص في السودان، قرر العديد من طلاب الجامعة الدarfوريين مغادرة البلد. ومن يحاول منهم خوض الرحلة إلى أوروبا ينتهي به الحال في بعض الأحيان ميتا في ليبيا أو أثناء عبور البحر الأبيض المتوسط^(٣٨).

واو - العنف الجنسي والجنساني

١١٨ - لا يزال العنف الجنسي والجنساني يشكل تهديدا مستمرا للسكان المدنيين في دارفور، لا سيما النساء والفتيات^(٣٩). والمدنيون أكثر عرضة لهذا العنف بسبب انتشار الأسلحة والإجرام والاشتباكات القبلية المتفرقة.

١١٩ - وعلى الرغم من أن جرائم العنف الجنسي تحدث في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، تقع النساء والفتيات في مخيمات النازحين داخليا وفي المجتمعات الريفية على نحو ممنهج فريسة للرجال المسلحين، لا سيما أثناء تنقلهن وممارستهن أنشطة لكسب العيش. وعلى غرار السنوات السابقة، وصل العنف الجنسي إلى ذروته خلال الموسم الزراعي لعام ٢٠١٧، ولا سيما في المناطق التي تشهد وجودا

(٣٧) انظر وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، المادة ١٤؛ واتفاق سلام دارفور لعام ٢٠٠٦، المادة ١٤.

(٣٨) مقابلات مع عاملين في مجال الإغاثة، ومهاجرين، وباحثين في مجال الهجرة. انظر الفرع التاسع أدناه.

(٣٩) يُرتكب العنف الجنسي ضد الرجال والأولاد أيضا على يد مختلف الأطراف الفاعلة في دارفور وإن كانت ترد عنه بلاغات أقل.

مكتنفا للميليشيات المسلحة والجهات الأخرى المسلحة، مثل شمال ووسط دارفور^(٤٠). وهذه الأفعال وإن كانت ذات طابع انتهازي في بعض الأحيان، فهي تهدف في أحيان أخرى إلى بث الخوف في نفوس الضحايا ومجتمعاتهم المحلية^(٤١). وتتولى النساء والفتيات في المجتمعات الريفية في كثير من الأحيان المسؤولية عن الأنشطة الزراعية وأنشطة كسب الرزق الأساسية، ومن الوسائل التي تستخدمها الجهات المسلحة لمنعهن من زراعة أراضيهم التهديد بالاعتصاب. وتؤثر هذه الحوادث أيضا على حرية التنقل وسبل كسب الرزق لدى النساء.

١٢٠ - ويؤثر العنف الجنسي أيضا على إمكانية عودة المدنيين إلى أماكن إقامتهم الأصلية. فعلى سبيل المثال، في بارانغا الواقعة في غرب دارفور، عادت إلى تشاد أسرة دارفورية كان يعيش أفرادها كلاجئين في تشاد، بعد أن تعرض أحد أفرادها لاعتصاب جماعي، خوفا من مزيد من الاعتداءات على أيدي الجناة^(٤٢). وتبرز هذه الحالات الحاجة إلى تعزيز الأمن والخدمات الأساسية في المناطق الأصلية لتيسير عودة النازحين بسبب النزاع^(٤٣).

١٢١ - ويجب أن يكون تحسين المساءلة ووصول ضحايا العنف الجنسي إلى العدالة جزءا لا يتجزأ من جهود بناء السلام في دارفور. وتبذل السلطات القضائية بعض الجهود للتصدي لهذه المسألة^(٤٤). فعلى سبيل المثال، في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت المحكمة العامة المحلية حكما بالسجن ١٤ عاما على أربعة رجال عرب متهمين باغتصاب معلمتين من قرية أدار، الواقعة على بعد ٢٠ كيلومترا من الجينية. وقد احتُظفت الضحيتان من دارهما في شباط/فبراير واحتجزتا في مقر إقامة الرجال حيث تعرضتا للضرب والاعتصاب^(٤٥). وقد أكدت سلطات العدالة المحلية التزامها بضمان قدر أكبر من المساءلة عن مثل هذه الجرائم، مسلطة الضوء على أهمية إرسال المزيد من أعضاء النيابة العامة وأفراد الشرطة إلى مناطق مختلفة، من بينها المناطق الريفية. وأعربت كذلك عن قلقها إزاء الزيادة في حالات اغتصاب الأطفال المبلغ عنها^(٤٦). ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن معظم قضايا العنف الجنسي التي نظرت فيها سلطات العدالة ليست متصلة بالنزاع^(٤٧).

(٤٠) على سبيل المثال، في مناطق الطويلة وكورما في شمال دارفور، وفي نيريتي في وسط دارفور وحولها.

(٤١) مقابلات مع مجموعة مختلفة من العاملين في مجال الإغاثة، والناشطين في مجال حقوق الإنسان، وموظفي العملية المختلطة.

(٤٢) المعلومات المقدمة من العملية المختلطة.

(٤٣) وفقا لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور، يعد توفير الأمن أحد الشروط المسبقة للعودة الطوعية إلى المناطق الأصلية.

(٤٤) جرائم الاغتصاب واغتصاب الأطفال هي جرائم محددة ضمن ولاية مكتب المدعي الخاص لجرائم دارفور، على الرغم من أن مكاتب الادعاء الأخرى لها أيضا اختصاص بالنظر في هذه الجرائم. وفي عام ٢٠١٥، عُدلت المادة ١٤٩ من القانون الجنائي السوداني لتعريف الاغتصاب على نحو أكثر اتساقا مع المعايير الدولية. اغتصاب الأطفال دون سن الثامنة عشرة معرف في المادة ٤٥ من قانون الطفل لسنة ٢٠١٠، ويخضع لعقوبة تتراوح بين السجن لمدة عشرين عاما والإعدام.

(٤٥) حُكم على المتهمين أيضا بمائتي جلدة وغرامة.

(٤٦) اجتماعات مع المدعي الخاص لجرائم دارفور في الفاشر.

(٤٧) عندما أثار الفريق هذه المسألة مع المدعي الخاص لجرائم دارفور، أوضح أن السبب يرجع إلى العدد المحدود من بلاغات حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع التي ترد إلى مكتبه.

١٢٢ - وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال هناك تحديات كبيرة أمام مكافحة الإفلات من العقاب على العنف الجنسي^(٤٨). أولاً، لا يزال العنف الجنسي موضوعاً حساساً لدى السلطات المحلية التي كثيراً ما تقلل من شأن انتشاره وتنكر حدوثه. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال قلة الإبلاغ - لأسباب منها الخوف من الانتقام والمضايقة والوصم الاجتماعي - تمثل شأغلاً رئيسياً^(٤٩). وعندما يُبلغ عن الحوادث، يمثل نقص المتابعة وعدم كفاية الاستجابة من جانب الشرطة والسلطات القضائية تحديين كبيرين، لا سيما عند الادعاء بأن الجناة من الجهات المسلحة أو من أصل عرقي عربي. وهناك أيضاً قصور في حماية الضحايا والشهود الذين يتقدمون ببلاغات أو معلومات؛ وفي بعض الأحيان، يواجه الضحايا ضغوطاً لعدم التقدم بشكاوى أو يتعرضون للتخويف للتنازل عن التهم. وأخيراً، تعد الفرص المحدودة المتاحة للضحايا للحصول على الخدمات الطبية والنفسية - الاجتماعية الأساسية، ونقص الموظفين المدربين، وضعف إجراءات الإحالة من العوائق الإضافية التي تحول دون كبح العنف الجنسي^(٥٠). ويواجه العاملون في مجال الإغاثة والرعاية الصحية في بعض الأحيان قيوداً تفرضها السلطات على توفير الخدمات للضحايا وأنشطة الوقاية والرصد، الأمر الذي يحد بدوره من إمكانية جمع بيانات دقيقة عن الحالات.

زاي - الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة ضد الأطفال

١٢٣ - يواصل الفريق التركيز على رصد الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة ضد الأطفال.

١٢٤ - وما يشجع الفريق التقدم الذي أحرزته السلطات الحكومية، ولا سيما القوات المسلحة السودانية والشرطة، في تنفيذ خطة العمل لحماية الأطفال من الانتهاكات في حالات النزاع، التي اعتمدت في آذار/مارس ٢٠١٦. وشمل تنفيذ هذه الخطة إصدار أوامر من القيادة إلى القوات، واعتماد تدابير تأديبية في حالات الإخلال بهذه الأوامر، والعمل بروتوكولات أساسية لفحص الأطفال وإجراء عمليات التحقق من تقييم السن. ووفرت القوات المسلحة السودانية للأمم المتحدة فرصاً منتظمة لرصد الثكنات التابعة لها والتحقق منها، وتحملت باليقظة لضمان استبعاد القصر عند إدماج المقاتلين المتمردين السابقين في الجيش. وعلى الرغم من التقدم المشار إليه، هناك تدابير مطلوبة لضمان تنفيذ خطة العمل من قبل قوات جهاز الأمن والمخابرات الوطني وقوات الدعم السريع حتى لا تستعين هذه القوات بالأطفال أو تجنّدهم^(٥١).

(٤٨) تستند المعلومات إلى مقابلات أجريت مع عاملين في مجال الإغاثة، وناشطين في مجال حقوق الإنسان، وموظفين في العملية المختلطة.

(٤٩) يفضل العديد من الضحايا عدم التقدم بشكاوى بسبب عدم ثقتهم في السلطات المحلية من حيث التحقيق في القضايا أو القبض على الجناة. وحسب الأصل العرقي للجناة، قد لا تسجل المراكز الصحية - التي قد تكون أول نقطة اتصال للضحايا - حالات العنف الجنسي أو تحيلها إلى الشرطة خوفاً من الانتقام. وقد يمارس الجناة أيضاً في بعض الأحيان ضغوطاً على المؤسسات الصحية لثنيها عن الإبلاغ عن الحالات.

(٥٠) بالإضافة إلى ذلك، قد يواجه الضحايا عقبات إجرائية في الحصول على الخدمات الصحية. وحتى عام ٢٠٠٥، لم يكن يسمح للضحايا العنف الجنسي بتلقي الرعاية الطبية إلا بعد إبلاغهم عن حالتهم إلى الشرطة وحصولهم على استمارة إفادة طبية تعرف باسم "الاستمارة ٨" كانت تستخدمها جهة تقديم الخدمات الصحية لتسجيل الإصابات البدنية ويمكن استخدامها كدليل في الإجراءات القانونية. على الرغم من أن الضحايا لم يعد مطلوباً منهم الحصول على "الاستمارة ٨" قبل التماس العلاج الطبي، لا يزال الكثير من جهات تقديم الخدمات الصحية يطلبها في الواقع.

(٥١) لا يدخل جهاز الأمن والمخابرات الوطني والقوات المسلحة السودانية ضمن اللجنة التقنية المشكلة لتنفيذ خطة العمل.

١٢٥ - وبالإضافة إلى ذلك، يشير الفريق إلى أن حكومة السودان دأبت على تنظيم حملات للتوعية العامة لمعالجة مسألة الأطفال الذين يحملون الأسلحة في دارفور. ومع ذلك، هناك حاجة لاتخاذ تدابير محددة لضمان عدول الميليشيات والجماعات القبلية المسلحة عن تجنيد الأطفال.

١٢٦ - وقد تلقى الفريق، خلال ولايته الحالية، تقارير عن تجنيد الجماعات المتمردة للأطفال واستخدامهم، مثلما يرد بيانه بالتفصيل في المرفق العشرين.

١٢٧ - وأخيراً، وكما ذكر أعلاه، سلطت السلطات القضائية التابعة للحكومة الضوء على الزيادة في البلاغات عن حالات العنف الجنسي ضد الأطفال. وعملاً بقانون الطفل السوداني لسنة ٢٠١٠ الذي يحمي الأطفال من جميع أشكال العنف الجنسي، خضع عدد من الجناة للمحاكمة وصدرت ضدهم أحكام بالعقوبة القصوى في العام الماضي^(٥٢).

حاء - الهجمات على موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني

١٢٨ - وقع عدد محدود من الاعتداءات على موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد سجل عدد من حوادث سرقة السيارات التي تعود لكيانات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية دولية منذ آذار/مارس، ولا سيما في نيالا بجنوب دارفور. وفي إحدى الحوادث التي وقعت في مدينة نيالا في ٣١ أيار/مايو، سرق خمسة رجال مسلحين مجهولي الهوية مركبة تابعة للعملية المختلطة، وأطلقوا النار على جندي من الكتيبة النيجيرية فقتلوه، في حين فر جندي آخر.

١٢٩ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، اختطف أربعة رجال مسلحين يقودون سيارة تويوتا لاند كروزر عاملة إغاثة سويسرية خارج منزلها في الفاشر بشمال دارفور. وقد أُطلق سراحها في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وهذه أول حادثة تتعلق بعامل إغاثة منذ أن بدأت العملية المختلطة تقليص حجم قواتها.

تاسعا - تهريب المهاجرين من دارفور وعبرها

١٣٠ - عمل الفريق خلال الولاية الحالية على التحقيق في مسألة تهريب المهاجرين عبر دارفور ومنها إلى البلدان المجاورة، ولا سيما عن طريق ليبيا وتشاد ثم إلى أوروبا. وقد ركز الفريق على هذه المسألة نظراً لطابعها الشامل إذ إنها تتصل بمجالات مختلفة من ولايته، وهي الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في دارفور، والأنشطة غير المشروعة عبر الحدود، وتمويل مختلف الجهات الفاعلة المسلحة في دارفور، والاستقرار الإقليمي بشكل أعم. ويشتمل هذا الفرع على النتائج الأولية التي توصل إليها الفريق بشأن هذه المسألة.

١٣١ - وليست الهجرة من دارفور ظاهرة جديدة. ولهذه الهجرة دوافع متعددة، منها على سبيل الذكر لا الحصر انعدام الأمن والعنف والهجمات ضد المدنيين والفقر وانعدام فرص كسب الرزق. وبالإضافة إلى ذلك، يمثل السودان بلد عبور ومقصداً للمهاجرين واللاجئين من منطقة القرن الأفريقي ووسط أفريقيا وغرب أفريقيا.

(٥٢) اجتماع مع المدعي الخاص لجرائم دارفور في الفاشر.

١٣٢ - وعلى الرغم من تباين الأعداد مع مرور الوقت، كان السودانيون، في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، من بين أكبر أربع جنسيات للمهاجرين في ليبيا^(٥٣)، ومن بين الجنسيات العشر الأولى التي وصلت إلى إيطاليا عبر طريق وسط البحر الأبيض المتوسط^(٥٤) - وهو أحد الممرات الرئيسية التي يستخدمها المهاجرون واللاجئون للوصول إلى أوروبا. وفي حين أن سكان دارفور طالما اعتبروا ليبيا وجهة مهمة للهجرة وفرص كسب العيش، فقد ازداد عدد الذين يمرون منهم عبر ليبيا للوصول إلى أوروبا في السنوات الأخيرة^(٥٥). ويشمل ذلك الأفراد الذين يسافرون من السودان، وكذلك أهالي دارفور الذين يعيشون في تشاد كلاجئين منذ اندلاع النزاع في دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، فقد سعى العديد من الدارفوريين الذين كانوا يعيشون في ليبيا قبل اندلاع النزاع في هذا البلد إلى الهروب من تصاعد العنف.

١٣٣ - ومن الاتجاهات التي لوحظت منذ عام ٢٠١٥ على الأقل وصول مهاجرين ولاجئين دارفوريين غادروا السودان مؤخرا إلى أوروبا بأعداد أكبر^(٥٦). ومن شأن هذا الاتجاه أن يوحي بزيادة تواجد وتحسن تنظيم شبكات التهريب العاملة في السودان وليبيا وتشاد، وهي شبكات تيسر هذه الرحلة. وهو يوحي أيضا بأن المزيد من سكان دارفور يختارون السفر إلى أوروبا بدلا من البقاء في ليبيا بسبب النزاع الدائر فيها. وقد سجلت عدة وكالات دولية أيضا زيادة في عدد الأطفال غير المصحوبين بذويهم الذين يصلون إلى أوروبا، بما في ذلك من دارفور^(٥٧).

(٥٣) انظر، IOM, “Displacement Tracking Matrix, Libya’s Migrant Report: Round 13” (August-September 2017), pp. 4-5; and “Displacement Tracking Matrix, Libya’s Migrant Report, Mobility Tracking: Round 8” (December 2016-March 2017). وكلاهما متاح على الموقع الشبكي www.globaldtm.info.

(٥٤) غير أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لاحظت انخفاضاً في أعداد المهاجرين السودانيين الذين يصلون إلى أوروبا عن طريق البحر في الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٧. انظر، UNHCR, “Italy: Sea Arrivals Dashboard, January-October 2017”, وهو متاح من الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/download/60780>، و “Italy: Sea Arrivals Dashboard, January-December 2016”، وهو متاح من الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/53356>.

(٥٥) وعلى الرغم من صعوبة تقدير عدد الدارفوريين الذين يستخدمون طريق وسط البحر الأبيض المتوسط، فإنهم يمثلون نسبة مهمة من السودانيين الذين يصلون إلى أوروبا ويطلبون اللجوء. وينحدر السودانيون الذين يستخدمون هذا الطريق أيضا من مناطق سودانية أخرى متضررة من النزاع، وهي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وكذلك من أجزاء أخرى من السودان. (معلومات استقيت من مقابلات أجريت في فرنسا وإيطاليا والسودان مع سلطات الهجرة والوكالات الإنسانية والوكالات الدولية والباحثين حول اتجاهات الهجرة).

(٥٦) مقابلات أجريت مع مهاجرين وسلطات الهجرة والوكالات الإنسانية والباحثين حول اتجاهات الهجرة في مختلف البلدان.

(٥٧) مقابلات أجريت مع الوكالات الإنسانية في فرنسا وإيطاليا. وبصورة أعم، انظر REACH-UNICEF, “Children on the move in Italy and Greece: report” (June 2017)، وهو متاح من الرابط التالي: www.reachresourcecentre.info/system/files/resource-documents/reach_ita_grc_report_children_on_the_move_in_italy_and_greece_june_2017.pdf.

ألف - الطرق

١٣٤ - في حين يعتبر طريق الخرطوم (عبر دنقلا والولاية الشمالية) الطريق الأقصر والأكثر استخداما لتهريب المهاجرين إلى الحدود الليبية^(٥٨)، فقد اكتسب طريق دارفور (عبر الفاشر في شمال دارفور) أهمية كطريق بديل، لا سيما في عام ٢٠١٧^(٥٩). وتقوم الشبكات في دارفور، التي يتخذ معظمها مقرا في الفاشر^(٦٠)، بنقل المهاجرين واللاجئين عبر هذا الطريق. ويستخدم هذا الطريق في المقام الأول السودانيون، ويستخدمه بشكل متزايد أيضا مواطنو بلدان أخرى^(٦١). غير أنه يجدر بالإشارة أنه لا توجد بيانات واضحة عن الأرقام الدقيقة للمهاجرين المسافرين عبر هذا الطريق.

١٣٥ - ويتفرع من طريق دارفور طريقان رئيسيان^(٦٢). يمتد أحدهما من الفاشر إلى منطقتي مليط والمالحة في شمال دارفور، ثم يمتد عبر الصحراء إلى الحدود. ويمتد الطريق البديل من الفاشر باتجاه منطقة الطينة الحدودية، في شمال غرب دارفور، عبر الحدود إلى تشاد، ثم باتجاه الشمال على امتداد الحدود بين شرق تشاد وشمال دارفور. وأشارت مصادر مختلفة إلى أن المهربين يغيرون الطريق حسب وجود قوات الأمن على طول المناطق الحدودية. وإضافة إلى ذلك، فإن نفس الطرق المستخدمة لتهريب المهاجرين في دارفور كانت تستخدم عادة من قبل مختلف الجماعات التجارية والجماعات المسلحة لتهريب سلع أخرى عبر المناطق الحدودية، بما في ذلك الأسلحة والمخدرات والوقود.

١٣٦ - وتختلف طرائق السفر تبعا للإمكانات الاقتصادية للمهاجرين ومكان مغادرتهم. فعلى سبيل المثال، قال مهاجرون من أهالي دارفور قاموا بهذه الرحلة في عام ٢٠١٧ إنهم استخدموا وسائل النقل العام أو سافروا بالسيارة من الخرطوم إلى الفاشر، حيث التقوا بدليل رتب نقلهم في سيارة رباعية الدفع شمالا إلى الحدود الليبية. وروى مهاجرون آخرون سافروا من داخل دارفور أنهم قد توجهوا إلى الفاشر ثم إلى منطقة المالحة بالحافلة أو بواسطة شاحنة، حيث التقوا بمهاجرين آخرين وواصلوا رحلتهم. ووصف بعضهم عبور الحدود مع مهربي مركبات ليبين من الكفرة، جاءوا إلى المالحة لبيع مركباتهم (انظر الفقرة ١٥٢ أدناه).

١٣٧ - وبمجرد عبور المهاجرين للحدود، عادة ما يتم تسليمهم إلى شبكات شتى تيسر لهم المضي في رحلتهم. ويبحث آخرون عن مهربي لمواصلة رحلتهم بمجرد وصولهم إلى ليبيا. وليس هناك وجود عسكري دائم على طول الحدود الليبية/السودانية. فقد سمح النزاع والفوضى في ليبيا لشبكات التهريب بالعمل دون عقاب.

(٥٨) استخدمت أعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين، معظمها من القرن الأفريقي والسودان، طريق الخرطوم للعبور إلى ليبيا لعدة سنوات. للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلا، انظر Sahan Foundation and IGAD Security Sector Program, “Human trafficking and smuggling on the Horn of Africa-Central Mediterranean route” (February 2016) وهو متاح من الرابط التالي: www.sahan.eu/wp-content/uploads/HST_Report_FINAL_19ii2016.pdf. انظر أيضا Mark Micallef, “The Human Conveyor Belt: trends in human trafficking and smuggling in the post-revolution Libya” (Global Initiative Against Transnational Organized Crime, March 2017) الرابط التالي: <http://globalinitiative.net/report-the-human-conveyor-belt-trends-in-human-trafficking-and-smuggling-in-post-revolution-libya/>

(٥٩) ليس هذا طريقا جديدا، ولكنه يستخدم بشكل متزايد كبديل بسبب وجود قوات الأمن على طول طريق الخرطوم.

(٦٠) توجد أيضا في نبالا، حسب بعض المصادر.

(٦١) على سبيل المثال، لاحظت عدة مصادر أن هذا الطريق يستخدم من قبل الصوماليين والإريتريين والإثيوبيين، وبدرجة أقل، من قبل السوريين.

(٦٢) مقابلة مع مهاجرين أجريت في أوروبا والسودان.



باء - مشاركة الجهات الفاعلة المسلحة في دارفور

١٣٨ - إضافة إلى العصابات الإجرامية المنظمة، تقوم مختلف الجهات الفاعلة المسلحة في دارفور بتيسير تهريب المهاجرين عبر دارفور ومنها كوسيلة للتمويل. وتشمل هذه الجهات المتمردون الدارفوريين سابقا، الذين تم تسريحهم ويقال إنهم ينقلون المهاجرين من مختلف مناطق دارفور إلى المناطق الحدودية. فعلى سبيل المثال، علم الفريق من مصادر سرية أن أفرادا سابقين في جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، موجودين حاليا في الفاشر، يشاركون في هذا النشاط. وأشارت مصادر أخرى إلى أن عناصر من جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي تشارك مشاركة نشطة في هذه التجارة، ولا سيما على طول الحدود بين شمال دارفور وتشاد. ويقال إن خاطر شطة، وهو قائد سابق في جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي مقره في شمال دارفور^(٦٣)، كان أحد المشاركين في ترتيب نقل المهاجرين من شمال دارفور إلى تشاد وما بعدها. وتشير التقارير كذلك إلى أن الجماعات المسلحة والمليشيات تفرض ضرائب غير رسمية لقاء السماح بمرور قوافل المهاجرين عبر مناطقها في شمال دارفور. ويزعم أن قائدا من جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، مقره في جبل عيسى في شمال دارفور، من بين المستفيدين من فرض هذه الضرائب غير القانونية. وأخيرا، أشارت مصادر مختلفة إلى أن جماعات المليشيات العربية، ولا سيما تلك الموجودة منطقتي وادي هور وسرف عمرة، تيسر نقل المهاجرين عبر شمال دارفور إلى المناطق الحدودية. ويقوم الفريق بالتحقيق في الصلات القائمة بين شبكات التهريب هذه والشبكات العاملة في ليبيا.

(٦٣) كما ذكر في المرفق الثالث، قتلت قوات حكومة السودان خاطر شطة في حزيران/يونيه.

١٣٩ - ووفقاً لمصادر مختلفة، شهدت السنوات الأخيرة زيادة في تجنيد الدارفوريين على يد الجماعات المتمردة الناشطة في ليبيا. وعادة ما يقوم الأدلاء الذين يعملون لدى هذه الجماعات المتمردة بإغراء الدارفوريين للقدوم إلى ليبيا والعمل كمرتزقة من خلال تقديم عروض مالية ووعود بمساعدتهم في وقت لاحق لعبور البحر الأبيض المتوسط، إذا كانوا يرغبون في مواصلة رحلتهم^(٦٤). ووفقاً لمصادر مختلفة، فإن العديد من شباب دارفور يعتبرون العمل كمرتزق في ليبيا أقل خطورة من خوض غمار رحلة مخفوفة بالمخاطر عبر البحر الأبيض المتوسط، وأكثر ربحاً من العمل كمهاجر غير شرعي في أوروبا^(٦٥). وقد تلقى الفريق تقارير موثوقة عن حدوث هذا التجنيد في مختلف المجتمعات المحلية في جنوب وشمال دارفور. وتلقى الفريق أيضاً معلومات موثوقة عن عمليات التجنيد التي تقوم بها الجماعات المتمردة في مناطق أخرى من السودان. فعلى سبيل المثال، أشار مصدر سري إلى زيادة في عمليات التجنيد التي قامت بها هذه الجماعات في مجتمعات دارفور الزراعية في ولاية الجزيرة، وهي منطقة تقع جنوب شرق الخرطوم، في الفترة ما بين شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠١٦، ومرة أخرى في الفترة ما بين شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠١٧^(٦٦). ووفقاً لسلطات حكومة السودان، فإن الجماعات المتمردة الدارفورية تقوم بعمليات التجنيد أيضاً في مجتمعات اللاجئيين في شرق تشاد^(٦٧).

١٤٠ - وتزعم مصادر حكومية أن موسى هلال ورجال الميليشيا التابعة له يشاركون بنشاط في تهريب المهاجرين في دارفور. وكما ذكر في الفقرة ٣٠ أعلاه، قتلت قوات الدعم السريع في حادث أثار جدلاً في أواخر أيلول/سبتمبر ١٧ رجلاً من رجال هلال كانوا عائدين من ليبيا والذين قالت الحكومة إنهم من "المتجرين بالبشر". وفي حين أنه ليس لدى الفريق أي دليل مباشر على تورط هلال في هذا النشاط، فقد تلقى تقارير موثوقة تفيد بأن أفراداً من حرس الحدود يقومون، على نحو فردي أو في مجموعات صغيرة، بتنظيم نقل المهاجرين، بمن فيهم الرعايا الأجانب، إلى المناطق الحدودية كوسيلة للتمويل.

١٤١ - وإضافة إلى ذلك، تشير أدلة قائمة على روايات مهاجرين إلى أن قوات الأمن السودانية في المناطق الحدودية في دارفور تغض الطرف في بعض الأحيان عن مرور المهاجرين، في مقابل مبلغ مالي. وليس لدى الفريق أي دليل يشير إلى أن ذلك يعتبر أمراً منسقاً، ولكنه يعتقد أن أفراداً من ذوي الرتب المنخفضة يستغلون المهاجرين لتحقيق مكاسب شخصية.

جيم - تكاليف الرحلة ومدتها

١٤٢ - تختلف كلفة الرحلة من دارفور إلى الساحل الليبي ومدتها اختلافاً كبيراً بين الحالة والأخرى، رهناً بعدة عوامل. وتشمل هذه العوامل الشبكة المعنية، وجنسية المهاجرين وإمكاناتهم الاقتصادية، ومقصدتهم النهائي، والحالة الأمنية في الميدان. ويُقال إن السودانيين يدفعون كلفة أقل من الرعايا الأجانب. وأشار مهاجرون من دارفور قاموا بالرحلة من الفاشر إلى الساحل الليبي في عام ٢٠١٦ وعام ٢٠١٧ إلى أن تكاليف الرحلة تُسدّد عادةً على دفعات، إذ تسدد الدفعة الأولى عند المغادرة (في الفاشر أو نيالا مثلاً)،

(٦٤) مقابلة مع مصادر سريّة.

(٦٥) مقابلات مع مهاجرين وعاملين في المجال الإنساني والمجتمع المدني والوكالات الدولية.

(٦٦) تتزامن هذه الفترات مع نهاية موسم الحصاد في المنطقة، عندما تتوافر للمهاجرين المحتملين الوسائل المالية اللازمة للقيام بهذه الرحلة. مقابلة مع مصدر سري.

(٦٧) اجتماع مع سلطات حكومة السودان في الخرطوم.

ثم تسدّد دفعة ثانية في نقطة الدخول إلى ليبيا (منطقة الكفرة في كثير من الأحيان)، ثم تسدّد دفعة أخيرة للمهجرين الذين يعملون على الساحل الليبي^(٦٨). وتتفاوت المبالغ المدفوعة تفاوتاً كبيراً. فقد أفاد البعض بأنهم دفعوا مبالغ صغيرة للوصول إلى ليبيا، وعملوا لكسب المال من أجل دفع تكاليف مواصلة الرحلة، في حين قال آخرون إنهم دفعوا آلاف الدولارات للقيام بها. على سبيل المثال، روى بعض المهاجرين من أهالي دارفور أنهم دفعوا ٤ ٠٠٠ جنيه سوداني (نحو ٦٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) للسفر من الفاشر إلى الكفرة؛ وروى آخرون أنهم دفعوا ما يتراوح بين ٢ ٥٠٠ و ٣ ٥٠٠ دولار للوصول إلى الساحل الليبي انطلاقاً من دارفور، وحوالي ١ ٠٠٠ دولار لعبور البحر الأبيض المتوسط. وأفاد عدة مهاجرين من أهالي دارفور اختاروا السفر عن طريق تشاد بأنهم عملوا لبضعة أشهر في مجال التعدين الحربي في منطقة تيبستي، في شمال تشاد، لكسب المال من أجل دفع تكاليف الجزء التالي من الرحلة^(٦٩). وأشارت مصادر متعدّدة إلى أن كلفة الرحلة إلى الساحل الليبي ارتفعت خلال العام المنصرم.

دال - الانتهاكات المرتكبة ضد المهاجرين

١٤٣ - منذ عام ٢٠١٦، نُشرت قوات الدعم السريع وغيرها من قوات الأمن في المثلث الحدودي بين السودان وليبيا ومصر، في فترات مختلفة، لأغراض منها الحد من تدفقات الهجرة غير القانونية. واعتُرضت هذه القوات عدداً من قوافل المهاجرين على طول الحدود^(٧٠). وأدى هذا الوجود الأمني المعزّز إلى زيادة الأخطار التي تتهدّد المهاجرين، إذ اضطرّ المهربون إلى أن يسلكوا مسارات أطول مسافة وأكثر خطورة عبر الصحراء لتجنب الدوريات الأمنية. وما برحت قوات الأمن تصادف مهاجرين انقطعت بهم السبل في الصحراء وفي حال سيئة في منطقة المثلث الحدودي^(٧١). كذلك، أعربت عدة مصادر للفريق عن قلقها إزاء مشاركة قوات أمنية، مثل قوات الدعم السريع، في عمليات الحد من تهريب المهاجرين، نظراً لعدم تدريبها على التعامل مع المهاجرين. ووردت الفريق ادعاءات بأن هذه القوات تسيء أحياناً معاملة المهاجرين الذين يُلقى القبض عليهم على امتداد الطرق، ولا سيما الرعايا الأجانب. إضافة إلى ذلك، وكما ذكر في الفقرة ١٤١ أعلاه، تتقاضى قوات الأمن في بعض الأحيان أموالاً غير مشروعة من المهاجرين. كذلك، أبلغ الفريق أنّ المهاجرين الأجانب الذين يُمسك بهم وليست بمحوزهم أوراق إثباتية يُعتقلون في كثير من الأحيان وتفرض عليهم السلطات المحلية غرامات لانتهاكهم قوانين الهجرة، ويمكن أن يُرخلوا إلى بلدانهم الأصلية، مما قد يعرضهم لخطر ارتكاب انتهاكات بحقهم^(٧٢). وإنّ المهاجرين هم أيضاً عرضة للاستغلال من جانب شبكات التهريب. وتسلب هذه القضايا الضوء على ضرورة أن تقوم السلطات السودانية بتحسين الحماية المقدّمة إلى المهاجرين.

(٦٨) في حين أنّ الشبكات الطويلة الباع في مجال التهريب تستخدم نظام الحوالة التقليدي لتحويل الأموال، يستخدم بعض الشبكات الدارفورية المدفوعات النقدية في عملياته.

(٦٩) مقابلات أجريت مع مهاجرين في أوروبا.

(٧٠) أشارت سلطات شمال دارفور، في اجتماعات عقدتها مع الفريق، إلى أنّها اعتُرضت عدة مواكب مهاجرين على امتداد هذه الطريق، وخصوصاً من إريتريا والصومال واليمن وإثيوبيا.

(٧١) اجتماع مع سلطات شمال دارفور.

(٧٢) هذا هو الحال، بشكل خاص، بالنسبة للإريتريين الذين تقوم السلطات السودانية بترحيلهم إلى إريتريا.

١٤٤ - وفي اجتماعات مع الفريق، أشارت السلطات الحكومية إلى التزامها بمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر في السودان، معترفةً في الوقت نفسه بالتحديات التي تواجهها في هذا الصدد^(٧٣). وأشارت على وجه الخصوص إلى أن المساحة الشاسعة للحدود السودانية والثغرات التي تتخللها وقلة الموظفين المدربين والتضاريس الصحراوية تجعل حراسة المناطق الحدودية مهمة شاقة. وضمن مبادرات أخرى، يُقدّم التدريب للسلطات القضائية وسلطات إنفاذ القانون، بتمويل دولي، من أجل تعزيز القدرات المحلية في مجال التصدي للشبكات الإجرامية؛ وهذه الجهود مركزة بشكل أساسي في الخرطوم وشرق السودان. وتبذل جهود أيضاً لتعزيز التعاون بين السودان وبلدان أخرى في المنطقة. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت الحكومة أول خطة وطنية تهدف إلى مكافحة الاتجار بالبشر^(٧٤). وعلى الرغم من أهمية هذه الجهود، فإن فهم الأسباب الجذرية للهجرة ومعالجة هذه الأسباب أساسيان لتحسين إدارة الهجرة ولتوفير الحماية الكافية للمهاجرين من أشكال العنف والانتهاك.

١٤٥ - وختاماً، وعلى الرغم من أن توثيق الانتهاكات المرتكبة بحق المهاجرين القادمين من دارفور في ليبيا يتجاوز نطاق هذا التقرير، يلاحظ الفريق أن الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات تحدثوا باستمرار عن تعرضهم لمختلف أشكال الانتهاك والعنف على يد عناصر مسلحة في مناطق مختلفة في ليبيا^(٧٥). وقد أدى تعزيز رصد الحدود، مقترباً بنشر تقارير عامة عن الانتهاكات المرتكبة بحق المهاجرين في ليبيا، إلى ثني العديد من المهاجرين عن محاولة العبور إلى ليبيا من السودان^(٧٦).

هاء - القادمون من غرب أفريقيا العابرون لدارفور

١٤٦ - وفقاً لمصادر متعددة، شهدت الأشهر الأخيرة زيادة في عدد الأشخاص القادمين من غرب أفريقيا الذين يعبرون غرب وشمال دارفور، وكذلك تشاد، للوصول إلى ليبيا. وفي حين أن الهجرة من غرب أفريقيا عبر دارفور ليست حديثة العهد، فإن الزيادة المبلغ عنها تأتي في وقت تتخذ فيه سلطات النيجر إجراءات صارمة على طول الطريق الرئيسي الذي يسلكه مهربو المهاجرين والذي يمر عبر النيجر وصولاً إلى ليبيا^(٧٧)، وقد يشكل المسار العابر لدارفور طريقاً رئيسية جديدة للهجرة. ومن المسائل التي تثير القلق لدى الخبراء تفرع الطريق الرئيسية المتجهة من غرب أفريقيا إلى ليبيا إلى مسارات عديدة أصغر وأكثر خطورة تمر عبر تشاد ودارفور على سبيل المثال، مما يزيد من عدد الضحايا ومن خطر وقوع المهاجرين من

(٧٣) اجتماعات مع ممثل اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في الخرطوم ومع سلطات شمال دارفور في الفاشر.

(٧٤) استهلت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر هذه الخطة بدعم تقني من المنظمة الدولية للهجرة.

(٧٥) غالباً ما تتبدد الخطوط الفاصلة بين تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر بمجرد وصول المهاجرين إلى ليبيا. ووردت الفريق عدة روايات عن تعرض مهاجرين دارفوريين للقتل؛ والاحتجاز غير القانوني، وذلك أحياناً في ظروف لاإنسانية ولفترات طويلة جداً؛ والاختطاف للحصول على الفدية؛ ومختلف أشكال الإيذاء البدني والتعذيب؛ والعمل القسري والاستغلال من دون تعويض مالي، وذلك لعدة أشهر في بعض الأحيان؛ والعنف الجنسي والاستغلال الجنسي.

(٧٦) حاول مهاجرون في فترات مختلفة في العام الماضي إجراء رحلاتهم إلى أوروبا عن طريق مصر، فوقعوا في بعض الأحيان في أيدي شبكات إجرامية تنشط على طول الحدود بين السودان ومصر. يُقال أن المهاجرين السودانيين وراعياء البلدان الأفريقية الأخرى، ولا سيما إريتريا، يسلكون هذا الطريق.

(٧٧) لمزيد من المعلومات، انظر على سبيل المثال: Fransje Molenaar and others, "A line in the sand: roadmap for sustainable migration management in Agadez" (Clingendael Institute, October 2017) وهو متاح من الرابط التالي: www.clingendael.org/sites/default/files/2017-10/Roadmap_for_sustainable_migration_management_Agadez.pdf.

غرب أفريقيا في براءن الشبكات الإجرامية^(٧٨). ويجري الفريق تحقيقات لمعرفة ماهية الشبكات التي تنفذ عمليات التهريب في دارفور.

عاشرا - النقل والجمارك

١٤٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركّز الفريق على ثلاثة مجالات رئيسية تتعلق بالنقل والجمارك: (أ) حركة الأسلحة إلى دارفور بعدة طرق، بما في ذلك عن طريق الرحلات العسكرية التي تقوم بها حكومة السودان، والرحلات المدنية التي تتم بالنيابة عن حكومة السودان، وعبر الحدود البرية من جهة ليبيا وجنوب السودان؛ (ب) الأنشطة العابرة للحدود التي تنفذها جماعات دارفور المسلحة وغيرها من الجماعات الإجرامية والمليشيات المسلحة؛ (ج) الأنشطة الشاملة، بما فيها تنقل المهاجرين غير الشرعيين عبر دارفور. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لا يزال بعض الطلبات المرسلة للحصول على المعلومات دون رد.

ألف - تعقب المركبات التي تستخدمها الجماعات المتمردة الدارفورية

١٤٨ - قام الفريق بتعقب خمس مركبات مصفحة من طراز Streit Cougar عرضتها القوات المسلحة السودانية في مرفقها في طيبة في ٣ آب/أغسطس (انظر الفقرة ٧١ أعلاه)، وخلص إلى أنّ هذه المركبات العسكرية كان قد تم تخزينها وبيعها في دبي. ومنذ ذلك الوقت، تم التأكد من أنّ أربعاً من هذه المركبات العسكرية كانت على قائمة أصول شركة اسمها Global LAV. ورداً على طلب قدمه الفريق للحصول على معلومات، أكدت الشركة أنّ المركبات العسكرية الأربع كانت مدرجة في قائمتها للبيع، مصيفة أنها حصلت عليها من فرع شركة كندية تسمى Streit يوجد في دبي. وقد حاول الفريق الحصول على مزيد من المعلومات عن هذه المركبات من شركة Streit مباشرة. ولغاية وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن هذه الشركة قد أجابت على الطلب الذي أرسله إليها الفريق للحصول على المعلومات.

١٤٩ - وتلقّى الفريق معلومات مفصلة من جهاز الأمن والمخابرات الوطني عن خمس مركبات دفع رباعي أخرى من طراز تويوتا يُزعم أن جماعات المتمردين في دارفور استخدمتها خلال عمليات التوغل في شهر أيار/مايو. وحقّق الفريق في سلسلة توريد هذه المركبات استناداً إلى أرقام تعريف المركبات، وخلص إلى ما يلي:

رقم تعريف المركبة	الوجهة النهائية	اسم الجهة المستلمة	تاريخ التسليم
JTFLU71J6A4301584	ليبيا	Sumitomo Corporation	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩
JTGRB71J2E7018650	اليمن	Automotive and Machinery Trading Center	آب/أغسطس ٢٠١٤
JTGRB71JXF7019532			تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤
JTFLU71J3F7018985	عمان	Saud Bahwan Automotive LL	تموز/يوليه ٢٠١٥
JTFLJ71J098019793			تموز/يوليه ٢٠٠٩

(٧٨) مقابلات مع باحثين وخبراء في مجال الهجرة في بلدان مختلفة.

١٥٠ - اتصل الفريق بالشركات المذكورة أعلاه للحصول على مزيد من المعلومات بشأن بيع هذه المركبات. وهذه المعلومات ضرورية لتحديد السبل التي تم من خلالها توفير سيارات الدفع الرباعي هذه إلى جماعات المتمردين في دارفور. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن أي رد قد ورد بشأن الطلبات المقدمة.

باء - التهريب وغيره من الأنشطة غير المشروعة المنقذة عبر الحدود

١٥١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام الفريق بتحليل تقارير وردت إليه من مصادر مختلفة بشأن الأنشطة غير المشروعة المنقذة عبر الحدود. وفي المثلث الواقع بين شمال دارفور وتشاد وليبيا، لا تخضع حركة الأشخاص والسلع لأي قيود. وعبر مسؤولون من حكومة السودان ومحاورون آخرون عن توافق عام في الآراء مؤداه أن هذه الحدود الشاسعة لا تخضع بالكامل لسيطرة السلطات الوطنية المعنية. ويسهم كل من تهريب السلع وتنقل الجماعات الإجرامية المختلفة في زيادة الأعمال الإجرامية بشكل عام في دارفور، ويشكل بالتالي تهديداً للسلام والاستقرار في دارفور والمنطقة عموماً. وكما يتضح من الحادثة المبينة في المرفق الحادي والعشرين، تؤدي العلاقات المترابطة بين الجماعات المسلحة الناشطة في المثلث الحدودي بين دارفور وتشاد وليبيا إلى تسهيل هذه الأنشطة غير المشروعة.

١٥٢ - وتسهم طبيعة الحدود المليئة بالثغرات بين دارفور والولايات المجاورة في حدوث تحركات غير مشروعة عبر الحدود، بما في ذلك تحركات جماعات المتمردين في دارفور وغيرها من الجهات الفاعلة المسلحة والجماعات الإجرامية. وتلقى الفريق تقارير موثوقة تفيد بأن عام ٢٠١٦ شهد تهريب آلاف المركبات إلى دارفور، مصدرها ليبيا. وتزامن تدفق المركبات غير المرخصة مع زيادة الأنشطة الإجرامية، ولا سيما في ولاية شمال دارفور. وقد نشأت سوق للسيارات المهربة وغيرها من السلع المهربة في دارفور، في عدة مناطق منها المألحة، وفقاً لتقارير مؤكدة.

١٥٣ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أنشأت حكومة السودان لجنة في وزارة المالية تُعنى بتنظيم استيراد هذه المركبات عن طريق اشتراط فرض رسوم معينة عوضاً عن رسوم جمركية، وتقديم وثائق تسجيل المركبات ولوحات التسجيل الخاصة بها بعد دفع الرسوم. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، أدت حملة مشتركة قام بها جهاز الأمن والمخابرات الوطني وشرطة المرور في شمال دارفور إلى مصادرة عشرات المركبات المهربة^(٧٩). وبناءً على ذلك، طلب الفريق إلى حكومة السودان اطلاعه على أبرز التفاصيل الواردة في التقرير المقدم من جانب هذه اللجنة. وزعمت حكومة السودان، في رسالة مؤرخة ٧ آب/أغسطس ٢٠١٧، أن الجماعات المتمردة الدارفورية الموجودة في ليبيا استغلت الوضع لتهريب الكثير من المركبات الرباعية الدفع إلى دارفور، مستخدمةً مدينة سبها كمركز متقدم للتمويل من خلال شراء ونهب المركبات داخل ليبيا.

١٥٤ - وفي الجولة التي أجراها الرئيس البشير في دارفور في نيسان/أبريل ٢٠١٧، أعطى توجيهات لسلطات جميع ولايات دارفور بتسجيل المركبات المهربة، وذلك، كما أفيد، لمنع وقوع جرائم خطيرة باستخدام هذه المركبات. ويندرج ذلك ضمن تدابير ومبادرات متعددة تنفذ لمعالجة المسائل المتعلقة بمراقبة الحدود. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، أغلقت السلطات الليبية القنصلية السودانية في الكفرة، مما أجبج التوترات بين البلدين وأدى إلى إعلان إغلاق الحدود بين السودان وليبيا.

(٧٩) Sudan Tribune, "North Darfur governor acknowledges security problems", 23 June 2016 متاح من الرابط

التالي: <http://www.sudantribune.com/spip.php?article59379>.

١٥٥ - وقبل وقت قصير، في تشرين الأول/أكتوبر، أبلغت حكومة السودان الفريق أنها قامت بنشر قوات أمنية، وخصوصاً قوات الدعم السريع، على الحدود بين السودان وليبيا بهدف تعزيز الأمن^(٨٠). ولم يحدّد لغاية الآن ما يتوفر لدى قوات الأمن السودانية من قدرات وإمكانيات لضبط الحدود، بفعل الطبيعة المعقدة للمهمة ونطاقها.

١٥٦ - ولضمان التنفيذ الفعال لنظام الجزاءات، من الضروري تعزيز قدرة الدول الأعضاء على مراقبة الحدود، وخصوصاً حدود السودان والدول المجاورة. وفي تقارير سابقة، أوصى الفريق بتعزيز مراقبة الحدود من خلال المساعدة التقنية وبناء القدرات. فعلى سبيل المثال، أوصى الفريق في عام ٢٠٠٧ بدعم الولايات المتاخمة لدارفور، وغيرها من دول المنطقة عبر بناء قدراتها في مجال تدابير مراقبة الحدود (S/2007/584، الفقرة ١٣٩). كذلك، أوصى الفريق في عام ٢٠١٦ بأن تقوم اللجنة بتشجيع حكومة السودان على التعاون مع منظمة الجمارك العالمية وغيرها من وكالات التنفيذ المهمة في وضع برنامج لبناء القدرات في إدارة الحدود من أجل تعزيز قدرات الوكالات الحكومية السودانية المعنية بإدارة الحدود (S/2016/805، الفقرة ٢٠٨ (و)).

حادي عشر - تمويل الجماعات المسلحة الدارفورية

١٥٧ - على نحو ما طلبه مجلس الأمن في الفقرتين ٢٠ و ٢٢ من قراره ٢٣٤٠ (٢٠١٧)، نظر الفريق في مختلف مصادر تمويل الجماعات المسلحة الدارفورية.

ألف - جماعات المتمرّدة في ليبيا

١٥٨ - تتناول الفقرات ٤٣ إلى ٤٧ أعلاه بالتفصيل وجود الجماعات المتمرّدة الدارفورية في ليبيا وأنشطتها فيها.

١ - أنشطة الارتزاق

١٥٩ - تعمل جماعات متمرّدة دارفورية كمرتزقة في ليبيا للحصول على منافع نقدية. فبسبب الإصابات الجسيمة المتكبّدة في النزاع منذ عام ٢٠١١، بات الليبيون أكثر فأكثر متوجسين من القتال، واكتسب دور المرتزقة أهمية في هذا النزاع. كما أن استخدام المرتزقة الأجانب أكثر فائدة من الناحية المالية للفصائل الليبية. فإذا قُتل أحد الليبيين أثناء النزاع، فإن قبيلته تطالب بالدية التي يجب أن يدفعها الفصيل الليبي المسؤول عن موته. لكن مفهوم الدية لا ينطبق على المرتزقة الأجانب.

١٦٠ - وتستعين الفصائل الليبية بوسطاء ليبيين لدفع مبالغ مالية للقادة الدارفوريين الميدانيين مقابل أنشطة الارتزاق (انظر S/2017/466، الفقرة ٨٤). ثم يقوم هؤلاء القادة الميدانيون بتسديد مدفوعات لمقاتليهم في الميدان، بعد أن يحتفظوا بحصصهم. ويستعان بالمرتزقة الدارفوريين أساساً في حماية المنشآت النفطية أو تأمين مناطق من هجمات تشنها قوات معادية، وفي القتال من أجل الاستيلاء على مناطق أو منشآت جديدة. ويُقال أن المبالغ المالية التي تسدد أعلى في الحالة الثانية. وخلص الفريق إلى أن مدفوعات المقاتلين الدارفوريين تتراوح بين ٢٥٠ و ٥٠٠ دولار في الشهر^(٨١). ولدى المقاتلين الدارفوريين

(٨٠) اجتماع مع سلطات جهاز الأمن والمخابرات الوطني في الفاشر.

(٨١) ذكرت بعض المصادر من دارفور مبالغ وصلت إلى ١ ٥٠٠ دولار مقابل العمل كمرتزقة في ليبيا.

أيضا خيار تلقي أسلحة ومركبات، بدلا من المدفوعات النقدية. وما برحت الجماعات المتمردة الدارفورية منذ مدة تطالب بمدفوعات أعلى بسبب انخفاض قيمة الدينار الليبي.

٢ - الأنشطة الإجرامية

١٦١ - تفيد التقارير بأن الجماعات المتمردة الدارفورية قامت بعمليات اختطاف طلبا للقدية وقامت بابتزاز الأموال من المدنيين وسائقي الشاحنات التجارية وأقامت نقاط تفتيش على الطريق بين أجدايا والكفرة، وهي الطريق التي تمتد الكفرة بالغذاء والوقود والسلع الأساسية الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الجماعات قامت بنصب كمائن لمركبات تحمل بضائع تجارية على الطرق التي تربط الكفرة بمناطق جالو وتازرو وريانة. ونصبت في عام ٢٠١٥ نقاط تفتيش غير قانونية على الطريق الذي يربط الكفرة بجالو، وأزيلت تلك النقاط فيما بعد. كما تقوم الجماعات المتمردة الدارفورية بالتهب في المناطق التي تهاجمها الفصائل الليبية التي تصطف معها في الحرب. فعلى سبيل المثال، أفيد بأن الجماعات المتمردة الدارفورية قامت بنهب السلع المدنية في منطقة أجدايا، عندما شاركت، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، في عملية "البرق الخاطف"، التي أدت إلى الاستيلاء على منطقة الهلال النفطي (البريقة والسدرة وراس لانوف).

٣ - تهريب المركبات من ليبيا إلى دارفور

١٦٢ - على النحو المذكور في الفقرتين ١٥٢ و ١٥٣ أعلاه، هربت جماعات متمردة دارفورية آلاف المركبات الرباعية الدفع من ليبيا إلى دارفور. وأدر هذا النشاط أرباحا كبيرة على هذه الجماعات المسلحة نظرا إلى انخفاض قيمة الدينار الليبي منذ عام ٢٠١٤ وإلى أنها تجنببت دفع الضرائب والتعريفات الجمركية مستغلة الحالة الأمنية السائدة في ليبيا وسهولة اختراق الحدود بين دارفور وليبيا. وتفيد التقارير أن بعض تلك المركبات نُجبت من ليبيا.

٤ - تهريب الوقود إلى دارفور

١٦٣ - يتمثل مصدر آخر للدخل للجماعات المتمردة الدارفورية في تهريب الوقود في صهاريج من المرافق المرفئية الليبية في مصراتة وزليتن إلى دارفور. وتفيد مصادر سرية أن هذه الصهاريج تُنقل من شمال ليبيا إلى سبها، ومن هناك عبر الحدود إلى دارفور.

٥ - تهريب الأسلحة

١٦٤ - تحقق الجماعات المتمردة الدارفورية مكاسب مالية من تهريب الأسلحة الصغيرة من السودان إلى ليبيا. كما تُهرب هذه الجماعات أسلحة ثقيلة من ليبيا إلى دارفور، مثل المدافع المضادة للطائرات والمدافع المضادة للدبابات.

باء - الجماعات المتمردة في جنوب السودان

١٦٥ - تتناول الفقرات ٣٦ إلى ٣٨ أعلاه وجود جماعات متمردة دارفورية في جنوب السودان وأنشطتها فيها.

١ - السطو على فرع آيفوري بنك في راجا

١٦٦ - تنفيذ تقارير أن فرع آيفوري بنك في مدينة راجا، بجنوب السودان، خسر ٣٠ مليون جنيه من جنيحات جنوب السودان في عملية سطو تعرض لها في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦^(٨٢). وتنفيذ عدة مصادر محلية في راجا أن جماعات متمردة دارفور قامت بهذا السطو المسلح بعد أن صدت هجوما شنته إحدى ميليشيات الفريت في المدينة. وأبلغ الفريق بأن مدير فرع آيفوري بنك في راجا آنذاك محتجز في جوبا بتهمة الإهمال ويُشتبه في أنه تواطأ مع اللصوص الذي قاموا بنهب الفرع المصرفي. وطلب الفريق إلى حكومة جنوب السودان أن تقدم إفادة مدير المصرف وما قد يكون قد قُدم من تقارير تحقيق. ولا يزال هذا الطلب دون رد.

٢ - السطو على مصرف كينيا التجاري ومصرف آيفوري بنك، بانتيو

١٦٧ - تنفيذ تقارير بتورط جماعات متمردة دارفور في نهب منشآت نفطية ومصرفين هما مصرف كينيا التجاري وآيفوري بنك في بانتيو بجنوب السودان، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤^(٨٣). فوفقا لتقارير إعلامية، ارتكبت حركة العدل والمساواة عمليات النهب هذه^(٨٤). وطلب من حكومة جنوب السودان تقديم معلومات عن الجناة، ويُنتظر وصول رد بهذا الشأن. ومن شبه المؤكد أن أفرادا من جماعات متمردة دارفور شاركوا في أعمال النهب. وعلاوة على ذلك، أُفيد بقيامهم بنهب منشآت نفطية وممتلكات مدنية، بما فيها أغذية وأدوية تعود ملكيتها لوكالات إنسانية.

٣ - توفير الأمن للسلطات المحلية

١٦٨ - على النحو الوارد بالتفصيل في المرفق السادس، يوفر المتمردون الدارفوريون الدعم الأمني لحاكم ولاية لول، رزق زكريا حسن، داخل مدينة راجا وحوها. وخلال الأسبوع الثالث من شهر آب/أغسطس ٢٠١٧، يُدعى أنهم أطلقوا أعيرة نارية في الهواء في مدينة راجا، احتجاجا على عدم دفع الحاكم أجور خدمتهم.

٤ - توفير خدمات الأمن للقوافل التجارية

١٦٩ - تنفيذ التقارير أيضا أن المتمردين الدارفوريين يوفرون الأمن لقوافل السلع التجارية العائدة للتجار من أهالي دارفور، مقابل رسوم. فعلى سبيل المثال، عندما يحتاج أحد تجار دارفور إلى إرسال قافلة من السلع من جوبا إلى السودان، تُعهد مسؤولية توفير الأمن على طريق جوبا - واو - أويل إلى أفراد جماعة متمردة دارفور. ويبلغ طول هذا الطريق نحو ٩٠٠ كيلومتر وشهد عدة حوادث نهب في السابق. ويقود القافلة سائق يحمل بطاقة هوية صادرة عن إحدى جماعات دارفور المتمردة ويحمل معه سلاحا على متن القافلة. ويوجد على هذا الطريق نقاط تفتيش يديرها الجيش الشعبي لتحرير السودان ويُقال أيضا أن هناك

(٨٢) انظر Sudan Tribune, "Ivory Bank loses SSP30 million in Raja town attack", 16 June 2016. وهو متاح من الرابط التالي: <http://www.sudantribune.com/spip.php?article59339>.

(٨٣) مقابلات مع مصادر سرية. انظر أيضا، All Africa, "Sudanese rebels loot oil installations in Unity State-reports", 11 January 2014. وهو متاح من الرابط التالي: <http://allafrica.com/stories/201401130582.html>.

(٨٤) في جنوب السودان، لا يميز الناس عموما بين جماعات دارفور المتمردة، ويشيرون إليها باسم حركة العدل والمساواة السودانية. ولذلك يصعب إسناد الحوادث إلى جماعة محددة.

نقاط تفتيش غير قانونية ليست لها مواقع ثابتة على هذا الطريق. ومن أجل توفير مرور آمن للقافلة يُدفع للسائق تقريبا مبلغ ٨٠ إلى ١٠٠ دولار.

جيم - الشركات والمؤسسات التجارية التي توفر مصادر الدخل

١٧٠ - خلص الفريق إلى أن خليل إبراهيم، مؤسس حركة العدل والمساواة، أنشأ العديد من الشركات خارج السودان في قطاعات الطيران والشحن والأعمال المصرفية وأنه ربما قام بتحويل أرباح من هذه الشركات لدعم قضية حركة العدل والمساواة. ويدرك الفريق أن معظم الشركات التي كان خليل إبراهيم يمتلكها حتى وفاته في عام ٢٠١١ هي حاليا مملوكة و/أو مدارة من شقيق خليل، جبريل إبراهيم، الذي يرأس حاليا حركة العدل والمساواة. وخلص الفريق إلى أنه من المحتمل أن يكون جزء من الأرباح المتأتية من بعض هذه الشركات لا يزال يُستخدم لتمويل أنشطة الحركة. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٧، أرسل الفريق طلبات للحصول على معلومات إلى بعض الدول الأعضاء بُغية التحقق من تفاصيل عن هذه الشركات. كما تلقى الفريق معلومات عن مؤسسات تجارية توجد خارج السودان، يُقال إنها تعود لأفراد جماعات متمردة دارفورية. ومما يفاد أن جزءا من الأرباح المكتسبة يُحوّل لتمويل أنشطة جماعات متمردة دارفورية. ويقوم الفريق بتتبع هذه الخيوط.

دال - الجماعات المتمردة في دارفور

١ - جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد

١٧١ - تلتزم حركة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد مساهمات من مخيمات النازحين داخليا كوسيلة للحصول على التمويل. وتقدم إليها بعض جماعات الفور دعما ماليا منذ عدة سنوات. ومن الوسائل الأخرى التي تستخدمها هذه الحركة لتبليغ مطالبها سلسلة من المقاطع المصورة والتسجيلات الصوتية التي يُصدرها عبد الواحد. فعلى سبيل المثال، يوجد بحوزة الفريق تسجيل مصوّر لعبد الواحد (أ) يطلب فيه من كل مخيم دفع مبالغ مالية ضخمة لضمان تحرير دارفور؛ (ب) ويطلب من النازحين داخليا واللاجئين أن يرسلوا أبناءهم وبناتهم إلى معسكرات الحركة، في السودان وخارجه على حد سواء؛ (ج) ويتوعد النازحين داخليا بـ "التدمير" في حال لم يدفعوا المبالغ المطلوبة (انظر المرفق الثاني والعشرين). وفي أيار/مايو ٢٠١٧، أصدرت الحركة أمرا إلى المخيمات في زالنجي للمساهمة بالمال، بيد أن الأشخاص المقيمين في هذه المخيمات لم يمتثلوا له لأن المبلغ المطلوب كان ضخما جدا، وتعهدوا فقط بدعم قوات الحركة مباشرة، إذا لزم الأمر.

١٧٢ - وأبلغ عن وقوع عدة حوادث سرق فيها أفراد من الحركة المواشي. فعلى سبيل المثال، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، يُزعم أن عناصر من الحركة سرقوا ٣١٥ جملا عائدا لعرب زُحَل في نيريتي. وعلى نفس المنوال، سرق عناصر من الحركة، في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ١١٣ جملا من منطقة كيلا و ١٩٠ جملا من شنقل طوباية. وتُنازع القيمة المقدرة للأصول المستولى عليها في هذه الحوادث نصف مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وأبلغ عن حالات إضافية لسرقة الماشية في عام ٢٠١٧.

١٧٣ - وفي المناطق التي تسيطر عليها حركة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في جبل مرة، تفيد تقارير بقيام أفراد الحركة بتلقي الغذاء من مخيمات النازحين داخليا؛ وتحصيل الضرائب من التجار؛

وتحصيل الضرائب وجمع الوقود من المركبات التي تمر عبر منطقتهم؛ وضرب كل من يرفض التقيد بتعليماتهم و/أو فرض غرامات عليه. وتفيد تقارير بأن هذه الجماعة المسلحة أنشأت نقاط تحصيل في بعض مخيمات النازحين داخليا. وفرضت ضريبة قدرها ١٥٠ جنيه سوداني على جميع التجار العاملين في السوق الموجود في مخيم كلمة. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، اختطف أفراد من الحركة بعض التجار في شرق جبل مرة، متهمين إياهم بعدم دعم الحركة، وطلبوا من أسرهم دفع مبلغ ٣٠.٠٠٠ جنيه سوداني مقابل كل مُختطف.

٢ - جيش تحرير السودان/جناح السلام والتنمية

١٧٤ - على النحو الموضح في المرفق السادس عشر، ينشط جيش تحرير السودان/جناح السلام والتنمية الذي يقوده "الجنرال" الصادق الفكة في سورتوني إلى حد كبير. وفرض جيش تحرير السودان/جناح السلام والتنمية ضريبة قدرها ٣٠٠ جنيه سوداني على كل مالك من مالكي مكبات الطحن المطرقية. ووفقا لمصادر مختلفة، يعتبر "الجنرال" الصادق هذه المكبات استثمارا، ويدّعي أن الأموال التي تُجمع تُستخدم لشراء الذخيرة بغية توفير الأمن وحماية مزارع النازحين من المليشيات العربية. كما فرض جيش تحرير السودان/جناح السلام والتنمية ضريبة قدرها ٤٠٠ جنيه سوداني على كل تاجر في موقع تجمع النازحين في سورتوني. ويتعرض المتخلفون عن السداد للتهديد بالاحتجاز ويُجبرون على دفع ضريبة إضافية تبلغ ٤٥٠ إلى ٥٠٠ جنيه سوداني.

الشكل الرابع عشر

نموذج إيصال الدفع من أحد مالكي الطواحين المطرقية إلى جيش تحرير السودان/جناح السلام والتنمية

Translated from Arabic	
In the name of God, the Merciful, the Compassionate	
Sudan Liberation Movement for Peace and Development	
Receipt	
No. 40023 – 184031	
Mr.	
Amount: 300 pounds	
[Seal: Sudan Liberation Movement for Peace and Development – Office of the President – 9 April 2017]	

١٧٥ - وفي حادثة وقعت في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، جاء رجال "الجنرال" الصادق إلى أحد النازحين بملك محلا لطاحونة مطرقية، وأمره بتسديد مبلغ ٦٠٠ جنيه سوداني، علاوة على ٣٠٠ جنيه سوداني كان قد دفعها إلى رجال جيش تحرير السودان/جناح السلام والتنمية قبل أربعة أشهر. وبسبب رفضه دفع الضرائب الإضافية، فإنه تعرض للضرب المبرح.

٣ - جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي

١٧٦ - قبل الاشتباكات التي وقعت في أيار/مايو، كان جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي يقيم، على فترات متقطعة، نقاط تفتيش غير قانونية في عدة مواقع. فعلى سبيل المثال، كان عناصر من جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي يوقفون من وقت لآخر المركبات على الطريق الذي يربط بين كورنوي والطينة في ولاية شمال دارفور، قرب الحدود التشادية. وكانت الرسوم المفروضة في نقطة التفتيش تتراوح بين ٥٠ جنيه سوداني للمركبات الصغيرة و ١١٠٠ جنيه سوداني للشاحنات التجارية. كما أقام أفراد من جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي نقطة تفتيش أخرى غير قانونية في وادي هور لاستهداف المركبات القادمة من ليبيا، وفرضوا رسوما تتراوح بين ٢٠٠٠ و ٢٥٠٠ جنيه سوداني علاوة على ٥ إلى ١٠ براميل من البنزين على كل شاحنة. ويُذكر أن نقاط التفتيش هذه لم تعد قائمة منذ اشتباكات أيار/مايو.

٤ - ميليشيات الرزيقات العربية في شمال دارفور

١٧٧ - تمول ميليشيات الرزيقات العربية في شمال دارفور نفسها من خلال فرض رسوم غير قانونية على أنشطة تعدين الذهب بالوسائل الحرفية والاختطاف طلبا للنفية والسطو المسلح وسرقة الماشية، وعن طريق تيسير تهريب المخدرات والمهاجرين عبر حدود دارفور^(٨٥).

ثاني عشر - تجريد الأصول وحظر السفر

١٧٨ - يواصل الفريق رصد تنفيذ الدول الأعضاء، بما فيها السودان، لتدابير تجريد الأصول وحظر السفر.

١٧٩ - وحدد مجلس الأمن في الفقرة ١ من قراره ١٦٧٢ (٢٠٠٦) أربعة أشخاص لإدراجهم في القائمة. ولم يُحدّد أي شخص إضافي منذئذ. وبالنسبة لهؤلاء الأشخاص الأربعة، استمرت التحقيقات من أجل تحديد الأصول؛ وجمع المعلومات الاستخبارية عن حالات جديدة من الانتهاكات المحتملة لحظر السفر؛ ومتابعة الانتهاكات المحددة في تقارير سابقة للفريق.

ألف - التنفيذ من جانب الدول الأعضاء

١٨٠ - في إطار متابعة التوصيات الواردة في التقرير الأول للفريق (غير منشور)، أرسلت اللجنة مذكرة شفوية تطلب فيها إلى الدول الأعضاء التي لم تقدم بعد تقريراً عن التنفيذ مع التركيز على العقوبات التي

(٨٥) مقابلات مع مصادر سرية.

تعرض تنفيذ التدابير الجزائية أن تفعل ذلك. ويعتزم الفريق تجميع المعلومات عن الصعوبات التي تواجهها الدول الأعضاء، وعن الحلول الممكنة، وتحليل هذه المعلومات وإطلاع اللجنة عليها.

باء - التنفيذ من جانب حكومة السودان

١٨١ - خلال الزيارة التي أجراها الرئيس إلى السودان في أيار/مايو، وكذلك في الاجتماعات المعقودة مع الفريق، تناول المنسق الوطني مسألة تنفيذ تجميد الأصول وحظر السفر، وأشار إلى أن الحكومة تقوم بتنفيذ تدابير تجميد الأصول وحظر السفر كليهما قدر الإمكان. ومع ذلك، يبدو أن الحال ليس كذلك في الممارسة العملية، على النحو المبين أدناه.

١ - تجميد الأصول

١٨٢ - رداً على طلب الفريق، أشار المنسق الوطني إلى أن الشخص المحدد جعفر محمد الحسن (الرقم المرجعي الدائم: SDi.001) ليس لديه حساب مصرفي، وأنه قد تم صرف معاشه التقاعدي نقداً بمبلغ إجمالي مقطوع. ومع ذلك، وأثناء مقابلاته مع الفريق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، فقد ذكر السيد الحسن أن الحكومة لم تتخذ أي إجراء لتجميد مرتبه أو أصوله، كما ذكر أنه كان يتلقى إيجاراً شهرياً عن ملكه. وبالمثل، كان موسى هلال (الرقم المرجعي الدائم: SDi.002) يتلقى مرتباً حكومياً بصفته ممثلاً في المجلس الوطني ومستشاراً خاصاً لوزارة الشؤون الاتحادية. ولم تتلق اللجنة أي طلب للإعفاء فيما يتعلق بأولئك الأفراد المدرجين في القائمة، مما يشير إلى توافي حكومة السودان عن تنفيذ تدابير تجميد الأصول.

٢ - حظر السفر

١٨٣ - خلال زيارة الرئيس، ذكر المنسق الوطني اعتزام حكومته إخطار اللجنة بسفر موسى هلال - قدر الإمكان - مشيراً إلى أنه يصعب رصد سفره بسبب "نسق حياة الرحل" الذي يعتمد عليه. وفي رسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وجه الفريق انتباه حكومة السودان إلى رسالة اللجنة المؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤ التي طلبت اللجنة فيها أن يقيد السودان سفر الأفراد السودانيين المدرجين في القائمة إلى بلدان أخرى. وأكد الفريق، في تقريره السابق (انظر S/2017/22، الفقرة ٩٣)، أن موسى هلال قد سافر إلى القاهرة من الخرطوم بتاريخ ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥، على متن الرحلة MS-854. وفي هذه الحالة لانتهاك حظر السفر، كان يتعين أن يخضع موسى هلال لإجراءات الهجرة في الخرطوم. ولو أن الحكومة أصدرت التعليمات اللازمة لإدارة الهجرة لتقييد سفر الأشخاص الأربعة المدرجين في القائمة لكانت إدارة الهجرة حالت دون سفرهم أو كانت على الأقل لتنبه سلطات مراقبة الحدود المصرية بوصول موسى هلال الوشيك، وهو ما كان سيتيح لمصر منع دخوله. وكان الفريق طلب من السودان عدة مرات معلومات تتعلق بتفاصيل جواز السفر الذي استخدمه هلال أثناء زيارته للقاهرة عام ٢٠١٥، لكن لم يرد أي رد من السودان.

٣ - المعلومات المطلوبة من الحكومة بشأن تنفيذ التدابير

١٨٤ - بينما تقدر اللجنة المعلومات المستكملة المقدمة شفويًا أثناء زيارة الرئيس إلى السودان في أيار/مايو ٢٠١٧، طلب الفريق، في رسالته المؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أن تقدم حكومة السودان معلومات بشأن التدابير العامة التي وضعت من أجل: (أ) تحديد أصول الأشخاص الأربعة

المدرجين في القائمة؛ (ب) وتجميد الأصول، في حال تحديدها أو اكتشافها؛ (ج) وتقييد سفر أي فرد مدرج على القائمة، في حال وجود نية بالسفر. وفي إطار متابعة التوصية الواردة في التقرير الأول للفريق (غير منشور)، أرسلت اللجنة رسالة تحث فيها الحكومة على تسريع الاستجابة لهذا الطلب ولغيره من الطلبات. وفي غياب استجابة ملائمة، يعتقد الفريق أن الموقف المتخذ سابقاً من قبل الحكومة (انظر [S/2015/31](#)، الفقرة ٢٨) لم يتغير، مما يشير إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية لتنفيذ تدابير حظر السفر وتجميد الأصول.

جيم - التحقيقات الجارية

١ - إغلاق تحقيق عالق منذ أمد طويل بشأن حظر السفر

١٨٥ - ما زال التحقيق في ادعاء سفر موسى هلال المدرج على القائمة إلى الإمارات العربية المتحدة، في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى شباط/فبراير ٢٠١٣، عالقاً منذ عام ٢٠١٣. وردا على رسالة للفريق مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣، أشارت حكومة الإمارات العربية المتحدة في بداية الأمر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى أنه لم يتم العثور على أي سجلات رسمية بشأن دخول موسى هلال إلى البلد. وفي رسالة لاحقة بتاريخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قدم الفريق معلومات إضافية إلى الحكومة، بما في ذلك اسم الفندق الذي نزل فيه هذا الشخص حسبما أفيد. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، خلال اجتماع مع الفريق، أكد موسى هلال زيارته للإمارات العربية المتحدة في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى شباط/فبراير ٢٠١٣. وبعد تلقي تأكيد الفرد المدرج في القائمة، طلب الفريق إلى حكومة الإمارات العربية المتحدة في عدة مناسبات التدقيق في سجلات الهجرة لاقتفاء جميع الأسماء المستعارة والتفاصيل الأخرى الخاصة بموسى هلال، حسبما ترد على قائمة الجزاءات وعلى جواز سفره الدبلوماسي.

١٨٦ - وفي رسالة مؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أكدت حكومة الإمارات العربية المتحدة أن موسى هلال قد دخل البلد في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ ثم غادرها في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، مستخدماً جواز سفر دبلوماسي رقم D009889. كما قدمت حكومة الإمارات العربية المتحدة نسخة عن جواز سفره للفريق. وذكرت الرسالة أن موسى هلال قد أقام في الراية للشقق الفندقية في دبي خلال تلك الفترة، وأن الدفع كان يتم نقداً. وأوضحت الحكومة أنها لم تتمكن من منع دخول موسى هلال إلى الإمارات العربية المتحدة للأسباب التالية: (أ) الاسم المستخدم في جواز سفره الدبلوماسي يختلف قليلاً عن اسمه الذي يظهر في القرار ١٦٧٢ (٢٠٠٦)؛ و (ب) لم يكن جواز السفر الدبلوماسي المستخدم للدخول إلى البلد عام ٢٠١٢ مدرجاً في قائمة الجزاءات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أبلغ الفريق اللجنة بالتفاصيل المتعلقة بجواز سفر موسى هلال، المقدمة من الإمارات العربية المتحدة، وتم تحديث قائمة الجزاءات.

٢ - سفر موسى هلال المزعوم إلى تشاد

١٨٧ - يواصل الفريق التحقيق في احتمال سفر موسى هلال إلى تشاد. وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، راسل الفريق حكومة تشاد للتأكد من الأسفار المزعومة. وخلال اجتماع مع الفريق في حزيران/يونيه ٢٠١٥، أكد موسى هلال أنه سافر إلى تشاد عام ٢٠١١ لتقديم تعازيه للرئيس إدريس ديبي إيتنو في وفاة والدته،

ومرة أخرى بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ لحضور مؤتمر سلام بمعرفة حكومة تشاد. وادعى أنه استخدم جواز سفره الدبلوماسي السوداني خلال تلك الزيارات.

١٨٨ - وفي رسالتين مؤرختين ٧ تموز/يوليه ٢٠١٤ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، طلب الفريق من حكومة تشاد تقديم معلومات عن هذه الانتهاكات المحتملة لحظر السفر. وخلال مهمة في تشاد في أيار/مايو ٢٠١٥، جدد الفريق طلبه. وأرسل الفريق رسالتين تذكيريتين خلال الولاية الحالية في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ولم يتلق الفريق أي رد. ولتيسير استعراض سجلات الهجرة، أطلع الفريق سلطات تشاد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ على تفاصيل جواز سفر دبلوماسي كان بحوزة موسى هلال بين العامين ٢٠١١ و ٢٠١٣.

١٨٩ - وفي إطار متابعة التوصية الواردة في التقرير الأول للفريق (غير منشور)، أرسلت اللجنة رسالة تحث فيها حكومة تشاد على التعجيل بإرسال رد للفريق. ولم يتم تلقي أي رد حتى اليوم.

٣ - سفر جبريل عبد الكريم إبراهيم مايو المزعوم إلى تشاد

١٩٠ - يحقق الفريق أيضا في ادعاء سفر جبريل عبد الكريم إبراهيم مايو (الرقم المرجعي الدائم: SDI.004 المعروف أيضا باسم "تيك") إلى انجمينا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ مع وفد من سلطة دارفور الإقليمية (انظر S/2014/87، الفقرتان ١٧٩ و ١٨٠). وأكد "تيك" للفريق أنه قد ذهب إلى شرق تشاد لمدة ثلاثة أسابيع لزيارة والدته. وطلب الفريق في رسائله إلى حكومة تشاد المذكورة في الفقرة ١٨٨ أعلاه تقديم مزيد من التفاصيل بشأن سفر "تيك" المزعوم. وبالتزامن مع هذا التحقيق، يسعى الفريق إلى التحقق مما إذا كان "تيك" يحمل الجنسيين السودانية والتشادية (انظر الفقرة ١٩٧ أدناه).

دال - تحديث محددات الهوية للأفراد المدرجة أسماؤهم

١٩١ - لتيسير التنفيذ الفعال من جانب الدول الأعضاء لحظر السفر، سعى الفريق إلى جمع معلومات محدثة بشأن تحديد هويات الأشخاص الأربعة المدرجين في القائمة.

١ - موسى هلال عبد الله النسيم

١٩٢ - انتهى العمل بجواز سفر موسى هلال المدرج على قائمة الجزاءات الحالية بتاريخ شباط/فبراير ٢٠١٥. واتخذ الفريق خطوات للحصول على تفاصيل جواز سفره الحالي للسماح للدول الأعضاء بإنفاذ حظر السفر على نحو ملائم.

١٩٣ - وفيما يتعلق بسفر موسى هلال إلى مصر في ٢٠١٥ (انظر الفقرة ١٨٣ أعلاه)، قدم الفريق طلبات مستقلة إلى حكومتي السودان ومصر لتقديم تفاصيل جواز السفر. وعلاوة على ذلك، طلب من مصر للطيران تقديم قائمة الركاب على الرحلة المعنية التي كانت ستتضمن تفاصيل جواز السفر المستخدم في الزيارة. ولا يزال بانتظار الرد.

١٩٤ - وفي أيلول/سبتمبر، أبلغ الفريق اللجنة بالتفاصيل الإضافية المتعلقة بجواز السفر والمقدمة من جانب الإمارات العربية المتحدة، وتم تحديث قائمة الجزاءات وفقا لذلك (انظر الفقرة ١٨٦ أعلاه).

٢ - آدم يعقوب شريف (الرقم المرجعي الدائم: SDi.003)

١٩٥ - اتخذ الفريق خطوات للتأكد من وفاة آدم يعقوب شريف. وفي عام ٢٠١٣، أفاد الفريق بأن جيش تحرير السودان/فصيل مني مناوي نعى وفاة آدم يعقوب شريف، الملقب بـ "بامبينو" بعد مرض قصير، في بيانه الصادر في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٥، طلب الفريق إلى حكومة السودان أن تؤكد وفاة هذا الشخص. وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، جدد الفريق هذا الطلب، مرفقاً نسخة من جواز السفر الصادر باسم آدم شريف لمساعدة السلطات في تحديد هذا الشخص.

١٩٦ - وفي تقرير سابق (انظر S/2013/79، المرفق السابع)، ذكر الفريق التفاصيل المتعلقة بجواز سفر آدم يعقوب شريف. وبما أنه من المرجح جداً أنه متوفٍ، فقد تم تحديث قائمة الجزاءات لكي تشمل "المبلغ عن وفاتهم"، تحت البند الرئيسي "معلومات أخرى". ولكن، مع عدم تأكيد وفاته من حكومة السودان، يمكن تحديث النشرة الخاصة المشتركة بين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتضمينها تفاصيل جواز سفره.

٣ - جبريل عبد الكريم إبراهيم مايو (الرقم المرجعي الدائم: SDi.004)

١٩٧ - من المحتمل جداً أن جبريل عبد الكريم إبراهيم مايو (المعروف أيضاً باسم "تيك") يحمل الجنسيين التشادية والسودانية. ولتيسير تنفيذ حظر السفر، اتخذ الفريق خطوات لتأكيد هذه الحقيقة رسمياً. وإذا تأكد ذلك، فلن تمثل الزيارة المذكورة أعلاه التي قام بها إلى تشاد انتهاكا لحظر السفر.

١٩٨ - ومن المؤكد تقريباً أن "تيك" شارك في العملية التي جلبت السيد إدريس ديبي إيتنو إلى السلطة عام ١٩٩٠؛ وأنه شغل عدة مناصب رسمية في القوات المسلحة التشادية، بما في ذلك حرس النخبة الجمهوري والحرس الرئاسي الخاص؛ وأنه شارك في العمليات التشادية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ووصل إلى رتبة عقيد قبل الانضمام إلى تمرد دارفور عام ٢٠٠٣. وقد أطلع الفريق حكومة تشاد على هذه المعلومات، طالباً منها تقديم تفاصيل جواز السفر أو غيره من وثائق الهوية، إن وجدت، الصادرة لهذا الشخص لإدراجها في قائمة الجزاءات والنشرة الخاصة المشتركة بين الإنتربول ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

١٩٩ - وعلم الفريق من مصادر موثوقة أن "تيك" قام بزيارة جنوب شرق ليبيا في منتصف عام ٢٠١٥ حيث يعمل بعض مقاتليه كمرتزقة منذ آذار/مارس ٢٠١٥. وهو مرتبط أيضاً بشبكات إجرامية في دارفور.

هاء - تحديث قائمة الجزاءات والنشرات الخاصة المشتركة بين الإنتربول ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بإضافة صور الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة

٢٠٠ - لا تتضمن قائمة الجزاءات المعدة بموجب القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) والنشرات الخاصة المشتركة بين الإنتربول ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الصادرة فيما يتعلق بموسى هلال وآدم يعقوب شريف و "تيك" صورهم (انظر المرفق الرابع والعشرون). وإن وضع صور الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات والنشرات الخاصة للإنتربول سيسهل تنفيذ حظر السفر. ويمكن النظر في تحديث قائمة الجزاءات، كما يمكن أن يطلب من الإنتربول إدراج الصور في النشرات الثلاث.

واو - تحديثات تحديد هويات الأفراد المدرجين في القائمة أثناء العبور

٢٠١ - عملاً بأحكام الفقرة ٣ (د) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، يطلب من جميع الدول اتخاذ التدابير اللازمة لمنع دخول أشخاص مدرجين في القائمة إلى أراضيها أو مرورهم عبرها. وبعد النظر في النظم القائمة لدى العديد من الدول الأعضاء، يلاحظ الفريق أن هناك تحديثات تواجه تنفيذ جانب العبور من تدبير حظر السفر. وتحدد اتفاقية شيكاغو المتعلقة بالطيران المدني الدولي مبدأ حرية المرور العابر في المناطق الدولية في المطارات، وتسمح للأفراد بالمرور عبر أي دولة عضو دون الحاجة إلى تأشيرة المرور العابر بالمطار، ودون الخضوع للفحص من لدن سلطات الهجرة أو الجمارك. ولذلك يصعب على أي دولة عضو منع مرور شخص مدرج في القائمة عبر أراضيها، ما لم تكن هناك معلومات محددة بشأن العبور. ويتناول المرفق الثالث والعشرون مزيداً من التفاصيل بشأن التحديات المواجهة.

ثالث عشر - التوصيات

٢٠٢ - يوصي الفريق اللجنة بما يلي:

(أ) أن تواصل رصد وجود الجماعات المتمردة الدارفوروية في ليبيا وجنوب السودان وأنشطتها فيهما، بسبل منها تنظيم اجتماعات منتظمة بين لجان الجزاءات المعنية وأفرقة الخبراء التابعة لها (انظر الفقرات ٣٦ إلى ٤٧ أعلاه والمرفقات من السادس إلى الثامن)؛

(ب) أن تنظر في تحديث قائمة الجزاءات لتشمل صور ثلاث أفراد مدرجين على القائمة والتفاصيل المتعلقة بجواز سفر أحد الأفراد المدرجين على القائمة، وأن تنظر في توجيه طلب إلى الإنترنت لتحديث النشرات الخاصة وفقاً لذلك (انظر الفقرتين ١٩٦ و ٢٠٠ أعلاه والمرفق الرابع والعشرون)؛

(ج) أن تنظر في تشجيع حكومة السودان على إصدار تعليمات إلى وكالة مراقبة الحدود لرصد حركة الأفراد المدرجين على القائمة في الخارج، بهدف إما تقييد سفرهم منذ البداية أو إبلاغ سلطة مراقبة الحدود في بلد العبور أو المقصد (انظر الفقرة ٢٠١ أعلاه والمرفق الثالث والعشرون).

٢٠٣ - يوصي الفريق مجلس الأمن بما يلي:

(أ) أن يحث الدول الأعضاء، ولا سيما ليبيا وجنوب السودان، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للامتناع لأحكام الفقرتين ٧ و ٨ من القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) لمنع توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى الجماعات المتمردة الدارفوروية وتوفير التمويل لها (انظر الفقرتين ٦٤ و ٦٥ أعلاه)؛

(ب) أن يحث الدول الأعضاء على دعم بناء القدرات من أجل مراقبة الحدود، وبخاصة الحدود بين دارفور والدول المجاورة. ويمكن أن يكون هذا الدعم في شكل جهود لتطوير قدرات قوة الحدود المشتركة، وإنشاء مراكز حدودية دائمة في المعابر المعروفة، وتوفير تكنولوجيا الرصد (انظر الفقرات ١٥١ إلى ١٥٦ أعلاه)؛

(ج) أن ينظر في التماس المعلومات من لجان الجزاءات الأخرى بشأن تنفيذ حظر السفر فيما يتعلق بالمسافرين العابرين، وأن ينشر أفضل الممارسات فيما بين الدول الأعضاء (انظر الفقرة ٢٠١ أعلاه والمرفق الثالث والعشرون)؛

(د) أن يشجع حكومة السودان على تكثيف جهودها الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي والجنساني في دارفور، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (انظر الفقرات ١١٨ إلى ١٢٢ أعلاه)؛

(هـ) أن يشجع حكومة السودان على احترام حق الطلاب الدarfوريين في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والاجتماع في جميع أنحاء السودان، وتعزيز حقهم في التعليم العالي على النحو المكفول في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور ودستور السودان (انظر الفقرتين ١١٦ و ١١٧ أعلاه والمرفق التاسع عشر)؛

(و) أن يحث حكومة السودان على تيسير وفاء الفريق بولايته في أفضل بيئة ممكنة، بما في ذلك عن طريق توفير تأشيرات الدخول مرات متعددة لكافة أعضاء الفريق في الوقت المناسب ومنحهم إمكانية الوصول غير المحدود إلى دارفور (انظر الفقرتين ٩ و ١٠ أعلاه).

Annex I: Mandate and methodology

Mandate

1. In paragraph 7 of resolution 1556 (2004), the Security Council mandated all states to take the necessary measures to prevent the sale or supply, to all non-governmental entities and individuals, including the Janjaweed, operating in the states of North Darfur, South Darfur and West Darfur, by their nationals or from their territories or using their flag vessels or aircraft, of arms and related materiel of all types, including weapons and ammunition, military vehicles and equipment, paramilitary equipment, and spare parts for the aforementioned, whether or not originating in their territories.
2. In paragraph 8 of the resolution 1556 (2004), the Council further mandated all states to take the necessary measures to prevent any provision to the non-governmental entities and individuals identified in paragraph 7, by their nationals or from their territories of technical training or assistance related to the provision, manufacture, maintenance or use of the items listed in paragraph 7.
3. In paragraph 7 of its resolution 1591(2005), the Council extended the arms embargo to include all parties to the N'Djamena Ceasefire Agreement and any other belligerents in the aforementioned areas in Darfur.
4. In its resolution 2035 (2012), the Council extended the reference to the three states of Darfur to all the territory of Darfur, including the new states of Eastern and Central Darfur created on 11 January 2012.
5. The enforcement of arms embargo was further strengthened, in Paragraph 10 of the resolution 1945, by imposing the condition of end user documentation for any sale or supply of arms and related materiel that is otherwise not prohibited by resolutions 1556 and 1591.
6. In paragraphs 3 (d) and 3 (e) of resolution 1591 (2005), the Council imposed targeted travel and financial sanctions on designated individuals (the listing criteria were further extended to entities in resolution 2035 (2012)), to be designated by the Security Council Committee established pursuant to resolution 1591 (2005), on the basis of the criteria set out in paragraph 3 (c) of that resolution. In its resolution 1672 (2006), the Council designated four individuals.
7. The Panel operates under the direction of the Security Council Committee established pursuant to resolution 1591(2005). The mandate of the Panel, as set out in resolution 1591(2005), is:
 - a. To assist the Committee in monitoring implementation of the arms embargo;
 - b. To assist the Committee in monitoring implementation of the targeted travel and financial sanctions; and
 - c. To make recommendations to the Committee on actions that the Security Council may want to consider.
8. In its resolution 2340(2017) and preceding resolutions, the Security Council also requested that the Panel:
 - d. Report on the implementation and effectiveness of paragraph 10 of resolution 1945 (2010) in quarterly updates;
 - e. Continue to coordinate its activities, as appropriate, with the operations of the UNAMID, with international efforts to promote a political process in Darfur, and with other Panels or Groups of Experts, established by the Security Council, as relevant to the implementation of its mandate;

- f. Assess in its first and final reports;
- g. Progress towards reducing violations by all parties of the measures imposed by paragraphs 7 and 8 of resolution 1556(2004), paragraph 7 of resolution 1591(2005) and paragraph 10 of resolution 1945(2010);
- h. Progress towards removing impediments to the political process and threats to stability in Darfur and the region;
- i. Violations of violations of international humanitarian law or violations or abuses of human rights, including those that involve attacks on the civilian population, sexual and gender-based violence and violations and abuses against children; and
- j. Other violations of the above-mentioned resolutions;
- k. Provide the Committee with information on those individuals and entities meeting the listing criteria in paragraph 3 (c) of resolution 1591(2005);
- l. Continue to investigate the financing and role of armed, military and political groups in attacks against UNAMID personnel in Darfur, noting that individuals and entities planning, sponsoring or participating in such attacks constitute a threat to stability in Darfur and may therefore meet the designation criteria provided for in paragraph 3 (c) of resolution 1591(2005); and
- m. Investigate any means of the financing of armed groups in Darfur.

Methodology

9. The Panel followed a professional and technical methodology underpinned by the maintenance of transparency, objectivity, impartiality and independence. It worked in full conformity with the best practices and methods recommended by the Informal Working Group of the Security Council on General Issues of Sanctions (see S/2006/997). Emphasis was placed on adherence to standards regarding transparency and sources, documentary evidence, corroboration of independent verifiable sources and providing the right of reply to interlocutors. The Panel based its reasoning on a balance of probability to ascertain that a reported fact or piece of information can be substantiated on the basis of credible sources or verifiable evidence.

Annex II: Panel official outgoing correspondence in 2017

Panel OC No.	Date	Outgoing	Subject
1	17-Jan-17	Ethiopia	Panel visit
2	17-Jan-17	Uganda	Panel visit
3	18-Jan-17	South Sudan	Postponement of proposed Visit
4	18-Jan-17	Sudan	Request for meeting with officials of Sudanese Embassy in Chad
5	2-Feb-17	Ethiopia	Cancellation of visit to Ethiopia in February
6	8-Feb-17	Qatar	Request for meeting with officials of Qatar Embassy in Khartoum
7	8-Feb-17	Libya	Request for meeting with officials of Libyan Embassy in Khartoum
8	8-Feb-17	Norway	Request for meeting with officials of Norwegian Embassy in Khartoum
9	8-Feb-17	League of Arab States (LAS)	Request for meeting with representatives of League of Arab States in Khartoum
10	8-Feb-17	Sudan cc National Focal Point	Panel visit
11	10-Feb-17	South Sudan	Request for meeting with officials of South Sudanese Embassy in Khartoum
12	2-Mar-17	Sudan	Request for information on travel ban
13	2-Mar-17	UAE	Request for information on travel ban
14	3-Mar-17	Chair of the Committee	Letter to the Chair on Panel visit
15	10-Mar-17	USA	Panel visit
16	20-Mar-17	Ethiopia	Panel visit
17	20-Mar-17	Uganda	Panel visit
18	6-Apr-17	Uganda	Panel visit
19	6-Apr-17	Sudan	Panel visit, and request for multiple-entry visas
20	6-Apr-17	Sudan	Request for meeting with officials of Sudanese embassy in Uganda
21	2-May-17	France	Panel visit
22	2-May-17	UK	Panel visit
23	2-May-17	Uganda	Panel visit
24	3-May-17	Sudan	Request for meeting with officials of Sudanese Embassy in Uganda
25	4-May-17	Ethiopia	Panel visit
26	8-May-17	South Sudan	Requesting for investigation reports on a bank robbery committed in June 2016.
27	8-May-17	Sudan cc National Focal Point	Request for setting up meetings in Sudan
28	12-May-17	USA	Request for information on finance
29	12-May-17	UK	Request for information
30	31-May-17	Sudan cc National Focal Point	Request for information
31	31-May-17	UAE	Request for information on travel ban
32	7-Jun-17	Sudan cc National Focal Point	Request for setting up meetings in Sudan
33	12-Jun-17	Tunisia	Panel visit
34	16-Jun-17	Sudan cc National Focal Point	Request for information
35	21-Jun-17	Uganda	Panel visit
36	29-Jun-17	Tunisia	Panel visit, and request for information
37	29-Jun-17	Sudan cc National Focal Point	Request for information

Panel OC No.	Date	Outgoing	Subject
38	30-Jun-17	CAR	Request for information on asset freeze
39	30-Jun-17	CAR	Request for information on travel ban
40	30-Jun-17	Chad	Request for information on asset freeze
41	30-Jun-17	Chad	Request for information on travel ban
42	30-Jun-17	Djibouti	Request for information on asset freeze
43	30-Jun-17	Djibouti	Request for information on travel ban
44	30-Jun-17	DRC	Request for information on asset freeze
45	30-Jun-17	DRC	Request for information on travel ban
46	30-Jun-17	Egypt	Request for information on asset freeze
47	30-Jun-17	Eritrea	Request for information on travel ban
48	30-Jun-17	Eritrea	Request for information on asset freeze
49	30-Jun-17	Ethiopia	Request for information on travel ban
50	30-Jun-17	Ethiopia	Request for information on asset freeze
51	30-Jun-17	Ghana	Request for information on travel ban
52	30-Jun-17	Ghana	Request for information on asset freeze
53	30-Jun-17	Libya	Request for information on travel ban
54	30-Jun-17	Libya	Request for information on asset freeze
55	30-Jun-17	Morocco	Request for information on travel ban
56	30-Jun-17	Morocco	Request for information on asset freeze
57	30-Jun-17	Saudi Arabia	Request for information on travel ban
58	30-Jun-17	Saudi Arabia	Request for information on asset freeze
59	30-Jun-17	South Sudan	Request for information on travel ban
60	30-Jun-17	South Sudan	Request for information on asset freeze
61	30-Jun-17	Turkey	Request for information on travel ban
62	30-Jun-17	Turkey	Request for information on asset freeze
63	30-Jun-17	UAE	Request for information on asset freeze
64	30-Jun-17	Uganda	Request for information on asset freeze
65	30-Jun-17	Uganda	Request for information on travel ban
66	12-Jul-17	Sudan cc National Focal Point	Request for visas to Panel members
67	14-Jul-17	Chad	Request for information
68	21-Jul-17	World Customs Organization	Request for information
69	3-Aug-17	South Sudan	Panel's visit and request for facilitation of visa
70	11-Aug-17	Toyota cc Japan	Request for information
71	11-Aug-17	Egypt	Panel visit
72	14-Aug-17	Sudan	Request for meeting with officials of Sudanese Embassy in Paris
73	15-Aug-17	Tunisia	Panel visit
74	17-Aug-17	SRSg UNSMIL	Panel
75	23-Aug-17	Chad	Panel visit
76	23-Aug-17	UAE	Panel visit
77	1-Sep-17	Sudan cc National Focal Point	Request for facilitating visa to Panel members
78	1-Sep-17	Tunisia	Panel visit
79	8-Sep-17	Libya	Request for meetings
80	12-Sep-17	Egypt	Panel visit
81	15-Sep-17	Morocco	Panel visit, and request for visa
82	26-Sep-17	1591 Chair	Information on travel ban
83	26-Sep-17	Toyota cc Japan	Request for information on cross-border activities
84	27-Sep-17	South Sudan	Request for information on financing of armed groups
85	29-Sep-17	UAE	Panel visit

Panel OC No.	Date	Outgoing	Subject
86	4-Oct-17	South Sudan	Panel visit
87	29-Sep-17	Chad	Request for information on travel ban
88	29-Sep-17	Oman cc Saud Bahwan Automotive LLC	Cross-border activities
89	29-Sep-17	Libya cc Sumitomo Corporation	
90	29-Sep-17	UAE cc Global LAV and USA	
91	29-Sep-17	Yemen cc Automotive and Machinery Trading Center	
92	3-Oct-17	Sudan cc National Focal Point	Request for visas
93	5-Oct-17	Libya	Request for information on activities of Darfuri rebel groups in Libya
94	11-Oct-17	Egypt	Request for information on travel ban
95	20-Oct-17	Chad	Request for information on travel ban
96	20-Oct-17	Sudan cc National Focal Point	Reminder on pending information requests
97	20-Oct-17	Sudan	Panel visit
98	20-Oct-17	Global LAV cc UAE and USA	Request for information on cross-border activity
99	25-Oct-17	CEO Egypt Air cc Egypt	Request for information on travel ban
100	25-Oct-17	STREIT cc UAE	Request for information on cross-border activity
101	14-Nov-17	UK	Request for information

Annex III: May-June incursions in Darfur by SLA/MM and SLA/TC

1. On 20 May, SLA/MM and SLA/TC entered Darfur jointly from Libya and South Sudan, in two coordinated columns.¹ The bulk of SLA/MM and SLA/TC forces participated in these incursions. The column coming from Libya was the largest, comprising about 160 vehicles (the majority of them belonging to SLA/MM), according to various government sources. The column coming from South Sudan comprised about 60 vehicles (roughly half of them belonged to SLA/TC). Some sources have indicated that elements of the column from the south were trying to reach Jebel Marra, while some others aimed at joining the Libya column, and then reaching Libya. According to various sources, the Libya column aimed to divert the Sudanese security forces and attract them to the north, in order to allow the smaller column to enter Darfur from South Sudan. It also reportedly sought to post some rebel elements in SLA/MM former strongholds of North Darfur, specifically in Wadi Howar and the Ain Siro mountain area. In order to prepare these incursions, SLA/MM elements operating across the Darfur/Libya border had established some arms and fuel caches in the Wadi Howar area of North Darfur in the prior months.²

2. The main entry point for the Libya column was the Wadi Howar area. According to several sources, some elements of this column entered Darfur from Chad, after crossing from the Libyan area of Sarra to northern Chad. The bulk of the South Sudan column entered mainly from the Bahr el Arab area, into the Assalaya locality of East Darfur. The elements coming from South Sudan were intercepted by the security forces in the Esheraya and Muhajerja areas of East Darfur on 20 May. Clashes continued on 21 and 22 May, mostly in the Adola mountains. The security forces engaged with the elements coming from Libya on 20 and 21 May, specifically in the areas of Wadi Howar, Muzbat and Bir Margi. A second phase of those clashes occurred on 28 and 29 May in the Ain Siro area, as the security forces tried to dislodge rebel elements who had taken shelter in this mountainous area.³ Further clashes were later reported in the Um Baru area and along the Darfur-Libyan border between some rebels fleeing the Ain Siro area and the government security forces.

3. The rebels suffered significant losses, both in terms of equipment and personnel. Considerable amounts of military equipment and vehicles were destroyed or seized by the security forces. Many of the main rebel commanders were either captured or killed in the clashes. In particular, the column from South Sudan was badly hit, based on Mr Minawi's own admission.⁴ "Tarrada" and SLA/MM General Commander Juna Mindi were killed,⁵ while Nimir Abdel-Rahman and SLA/MM Military Spokesman Ahmed Hussain Mustafa "Adrop" were captured. However, several sources suggest that a few elements from the South Sudan column managed to reach Jebel Marra. Although the column coming from Libya was not completely defeated, two of the most prominent SLA/MM commanders in that column, Khater Shatta and Rajab Jawa, were killed. It is unclear whether a few troops of the column from Libya managed to remain in North Darfur, or if all troops returned to Libya following the clashes. The RSF, the main security forces engaged in the fighting, also suffered losses. According to various sources, several dozen RSF members were killed, including Deputy-Commander Hamdan al-Samih.

4. SLA/MM and SLA/TC seemed to be pursuing different military objectives in the incursions. SLA/MM reportedly wanted to re-establish a local presence in some former strongholds, such as Ain Siro, in order to bolster its credentials as well as to be able to fight in Darfur again. According to an SLA/TC official interviewed by the Panel, SLA/TC wanted to return to Jebel Marra.

¹ Several sources report that some SLA/MM remained in Libya as back-up forces.

² These elements responded to SLA/MM field commander Khater Shatta. In North Darfur, they operated in small, scattered groups, in order not to be located by the Sudanese security forces.

³ According to several sources, several RSF commanders who were previously SLA/MM commanders played a major role in fighting the rebels in Ain Siro, taking advantage of their first-hand knowledge of the terrain and of the SLA/MM arms caches and hideouts in the area. Mohamedein 'Orkajor' is the most prominent one. He used to be one of most important SLA/MM commanders in North Darfur, until he defected to the Government in 2014 with the help of President Deby of Chad, and joined the RSF. Another former SLA/MM who participated in this operation was Ibrahim El Faki.

⁴ Meeting of the Panel with Mr Minawi.

⁵ According to various sources, "Tarrada" and Mindi were captured and then executed.

5. According to some sources, JEM had been approached by SLA/MM to participate in the incursions, but declined to join. Based on the JEM Goz Dongo defeat of April 2015 against the RSF, JEM Chairman Gibril Ibrahim reportedly felt the operation was too risky and warned against it.⁶

⁶ According to a rebel source, Mr Minawi, Mr Ibrahim and Mr Nour held a meeting a few weeks before the incursions to discuss the operation.

Annex IV: SLA/AW presence

1. In its Jebel Marra historical stronghold, SLA/AW presence is now restricted to some pockets of territory. These include the Kunulang-Banj area (south east of Jebel Marra), where commander Abdelrahman Ibrahim "Gaddura" is operating with the biggest force; some locations in the area of Kibli village (central of Jebel Marra), where troops are led by Mugeeb Al Ahman, Osman Alzain and Mubarak Aldok;⁷ and the Bule area (southeast of the Sortony displaced persons gathering site), where the field commanders are Abubakr Ahmed Abass and Yousif Abdu Al-Kareem Hamid. According to various accounts, the group now has between several hundreds and 1,000 fighters in Jebel Marra, and no more than a few vehicles. The political leadership in exile is reportedly not in a position to provide significant financial and material support to the fighters on the ground.
2. Outside Jebel Marra, the group had until recently a presence in the Ain Siro area. However, the main commander there, Ismail Adam "Abunduluk", concluded an agreement with the Government in September 2017, and is reportedly about to be integrated into the RSF with several dozens of his fighters. According to sources, Abunduluk's defection is an unexpected consequence of the SLA/MM and SLA/TC May incursions. In order to track down SLA/MM elements who had retreated in Ain Siro, the RSF deployed in the area, which weakened Abunduluk's military position and constrained him to seek a deal with the Government.
3. The group also retains a presence in the Jebel Isa area of North Darfur, under commander Suleiman Marajan. However, although this group is still formally part of SLA/AW, it reportedly has a tacit non-aggression pact with the local security forces, and has not engaged in any fighting for several years.
4. SLA/AW also has a small force between South Sudan and South Kordofan. It reportedly comprises between 20 and 30 vehicles, and is led by Commander Abdu Haran. This force was deployed from Jebel Marra to South Kordofan around 2012-2013 to contribute to the joint military force of the Sudan Revolutionary Front (SRF), of which Haran was then Deputy Chief of Staff in charge of logistics.⁸ Haran's force later moved to South Sudan, after the SRF joint military force became dysfunctional due to differences between the groups constituting it. Though this force is reportedly better-equipped than the troops in Jebel Marra, it has not returned to Jebel Marra. According to several sources, Haran's force did not join the SLA/MM and SLA/TC column which entered Darfur from South Sudan in May.
5. On the ground, the group is undermined by internal divisions. According to several local sources, "Gaddura", the historical General Commander of the movement, was dismissed recently of this position, and relations between the SLA/AW groups located in Jebel Marra are tense.

⁷ This group is reportedly the most loyal to Abdul Wahid, because its leaders are his relatives.

⁸ The SRF is a coalition formed in November 2011 by the SPLM-N and the three main Darfur groups, JEM, SLA/MM and SLA/AW. After some initial military successes, the coalition has now collapsed over leadership issues between the SPLM/N and the Darfuri rebel groups.

Annex V: Militias in North Darfur

1. Musa Hilal is one of the most prominent tribal leaders and militia commanders in North Darfur. He is the head of the Um Jalul clan of Rezeigat, as well as the head of all Mahamid in North Darfur. His main area of control is Kabkabiya (his stronghold is Misteriha) and Kutum. In the early years of the Darfur conflict, he acted as interface for the Government of Sudan (GoS) to develop Arab militia groups in North Darfur, and convinced other tribes to join the GoS as proxy groups. Musa Hilal has had difficult relations with the GoS for several years as he has tried to demonstrate his autonomy and independence from the authorities.⁹ While Musa Hilal had been the most important Darfuri Arab militia leader in the Government's counterinsurgency campaign in the first years of the Darfur conflict, there have been on-and-off tensions between him and the Government since at least 2007, as he increasingly tried to carve out a space for himself and displayed political ambitions. In particular, he repeatedly criticized the Government for dividing Darfur tribes and instrumentalizing Darfuri Arabs against Africans.

2. One of Musa Hilal's representatives and spokesperson is Haroun Medeikhir. He is a member of the Kabkabiya Native Administration and, on occasions, represents Musa Hilal in resolving tribal disputes between communities in the area. Ahmed Abakar is another Musa Hilal's close representatives, while Hilal's son Habib is also very influential.

3. An-Nur Ahmad (aka An-Nur "Guba") from the Mahamid Arab tribe is a militia commander based in the village of Guba, in the Kutum area.¹⁰ He heads one of the strongest pro-government militias and is a member of the Border Guards.¹¹ He is said to have had close ties with former North Darfur Wali Osman Kibir, and his forces work closely with the RSF.¹² During the May and June clashes with the rebel movements, An-Nur "Guba" and his men allegedly participated in operations with the RSF in North Darfur, in particular in the area of Ain Siro. His men reportedly also looted a number of villages in the area. An-Nur "Guba" and his men are notorious and have reportedly been responsible for numerous violations against civilians.¹³

4. Hafiz Dawood, also from the Mahamid Arab tribe, is another prominent militia commander, and a close associate of Musa Hilal. He had been granted a military rank. His men are said to have participated in operations with the RSF during the May and June clashes with rebels in North Darfur.

5. Badr Abu Kineish was an Arab militia commander active in the Shangil Tobayi area, and former member of the Border Guards, and participated in support of GoS operations. He has since joined the GoS and is now based in El Fasher.

6. Former North Darfur governor Youssef Osman Kibir (2003-2015) was known for his laissez-faire approach towards the militia. Between 2011 and 2015, he armed and used non-Arab militias, commonly known as "Kibir's militia", to target tribes opposed to the GoS and to control land.¹⁴ Since he left office in 2015, some of his men are said to have been integrated into the RSF, while others have reportedly joined other groups, such as Hilal's, or are acting independently.

7. In the areas of Malha and Mellit, in northern North Darfur, the Meidob tribe has its own militia group, which is said to be aligned with the GoS.

⁹ His relations with former governor Kibir were notoriously bad.

¹⁰ He is said to be one of the first militia leaders to broker a deal with SLA/AW in 2006. He later switched sides and joined the GoS. He has been given the rank of brigadier.

¹¹ Some sources indicate that this group has between 400-500 armoured vehicles and more than 3,000 soldiers. According to other sources, his forces number 600 men recruited among various Mahamid clans, and they have about 100 vehicles. See Small Arms Survey, *Remote Control Breakdown*, HSBA, April 2017, pg. 6.

¹² In the past, he has tended to side with RSF commander "Hemeti", rather than with Musa Hilal.

¹³ For example, this militia group is said to have participated in numerous attacks against villages in Jebel Marra during the 2015 and 2016 GoS offensives.

¹⁴ See Small Arms Survey, *Remote Control Breakdown*, HSBA, April 2017, pg. 7.

Annex VI: Presence and activities of Darfurian rebel groups in Raja area, South Sudan

1. During the reporting period, Darfur rebel groups present in South Sudan (SLA/MM, JEM, SLA/TC and a JEM splinter group) were mostly based in the Raja area. Several military bases of Darfurian groups in the area have been reported to the Panel by local sources:

- In Haja-Nus, about 30km north of Raja, on the road to Timsaha;
- In Khor Shamam, about 12km east of Raja, on the road to Aweil;¹⁵
- In Yangoshi, in a farm, 8km south-east of Raja, on the road to Deim Zubeir;¹⁶
- Next to an old UN camp, a few km south-east of Raja; and
- Near Newsite, about 12km north of Raja.

2. The Darfur groups¹⁷ provide military support to the local SPLA battalion in the Raja area. According to sources, the local SPLA relies heavily on them to keep control of Raja and the main roads against SPLA-In Opposition (SPLA-IO) rebels and Fertit militias. For instance, the Darfur groups played a key role in repelling Fertit militia attacks on the town of Raja on 14 April 2017 and 15 June 2016. This kind of military support takes place on an ad-hoc basis. The Darfur groups have their own bases and are not integrated within the SPLA.

3. According to several sources, including within Darfur groups, the Darfur rebels have a solid working relationship with Rizig Zakaria Hassan, the Governor of Lol State (and former Governor of Western Bahr el Ghazal State), who reportedly facilitated their settlement in the Western Bahr el Ghazal region.¹⁸ Governor Zakaria appears to be the focal point for the relations with the Darfur groups in the area. Several sources based in Raja have reported to the Panel that he relies on members of the Darfur groups for his personal security in the Raja area.¹⁹

4. The difficult economic situation of the SPLA and the South Sudanese Government means that the Darfur groups now get very little in return for their assistance. Provision of fuel, medical supplies and medical treatment in the Raja hospital and in the local SPLA medical facilities have been reported to the Panel. Recently, this situation has reportedly generated discontent among the Darfur groups, who feel they should receive more for the security support they provide in the Raja area.

¹⁵ According to most sources, this base is run by JEM. It was the target of air strikes by the Sudanese Armed Forces in 2014.

¹⁶ This camp has reportedly been set up recently.

¹⁷ The Panel could not establish which Darfur groups present in the area were involved with the SPLA and the local authorities, most local sources being unable to differentiate between them.

¹⁸ According to sources, these relations date back to before the independence of South Sudan.

¹⁹ In a meeting with the Panel in October 2017, Governor Zakaria denied cooperating with the Darfur groups.

Annex VII: JEM in South Sudan

1. JEM has the bulk of its resources—between 60 and 85 vehicles and a few hundred troops according to various sources—in the Raja area of South Sudan. Its senior military leadership is there, including General Commander Siddiq “Bongo”²⁰ and Chief of Staff Tijani al-Diheb.²¹ Other prominent members present in the country include Omda Tahir (advisor to Gibril Ibrahim); Bukhari Abdallah, who oversees JEM relations with the SPLA, including SPLA provision of logistical support to the group;²² Naqdullah Khalil, who reportedly manages some of the movement’s investments in South Sudan.

2. JEM is currently going through difficult times. The Goz Dongo defeat against the Sudanese security forces in April 2015 destroyed the majority of its fighting capacity, triggering a downward trend. Its experienced military leadership was decimated and its military relevance diminished, fuelling internal discontent against Gibril Ibrahim’s leadership. Due to the difficult economic and security conditions in South Sudan, the group has nothing to gain from remaining in the country and from being dragged further into the South Sudanese civil conflict. However, due to the new balance of forces with the Government of Sudan, JEM has no immediate prospect for return to Darfur, and it has no real possibility to engage in the more profitable Libyan conflict.

3. As a result of these difficulties, internal dissent and disillusion about armed struggle have been growing, resulting in high-profile defections.²³ In March, several field commanders led by Abdul Rahman Arbab, Mohamed Dafallah and Arbab Abdallah Younis defected with their troops, and this has resulted in the de facto split of the movement in two groups in the field in the Raja area.²⁴ The dissidents have about 20 vehicles and half of the troops, according to some assessments. The split appears to have tribal undertones. Most dissident commanders are from non-Zaghawa tribes, mostly Massalit, echoing recurrent accusations that JEM leadership is increasingly dominated by a small Zaghawa clan and marginalizes non-Zaghawa. Since June, JEM Deputy-Chair Ahmed Adam Bakhit has moved from Kampala to South Sudan to try and contain the rift, reportedly with no success so far. This split is likely to further undermine the group’s military relevance.

4. With the South Sudanese government pressing the Darfur groups to leave, and no serious prospect of moving to Darfur or Libya, the way out for JEM seems to be South Kordofan. According to internal sources, both JEM and the new splinter group have approached the new SPLM/N leadership, elected in October 2017 and led by Abdel Aziz al-Hilu, in order to explore the possibilities to move to South Kordofan. They hope to move their forces there after the rainy season in late 2017-early 2018.

²⁰ According to recent sources, “Bongo” is currently outside due to health reasons.

²¹ Tijani al-Diheb has been arrested by JEM several months ago, reportedly because he was suspected of planning to defect to the Sudanese government or to a JEM splinter group.

²² According to some sources, Bukhari Abdallah resigned from JEM a few months ago.

²³ Important cadres Mahdi Adam Ismail “Jebel Moon” and Bashir Senoussi left South Sudan and joined the government of Sudan in 2016, the group led by Abu-Bakr Hamid Nour returned to Khartoum in 2017.

²⁴ According to several sources, the dissident commanders joined New JEM, a dissident JEM movement launched by Mansour Arbab in 2015.

Annex VIII: Darfurian rebel groups operating in Libya

1. SLA/MM has been by far the biggest Darfurian rebel group in Libya since it entered Libya from North Darfur in early 2015. Most of its resources (commanders, troops, equipment) are now in Libya, mostly in the Jufra region, in particular in Hun (including on the air base controlled by LNA affiliates) and in farms in the Zella area. SLA/MM operates in support of the LNA, through the intermediary of local militias. The group has been able to significantly increase its capability because of its participation in the Libya conflict. According to several reliable sources, the group now has several hundred fighters and approximately 150 vehicles. While the political leadership, including Minni Minawi, is away from the field, the military leadership of the group is in Libya, including chief of staff Juma Haggar,²⁵ his deputy Jabir Ishag, Faisal Saleh,²⁶ Abd al Majid Ali Senine²⁷ and Mokhtar Shomo.²⁸

2. The group is well-structured and organized. Although he is away from the field, Minni Minawi remains in charge, and makes the strategic, big decisions, according to various sources. However, ill-feelings appear to have emerged between Minawi and military leadership on the ground lately. In the May-June clashes in Darfur, SLA/MM lost three top field commanders (Jawa, Shatta and Mindi) whom Minawi reportedly trusted and relied on to lead the movement, based on clan relations. Minawi reportedly does not have the same trust in the current military leadership. Moreover, the troops in Libya get paid directly by their Libyan employers, which gives them increased autonomy from the political, exiled leadership. Tactical differences also exist between the military commanders and the political leadership. Moreover, the commanders reportedly increasingly resent Minawi's absence from the field. According to several reliable sources, Minawi has recently been planning to visit Libya, probably to reassert his authority.

3. JEM has a limited presence in Libya—a few dozens of fighters and a few vehicles. When the current conflict in Libya broke out in 2014, the bulk of JEM troops were in South Sudan, making it difficult for the group to deploy to Libya. However, according to internal sources, JEM leadership is aware that the situation in Libya offers more opportunities than South Sudan, and would like the group to get more involved in Libya. To that end, an experienced commander, General Abdel Kareem Cholloy, former General Commander of JEM forces, was sent to Libya in early 2017, in order to explore ways for JEM to enhance its presence there. Cholloy was deployed to Libya because, as an ethnic Gorane from Chad, he knows the region and the routes to Libya.²⁹ One of JEM main financiers, Bushara Suleiman, was also present in Libya during most of the reporting period in order to reinforce JEM's operations in that country. However, to move the group from South Sudan to Libya appears difficult and risky, in particular concerning the military equipment. Several sources, both in Libya and within rebel groups, reported to the Panel that JEM has been working with the Misrata faction and the Benghazi Defence Brigades (BDB). Both SLA/MM and JEM leadership officially deny the presence of their groups in Libya.

4. SLA/AW has no significant presence in Libya. A historical SLA/AW commander, Yusuf Ahmad Yusuf "Karjakola", moved from the Ain Siro area (North Darfur) to Libya several years ago. Although he did not officially break away from SLA/AW, he has been de facto independent from Abdul Wahid al-Nour since 2014. SLA/TC, a dissident group from SLA/AW,³⁰ is also present in Libya with a small force, in support of the LNA alongside SLA/MM; its General Commander, Saleh Jebel Si, is reportedly leading its force in Libya. In a meeting with the Panel in June 2017, Mr Nour said he was trying to reach out to Khalifa Haftar in order to propose to him some of his manpower, on the ground of a shared interest in fighting Islamism in the region. However, this proposal sounds unrealistic. It would be very difficult for SLA/AW troops to move from their strongholds in Jebel

²⁵ Haggar joined Libya from South Sudan a few weeks before the incursions into Darfur.

²⁶ Reportedly in charge of operations.

²⁷ Reportedly in charge of artillery.

²⁸ Reportedly in charge of intelligence and security.

²⁹ Cholloy was one of the architects of the JEM raid to Tripoli in August 2011, which allowed the group to exfiltrate the movement's then-leader, Khalil Ibrahim.

³⁰ See para. 15.

Marra to Libya, due to their logistical issues and the significant presence of Sudanese security forces and paramilitary between Jebel Marra and Libya.

5. In July 2017, three small Darfur rebel groups based in Libya since 2015-16, the SLA/Unity of Abdallah Yahia, the SLA-Justice of Taher Hajer and a group led by ex-JEM Abdallah Janna formed a new coalition, the Sudan Liberation Force Alliance (SLFA).³¹ According to sources, the new coalition has several dozens of vehicles, and a few hundreds of fighters. Its main field commanders are Ahmed Abu Tonga, Musa 'Com'Groupe' (SLA/Justice), Aboud Adam Khater and Imam Daoud (SLA/Unity). The group was reportedly present in the Bizeima, Waw an Namus and Sabha areas. The SLFA is now having talks with SLA/MM to discuss a potential unification of the two groups.³² Hajer and Yahia have close relations with President Deby of Chad,³³ who once tried to convince them to participate in Government of Sudan's National Dialogue. These good relations with President Deby should encourage the SLFA not to work with Islamist factions against General Hefiar, whom President Deby supports.

6. In September–October, several dozens of SLFA troops, led by Imam Daoud, participated in a military operation led by Mabrouk Hanaich, a Libyan commander aligned with the pro-Gaddafi Libyan faction.³⁴ The force led by Hanaich and comprising SLFA elements left Sabha in late September and settled in the Warshafanah area, south west to Tripoli.³⁵ The goal of the operation appears to have been the destabilization and possible seizure of Tripoli, in coordination with other pro-Gaddafi forces. In early October, both Daoud and Hanaich were captured by a Tripoli militia.³⁶ A local source indicates that the SLFA elements stayed in the area until early November, when they were expelled by pro-Tripoli government forces after clashes where they suffered significant losses.

7. Several individual, independent Darfurian commanders are also present in Libya. They act as mercenaries in the conflict and/or engage in various businesses and trafficking. Several of these commanders were part of rebel groups which signed peace deals or security arrangements with the Government of Sudan, but then moved to Libya to enjoy the economic opportunities offered by the conflict. Commanders operating in Libya include Abdallah Banda, Gibril "Tek", Mohamed Dardoug, Zekeria al-Duch³⁷ (all formerly JEM), Abass Aseel (formerly SLA/AW).

³¹ Hajer is the SLFA Chairman, Yahia is his deputy, and Janna is the General commander of the military forces. The three groups constituting the coalition hail mostly from the Zaghawa tribe.

³² Interview with Minni Minawi, October 2017.

³³ To the extent that Chadian rebel groups suspect that President Deby may want to use the SLFA to monitor the activities of Chadian rebels in Libya (according Chadian rebel sources).

³⁴ See annex IX.

³⁵ The force was also ambushed by a local militia on the way to the Warshafanah area, suffering losses.

³⁶ See annex IX.

³⁷ Al-Duch, a former JEM commander from Mahamid tribe, is also an ally of Musa Hilal, and reportedly one of his current contact points in Libya.

Annex IX: Photographs of captured commanders Mabrouk Hanaich and Imam Daoud



Photograph 1 – Depicting Mabrouk Hanaich (top) and Imam Daoud (bottom)



Photograph 2: Depicting
Mabrouk Hanaich

Annex X: Libyan commanders cooperating with Darfurian rebel groups

1. According to several sources, Hilal Musa, a militia leader from Zella,³⁸ plays the central role in mobilizing and organizing Darfurian fighters, SLA/MM in particular, in support of LNA operations. A former supporter of Gaddafi regime now aligned with the LNA, he looks after those Darfurians and provides them with logistical support in the Zella area.³⁹
2. Nasser Ben Jerid, a Gaddafi militia leader and former supporter of Gaddafi regime, also manages some Darfurian groups, reportedly in the Sabha area, according to several local sources. While he was doing so until recently for the LNA, he now reportedly rallied Saïf al-Islam's pro-Gaddafi group with his Darfurian auxiliaries.
3. Mabrouk Hanaich⁴⁰ is also a key focal point for Darfur groups in Libya. A military officer during Gaddafi era from Megraha tribe, he is the commander of the "219th People's Reinforced Infantry Battalion", a militia made up mostly of Megraha and Gaddafi tribesmen. In 2016, Hanaich was aligned with the LNA, and was managing some Darfur groups on its behalf. In recent months, he started operating as part of Saïf al-Islam's pro-Gaddafi group,⁴¹ bringing some Darfurian fighters with him, as illustrated by the participation of SLFA elements in his failed military operation in Tripoli area in October.⁴²
4. Hassan Keley, a Tebu militia leader from Kufra, is another key Libyan partner for Darfurian (and Chadian) groups operating in Libya. He contributed to involving the Darfur groups in Libya, by soliciting some Darfurian commanders (reportedly from SLA/MM) to help the Tebu in their clashes against the Zuwaya in Kufra in 2015. Disappointed with Haftar's perceived closeness with the Zuwaya, he joined anti-Haftar forces in late 2016, reportedly becoming the advisor to Defence Minister Mahdi Al-Barghathi (Haftar's opponent, known supporter of the BDB, currently suspended). In this role, he has been a key intermediary between anti-Haftar forces, in particular Misrata and the BDB, and Darfurian and Chadian fighters. For instance, according to several sources, he played a major role in the defection of some Darfurian fighters from Haftar forces during the BDB attack on the oil crescent in March 2017.
5. Abulgasim Abaj plays an important role in linking the Darfurian groups and the LNA, according to several sources. A member of the Zuwaya tribe from Kufra, he was a high-profile intelligence operative in southern Libya during the Gaddafi regime, in charge of linking with, and providing logistical assistance to, the Darfur groups.⁴³ Captured by anti-Gaddafi forces in 2011, he was released in late 2016–early 2017. According to sources, after his release he joined Haftar forces, for the benefit of which he reportedly uses his solid, personal relations with Darfurian leaders and commanders.
6. General Abdallah Nuraldin al-Hammali, from Ferjani tribe and a former member of the military under Gaddafi, was the head of LNA operations room in the Jufra area until 28 August 2017, and was one of the key officers involved in the seizure of the Sirte Basin by the LNA in 2016. According to several sources, he used Darfurian auxiliaries in support of LNA military operations, through the intermediary of Hilal Musa and others. His successor, General Ali Mohamed Omar Saad (reportedly from Megraha tribe), also cooperates with Darfurian rebels, as illustrated by the documents in Annex XI.

³⁸ Reportedly from Gaddafi tribe.

³⁹ According to a well-informed source, Hilal Musa hosted an important group of Darfurian fighters with their vehicles in a location called 'Haql Zuweitina', between Zella and Jebel al-Haruj (28°34'35"N – 017°19'48"E).

⁴⁰ According to a Darfurian commander, Hanaich was in contact with the Darfurian groups in the Kufra area as early as 2007. See photos in annex IX.

⁴¹ He reportedly has a good relationship with Ali Kana, a major figure of former Gaddafi regime.

⁴² According to local sources, SLA/MM elements are not working with Hanaich and were not involved in his operation in Warshafana area.

⁴³ For instance, when the Darfurian leaders went to Libya for peace talks on Darfur.

Annex XI: LNA letters regarding Darfurian groups



Translated from Arabic

**Libyan Arab Armed Forces
General Command
Jufrah Operations Room**

To: All security gates and checkpoints

Captain Abdulmajid Sanin Ali

Subject: [illegible]

File No.: [illegible]

Date: 17 [illegible] 2017

The above-mentioned officer is a member of the Zillah Martyrs Battalion, which is under the authority of the Jufrah Operations Room. He is authorized to travel from the Zillah area to the Umm al-Aranib area and then return, in order to carry out the duties he has been assigned. He will be accompanied by three vehicles, one of which is equipped with a Dushka. Individuals are authorized to bear arms.

Please take note and facilitate procedures.

(Signed) Staff Brigadier General Ali Muhammad Umar Sa'id
Commander, Jufrah Operations Room

cc:

Military Intelligence Directorate (for information)

Military Police Directorate (for information)

General file (for retention)



Translated from Arabic
Libyan Arab Armed Forces
General Command
Jufrah Operations Room

Subject: Military force movement
File No.: [illegible]
Date: 12 Muharram A.H. 1439
Corresponding to: 2 October A.D. 2017

To: Sabha military region
All security gates and checkpoints

At 7 a.m. on Tuesday, 3 October 2017, a group of 17 vehicles armed with medium weapons will be moving from the Jufrah area to the Umm al-Aranib area via the Sabha area. They will be commanded by Major General Jabir, a Sudanese opposition leader, and belong to the Jufrah Operations Room.

Please take note.

(Signed) Staff Brigadier General Ali Muhammad Umar Sa'id
Commander, Jufrah Operations Room

cc:
General Command (for information)
Central Military Region (for information)
Control Authority (for information)
Jufrah Intelligence Branch (for information)
General file (for retention)

[illegible]

Translated from Arabic
Libyan Arab Armed Forces
General Command
Jufrah Operations Room

Subject: Movement order
 File No.: [illegible]
 Date: _____ 2017

To:

No.:

Vehicles (type) _____ colour _____ chassis number _____ will be under your command.

1. Purpose: administrative work
2. Departure point: Zillah
3. Date of departure: 24 June 2017 Time of departure: 3 a.m.
4. Speed limit: 60 km/h for trucks, 80 km/h for buses and 100 km/h for small vehicles
5. Stopping: vehicles can stop for 10 after two hours of travel, in order to rest
6. Travel will be via public roads
7. Stages: Zillah/Waw airport/Umm al-Aranib/Murzuq
8. Administrative matters
 - (a) No movement before first light or last light. Allowed to move at night.
 - (b) Each driver shall carry his daily work card and the forms pertaining to the fuel dispensed (not [illegible])
9. The movement order shall be inspected by the police for the outbound journey (yes) and the return journey (yes)
10. Approval of the Military Intelligence Directorate (must be contacted at time of departure)
11. Use of movement order: This order shall apply to vehicles used for travelling a distance of more than 100 km. It does not apply to paramilitary vehicles used for travelling a distance of 100 km, unless those vehicles are part of a column. The daily work card mentioned in point (b) above shall be utilized.

Please take action.

(Signed) Staff Brigadier General Ali Muhammad Umar Sa'id
 Commander, Jufrah Operations Room

cc:

Military Intelligence Directorate (for information)

Military Police Directorate (for information)

General file (for retention)

Note: authorized to carry a weapon

Annex XII: Photographs of arms reported in Darfurian rebel group incursions



Image 1 – Panhard AML with 90mm gun armoured cars (Source: NISS)



Image 2 – Streit Spartan (on left - Black) and eight Streit Cougar vehicles (Source: NISS)



Image 3 – Darfuri rebel group SALW (Source: NISS)



Image 4 – SALW captured by SAF (Source: NISS)



Image 5 – Streit Cougar inspected by the Panel (Source: Panel)



Image 6 – Battle damage to Streit Cougar inspected by the Panel (Source: Panel)



Image 7 – Rocket & launcher 90mm M79 Osa inspected by the Panel (Source: Panel)



Image 8 – Guided Missile launcher 9P135 inspected by the Panel (Source: Panel)



Image 9 – Round 12.7 x 108mm APIT inspected by the Panel (Source: Panel)



Image 10 – Headstamp of 12.7mm round inspected by the Panel (Source: Panel)

Annex XIII: Attacks on villages in the Ain Siro area, North Darfur

1. In late May, RSF and other units clashed with SLA/MM in and around Ain Siro, in Kutum district, North Darfur.⁴⁴ These forces were in the area pursuing SLA/MM elements that had entered North Darfur from Libya the prior week. According to reports, several villages were partly burnt down in these clashes,⁴⁵ a number of civilians were killed and others injured, and the local population was displaced to the surrounding mountains for several weeks.⁴⁶ Allegedly, several women were raped. A UNAMID patrol assessed the situation in the area on 8 June and observed signs of destruction of villages and looting, including of a childcare centre and a medical facility in the villages of Toom and Mustariha, 2.5 km south of Ain Siro. The patrol also observed that some villages were abandoned. According to local sources, immediately following the operations by the RSF in the area, a large number of armed men, described as Arabs, on vehicles and motorbikes arrived to the villages and looted the houses and the livestock.⁴⁷ Some of the villages looted included Tununu, Mustariha, Dillaiba, Ain Siro and the adjacent villages, including Mutur, Fora, Kolla and Amar, as well as a local dispensary. The Panel has received allegations that the armed men responsible for the looting belonged to the militia groups led by An-Nur "Guba" and Hafiz Dawood.⁴⁸ Additional information received indicates that the RSF did not stop those carrying out the looting.

2. A UNAMID team visited the area in late July and observed RSF forces occupying the local schools in the villages of Dillaiba, Mustariha and Tununu (additionally, these schools had been looted).⁴⁹ After UN officials raised the issue of the RSF presence at these schools with GoS authorities in El Fasher, the schools were vacated.

⁴⁴ According to various sources, many of those who participated in this operation were from neighbouring areas and were familiar with the roads and terrain of the Ain Siro area.

⁴⁵ Unconfirmed reports indicated that the villages attacked included Ain Siro, Farang East and Farang West, Tununu, Mustariha, Dillaiba, Kolla, Fora, and Mutur, Takjo, among others.

⁴⁶ The Panel was unable to verify initial reports that these clashes had resulted in the displacement of the population to Kutum. In June, government authorities publicly denied that civilians were displaced from the Ain Siro area as a result of the recent fighting.

⁴⁷ Information provided by UNAMID.

⁴⁸ Interviews with local sources.

⁴⁹ Some of the RSF members seen in the school at Mustariha were of Fur ethnicity, and are believed to be local recruits.

Annex XIV: List of the SLA/MM and SLA/TC members allegedly captured during the May clashes

The following list was provided to the Panel by representatives of SLA/TC:

- 1/ Nimir Mohamed Abdelrahman
- 2/ Fadul Hussain Abdalla Altom
- 3/ Yagoub Mohamed Hassan
- 4/ Mohamed Abdalla Ibrahim
- 5/ Mohamed Ishaq Abdalla
- 6/ Ahmed Yahya KhaBr
- 7/ Ahmed Hussain Mustafa Bakheit
- 8/ babikir jar Alnnabi Hussain
- 9/ Saboon Yahya Jibril Abdulkarim
- 10/ Ahmed Alhaj Mohamed Sulaiman
- 11/ Arabi Mahmoud Arabi Adam
- 12/ Mohamed Ibrahim Adam
- 13/ Salih Abdallah Haroun Mohamed
- 14/ Yousuf Ibrahim Haroun Ahmed
- 15/ Alsadiq Abdelrahman Abdalla
- 16/ Alfadil Ahmed Adam Sulaiman
- 17/ Musa Abdalla Salih Omer
- 18/ Abdalla Adam Bakhaeit
- 19/ Abdalla Mohamed Musa Mohamed
- 20/ Abubakre Adam Abdalla Abdel Gawi
- 21/ HaPa Yagoub HaPa Shallal
- 22/ Jima'a Issa Andel Khair
- 23/ Ali Alnour Hammad Ali
- 24/ Abdeljabbar Adam Issa Da'oud
- 25/ Mubarak Adam Ibrahim
- 26/ Abdulgani Hussain
- 27/ Salih Mohamed Hussain
- 28/ Ishaq Mohamed
- 29/ Ibrahim Abdalla Altom
- 30/ Yousuf Yagoub Abdalla "Abu Kilo"
- 31/ Ali Mukhtar Ali
- 32/ Juuna'a Sulaiman Mohamed Shogar
- 33/ Noureldeen Mohamed Ahmed Issa
- 34/ Harry Ismael Nimeri
- 35/ Hamid Mohamed Salih
- 36/ Hussain Ahmed Mohamed
- 37/ Haroun Osman Sam
- 38/ Ismael Ishaq Mohamed
- 39/ Omer Hussain Ahmed
- 40/ Abdalla Osman Ishaq
- 41/ Adam Yagoub Ismael
- 42/ Omer Adam Mohamed
- 43/ Abdulhadi Abdulraziq Omer
- 44/ Ahmed Siddeaq Inam
- 45/ Ali Omer Issa
- 46/ Mohamed Osman Bakheit
- 47/ Omer Shabor Abakkar
- 48/ Ali Ismat AUa
- 49/ Kuku Younus

- 50/ Ahmed Abakkar Ali Ibrahim
- 51/ Nourain Adam Ali Mohamed Salih
- 52/ Musa Eltahir Musa Da'oud
- 53/ Yagoub Haroun Ibrahim Ali
- 54/ Omer Abdulshafie Ibrahim
- 55/ Alsaïd Kuwa Abdelrahman Adam
- 56/ Abdelhamid Adam Abdallah Khamis
- 57/ Yahya Abdelrahman Abbakkar Ishaq
- 58/ Isaa Aldouma Adam Daw el Bait
- 59/ Mohamed Ibrahim Elgizouli Ahmed
- 60/ Yousuf Tutu mamour Kafi
- 61/ Noureideen Shabah Hassan Osman
- 62/ Bakri Arbab Ishaq Abdalla
- 63/ Zackaria Adam Tar Ismael
- 64/ Osman Khalil Ahmed Abdelrahman
- 65/ Mohamed Abbakkar Mursal Ibrahim
- 66/ Mohamed Mursal Awad
- 67/ Anwar Yagoub Abbakkar
- 68/ Adam Hassan Adam Osman
- 69/ Alnazeer abdalla Mohamed
- 70/ Saddam Hussain Abdalla
- 71/ Mohamed Ali Ibrahim Abdalla
- 72/ Juma'a Adam Yahya Garad
- 73/ Musa Ismael Ibrahim
- 74/ Abdalla Ibrahim Imam
- 75/ Peter Hassan Tahir Nourain
- 76/ Osman Ahmed Abdalla Omer
- 77/ Hussain Mohamed hamid Mohamaddain
- 78/ Adam Osman Abdelrasoul Mohamed
- 79/ Mubarak Juma'a Ahmed Abdelrasoul
- 80/ Abdulazim Ahmed Mohamed ShaPa
- 81/ Mohamed Adam Ali Khamis Juma'a
- 82/ Ahmed Hassan Tahir Yagoub
- 83/ Samawi Issa el Eheimir Kuku
- 84/ Omer Kuwa Mojo
- 85/ Issa Kuku Salateen Ismael
- 86/ Bahreledeen Adam Musa
- 87/ Mukhtar Adam Arbab
- 88/ Issa Mohamed Ahmed Elhaj
- 89/ Ishaq AUF Abdalla Mohamed
- 90/ Jamal Yousuf Ishaq Musa
- 91/ Motaz Ibrahim Adam Issa
- 92/ Salih Hussain Ahmed Bakheit
- 93/ Mohamed Omer Mahdi
- 94/ Ali Abbakkar Yagoub
- 95/ Yom Dal Yom
- 96/ Elhaj Ahmed Mohamaddain
- 97/ Shams eldeen Adam Ibrahim
- 98/ Mubarak Idriss KhaBr
- 99/ Ayoub Hassan Ali
- 100/ Mujahid Hussain Kamal
- 101/ Absouse Hussain Gumbala
- 102/ Ahmed Mohamed Omer
- 103/ Ibrahim Yahya Da'oud

104/ Abdussalam Adam Abdalla Adam Mahmoud
105/ Adam Haroun Abdalla Ahmed
106/ Ishaq Abdulaziz Mohamed Sulaiman
107/ Abdallah Ahmed KhaBr
108/ Motaz Siddeaq Ahmed Abbakkar
109/ A'amir Abdalla Adam
110/ Mohamed Harry Jiddu Adam
111/ Abdulkarim Abdalla
112/ Younus Hassan Issa
113/ Altayeb Mohamed Ismael
114/ Adam Salih Adam Abdalla
115/ Mohamed Abdalla Ibrahim
116/ Mohamed Salih Bakheit
117/ Hamid Da'oud Mohamed
118/ Ahmed Mohamed Ahmed
119/ Ahmed Abdulkarim Mohamed
120/ Abdussalam Mohamed Siddeag
121/ Omer Adam Musa
122/ Mohamed Abdelmoula Mohamed Abdelrahman
123/ Saif Adam Ali Ishaq
124/ Noureldeen Shareif Ali
125/ Mubarak Babikir Yagoub
126/ Adam Jibril Mohamed Abdelmoula
127/ ElBjani Hussain
128/ Alsadiq Musa Ahmed
129/ Ahmed Adam Abdalla Ahmed
130/ Issa Ishaq Abdalla Sharaf
131/ Ashraf Yassin Ahmed Mustafa
132/ Omer Mohamed Hassan Ahmed
133/ Musa Mohamed da'oud Osman
134/ Mustafa Ibrahim Khamis Bakheit Tarboush
135/ Yagoub KhaBr Mohamed Dhahiya
136/ Adam Eldouma Abdelrahman
137/ Abdu Adam Ishaq Wad Dani
138/ Abdulmajeed Ahmed Adam
139/ Adam Musa Ali Ishaq
140/ Muzammel Abdulkarim Ibrahim
141/ Abbkkar Da'oud Ishaq Hussain
142/ Abdelrahman Ahmed Ibrahim
143/ Kamal Omer Yahya Adam
144/ Babikir Haroun Abdelmoula
145/ Hussain Adam Abdalla Ismael
146/ Hamid Adam Arbab Musa
147/ Jamaleldeen Ahmed Abdushafie
148/ Ahmed Abdalla Mohamed Adam
149/ Omer Hussain Mohamed Sharaf Eldeen
150/ Abdalla Issa Abdalla Abuwasim
151/ Ahmed Adam Khamis
152/ Ahmed Hassan Jabir Ibrahim
153/ Ishaq Abdulmajeed Adam
154/ Adam Issa Adam Abdalla
155/ Noureldeen Adam Arbab
156/ Ismael Khamis Abdulkhair

- 157/ Mustafa Ibra Ali Ahemd
- 158/ Yousuf Abdulhadi Yousuf
- 159/ Hussain Younis Ibrahim Taha
- 160/ Mohamed Adam Arbab Abakkar
- 161/ Ibrhaim Ahmed Abbakkar
- 162/ Anjad Ahmed Ibrahim
- 163/ Abdalla Mohamed Ali Adam
- 164/ Ali Haroun Mohamed Yousuf
- 165/ Adam Ishaq Adam Abdalla
- 166/ Hussain Sulaiman Omer
- 167/ Tiya Abdelrahim Termiya
- 168/ Hussain Mohamed Kuwa Kuku
- 169/ Jiddu Lehal Sukous
- 170/ Mohamed Adam hamid Abdallah
- 171/ Abu el Gasim Mohamed Khamis
- 172/ Ali Bukhari Abbas
- 173/ Saddam Elhaj Adam Khamis
- 174/ Mohamed Abdalla Omer Abdulseed
- 175/ Da'oud Yahya Adam Bakheit
- 176/ Alrasheed Deng Akot
- 177/ Jama'a Kuku Juma'a Khair
- 178/ Noureldeen Taha Arbab
- 179/ Yousuf Ibrahim
- 180/ Haroun Ishaq Khamis

Annex XV: Situation of Internally Displaced Persons

1. There has been significant less displacement this year compared to prior years. Between late February and early March 2017, roughly 8,000 civilians fled their homes in East Darfur and sought refuge in different villages of El Lait locality, in North Darfur, as a result of clashes between the Berti and the Ma'alia tribes. In May, an estimated 4,000 people were reportedly displaced to Um Dukhun, Central Darfur, due to clashes in the Jougom-West area, in Central Darfur, between the Salamat and Misseriya tribes over cattle theft and land occupation.

2. During this year's farming season, there were frequent reports of harassment and violence by armed men described as Arabs against internally displaced persons (IDPs) when they farming, fetching water or conducting other life-sustaining activities outside the camps. Reports of destruction of farms by animals of nomad communities were also common. For example, in several camps and villages around Tawila, North Darfur, IDP leaders reported that they were being forced to make payments to Arab nomads in order to gain access to farmlands. The lack of adequate attention to this problem has diminished the trust of IDPs in the authorities. There were also numerous reports of physical attacks, rape or attempted rape, and harassment of women and girls during farming activities by perpetrators described as armed Arabs. For example, in July, two men physically assaulted and stabbed an IDP woman returning from her farm to Hashaba IDP camp, in South Darfur.⁵⁰

3. Difficulties in accessing farmlands for IDPs due to the presence of these armed elements have resulted in food insecurity in certain communities. When the Panel visited Straba camp, in Nertiti town, in May 2017, IDP leaders complained about having limited access to their farmlands outside Nertiti town due to the presence of armed Arab groups and noted a lack of adequate nutritious food for vulnerable persons, in particular those displaced in last year's Jebel Marra offensive and whose farmlands had been destroyed. Since the Panel's visit, the situation in and around Nertiti has remained tense, with cases of abduction of civilians, rape, and attacks on farms by Arab men (Nawaiba) being report in various localities.

4. Moreover, according to aid workers, factors such as inadequate rainfall, increased desertification and climate change have resulted in this year's seasonal harvest being insufficient to meet the food security needs of some communities in Darfur, increasing their vulnerable situation.

⁵⁰ Information provided by UNAMID.

Annex XVI: Case: Sortony IDP gathering site, North Darfur

1. The IDPs at the Sortony gathering site have been subjected to threats, harassment and acts of violence by different armed elements since they arrived in the area in January 2016, during last year's fighting in Jebel Marra. The presence of armed Arabs nomads, led by commander Daoud, and of SLA/PD, led by "General" Sadiq Al Foqa, has been a source of tension and insecurity for the IDPs. Both groups have been responsible for numerous acts of violence in and around the camp against the IDPs. According to the IDP leaders, women and girls have been particularly at risk of sexual violence and sexual harassment by different armed elements both inside the gathering site and when they leave to fetch water, grass, or conduct other life sustaining activities.



Girls school at the Sortony gathering site (Source: Panel)

2. In May 2016, the Arab group led by commander Daoud, which has ties to local authorities, began blocking the Kabkabiya-Sortony road, preventing regular access of the IDPs to the Kube water point (on the same road) and to local market. The blocking of this road followed an attack by the group on Sortony that month, which resulted in eight IDPs killed and six others injured. Two members of Daoud's group were arrested by UNAMID peacekeepers for this attack and are standing trial in El Fasher.⁵¹ The road closure continued this year, with GoS authorities claiming at different periods that it had been reopened. In a meeting with the Panel on 1 August 2017, NISS authorities of North Darfur explained that Daoud's group had closed the road because of the presence of Sadiq's men in and around Sortony camp, partly to stop them from moving freely outside the Sortony area.

3. SLA/PD members have been present in Sortony since at least January of this year, after "General" Sadiq signed an agreement with the Government to join the peace process. Many SLA/PD members have their families in the camp. At that time, around 500 fighters belonging to this group were estimated to be present in Sortony and the surrounding area,⁵² although the actual numbers of this group was not known. After the May incursions, Sadiq was rumoured to be rejoining SLA/AW, which he refuted, maintaining that the peace agreement he signed with the GoS remained in place.

⁵¹ The IDPs have demanded the payment of compensation (*Diya* or blood money) for those killed and injured in the May 2016 attack, as well as for a number of rapes which they claim were perpetrated by the Arab group. The Native Administration and local authorities in Kabkabiya, supported by UNAMID, have engaged in negotiations with the two communities to reach a peaceful settlement.

⁵² Interview with members of SLA/PD in Sortony.

4. Sadiq and his men have regularly harassed the IDPs, including by imposing illegal taxes on them.⁵³ The group has also been involved in cattle rustling incidents in the area, provoking attacks on the camp by the Arab nomads. Additionally, on several occasions earlier this year, Sadiq's group tried to forcibly recruit male IDPs in the camp, reportedly to bolster the group's numbers prior to their integration into the SAF. On 17 April, following several incidents of forcible recruitment, "General" Sadiq signed an agreement with the elders at Sortony, promising to refrain from interfering in the affairs of the IDPs and from recruiting civilians without their consent. Further, GoS authorities have accused Sadiq's group of hiding weapons in the gathering site.

5. The tensions between armed Arab nomads and SLA/PD in the Sortony area escalated in June and July, with clashes between the two groups over various cattle rustling incidents. In November, UNAMID forces from the Sortony team site intercepted a group of Arab nomads who were shooting randomly close to the team site. The group demanded the return of their stolen animals and the withdrawal of "General" Sadiq and his men from the gathering site, threatening to attack the IDPs. A few days later, in separate incidents, two IDPs were abducted and later released, and an IDP was shot and wounded, allegedly by the same Arab group.

6. SLA/PD members were expected to be transferred to El Fasher at the end of June for integration into SAF. However, at the time of writing, the transfer of Sadiq's group out of the Sortony area has not taken place. The delay in this transfer appears linked to Sadiq's failure in presenting the numbers of men he alleged to have, which has resulted in him not obtaining a senior-ranking position within the SAF. In a meeting with the Panel in October, GoS authorities indicated that they have made attempts to integrate SLA/PD members into the SAF. They claimed that SLA/PD presented large numbers of children for integration into the SAF, and these were screened out in the integration process.⁵⁴ GoS authorities have also claimed that Sadiq presented a large number of men from the Beni Hussein tribe from Saraf Unra, who were not originally part of his group, for integration into the SAF, and that these recruits were rejected.

7. During the Panel's various visits to the camp this year, the IDP leaders have expressed their concern with the situation, stressing that despite the dire conditions in the camp, they are unable to return to their villages of origin because many of their villages were destroyed during last year's fighting. If integrated into the SAF, "General" Sadiq is expected to be redeployed to the Sortony area to provide security for the IDPs.

⁵³ See paras. 174-175.

⁵⁴ UNAMID has informed the Panel that it is closely monitoring the integration of SLA/PD into SAF to ensure that no minors are integrated. On a number of instances, UNAMID Team Site personnel have observed youths carrying weapons and/or wearing camouflaged clothes with Sadiq's men at the gathering site. The exact age of these youths has not been verified.

Annex XVII: Clashes between Sudanese forces and IDPs at Kalma camp, South Darfur

1. On 22 September 2017, at least five IDPs were killed, and some 27 others were injured following a clash between GoS security forces and the IDPs at Kalma camp, South Darfur. The incident occurred during a demonstration by the IDPs against the visit of President Al-Bashir to the area, and was part of several days of protests which began on 19 September. Different accounts have emerged on what transpired. According to some sources, while President Al-Bashir was holding a rally in Beileil, 1km from Kalma, RSF personnel violently dispersed the IDPs' peaceful protest, firing shots in the direction of the crowd, which comprised of men, women, and children. Other reports indicate that some IDPs were carrying sticks, machetes, and had set tyres alight in the vicinity. Local authorities allege that the IDPs engaged in acts of violence and provoked the response by the security forces, detonating a hand grenade. Additional information received alleges that persons in civilian clothes may have entered the camp and provoked the violence. Many of the injured bore shrapnel wounds. Three members of the security forces were also injured in the incident.
2. GoS authorities have always had a tense relationship with the IDPs at Kalma camp, who predominantly support SLA/AW. Since mid-2008, local authorities have had no presence in the camp. Local authorities have accused the IDPs of hiding weapons inside the camp. From their part, the IDPs mistrust these authorities and refuse to accept local law enforcement presence in the camp.
3. Local authorities have indicated that they will fully investigate the incident. UNAMID is also conducting its own investigation into this event.

Annex XVIII: Sudanese refugees in Chad

1. Sudanese refugees living in Chad since the outset of the conflict have slowly began returning to communities in Darfur. The largest number of returns has so far been registered in Um Dukhun, Central Darfur.⁵⁵ The reduction in humanitarian aid and the limited livelihood opportunities in eastern Chad are prompting some of these returns. However, some of these returns have been temporary, due to seasonal farming. Sudanese refugees have also been leaving the camps to seek livelihood opportunities in other areas of Chad, for example in the mining areas in north-eastern Chad, as well as in neighbouring countries and beyond.
2. On 31 May 2017, Chad, Sudan and UNHCR signed a tripartite agreement on the voluntary repatriation of Sudanese refugees from Chad and of Chadian refugees from Sudan. A tripartite commission has been put in place to oversee the implementation of the agreement. During an intention survey conducted by UNHCR in early 2017, in collaboration with the Chadian Commission on refugees,⁵⁶ some 3% of the approximately 300,000 Sudanese refugees in eastern Chad indicated their willingness to return to Sudan. The tripartite agreement is to serve as a basis to ensure that any future returns occur in conditions of safety and dignity, guided by the principle of voluntariness of return. In October, for the first time in ten years, 25 Sudanese refugee leaders from Chad participated in go-and-see visits to Sudan to assess the possibility of return.⁵⁷ This is a significant development that may facilitate further returns.

⁵⁵ According to the IOM, 80,000 refugees returned to Um Dukhun from Chad between 2014 and 2016. In May 2017, the IOM registered the return of refugees to Um Baru, Tine and Kornoi in North Darfur, and in Kirty, West Darfur. See OCHA, Humanitarian Bulletin, Issue 5, 6-12 February 2017. Available from [https://docs.unocha.org/sites/dms/Sudan/Reports/OCHA_Sudan_Weekly_Humanitarian_Bulletin_2017/OCHA_Sudan_Weekly_Humanitarian_Bulletin_Issue_05_\(6-12_February_2017\).pdf](https://docs.unocha.org/sites/dms/Sudan/Reports/OCHA_Sudan_Weekly_Humanitarian_Bulletin_2017/OCHA_Sudan_Weekly_Humanitarian_Bulletin_Issue_05_(6-12_February_2017).pdf). See also IOM, Displacement Tracking Matrix: Monthly Factsheet, May 2017. Available from <https://sudan.iom.int/sites/default/files/docs/2016%20factsheets/PRU/IOM-Sudan-DTM-monthly-factsheet-May-17.pdf>.

⁵⁶ Commission National d'Accueil et de Réinsertion des Réfugiés et des Rapatriés.

⁵⁷ OCHA, Humanitarian Bulletin, Issue 24, 23 October-5 November 2017. Available from [https://docs.unocha.org/sites/dms/Sudan/Reports/OCHA_Sudan_Weekly_Humanitarian_Bulletin_2017/OCHA_Sudan_Humanitarian_Bulletin_Issue_24_\(23_October-5_November_2017\).pdf](https://docs.unocha.org/sites/dms/Sudan/Reports/OCHA_Sudan_Weekly_Humanitarian_Bulletin_2017/OCHA_Sudan_Humanitarian_Bulletin_Issue_24_(23_October-5_November_2017).pdf).

Annex XIX: Reports of excessive use of force and arbitrary arrests by Government security forces against university students from Darfur

1. The Panel received reports of a number of incidents involving excessive use of force and arbitrary arrests against Darfurian students this year, including the following:

- a) In January 2017, NISS officials reportedly raided a student dormitory housing Darfurian students in Omdurman, outside Khartoum, arresting five students.
- b) In March, Darfurian students from the University of Holy Qur'an and Islamic Sciences in Gezira State organized a peaceful protest against the refusal of university authorities to honour the fee exemption policy for Darfuri students. Security forces used tear gas to disperse the crowd, carrying out a number of arrests.
- c) In May, NISS and pro-government students disrupted a public forum of the Darfuri student union at Al-Azahri University, in Khartoum, at which students were calling on university authorities to respect the fee exemption policy. Several students were injured and some twenty arrested in this incident.
- d) In mid-July, more than 1,000 Darfurian students from Bakht Al-Ruda, in White Nile State, resigned en masse after 14 of their colleagues were expelled by university authorities. They were also protesting the arrest of 10 students accused for the killing of two policemen in May.⁵⁸ Seeking to present their grievances to authorities in Khartoum, the students decided to march to the capital, but were blocked by NISS and police forces in Sheikh El Yagout village, south of Khartoum, where they remained for three days without basic supplies before travelling to Darfur onboard buses. According to various sources, once in El Fasher, local authorities denied access to the town to those students who were not from El Fasher. Many of the students involved in this incident have since been unable to resume their studies.
- e) On 22 August, Nasreldin Mukhtar, former head of the Darfur Student Association from University of Holy Qur'an in Omdurman, and originally from Nyala, South Darfur, was arrested outside the University by security forces; at the time of writing, he remains in detention for unknown charges. Several sources expressed concern about this detention to the Panel, alleging that in a prior detention in 2015, he had been subjected to torture.
- f) In October, police and NISS disrupted a student sit-in in a hall at the Faculty of Education in Khartoum University, organized in support of colleagues who had been dismissed by university authorities after calling for university reform. When security forces attempted to break the sit-in, they reportedly beat a number of Darfurian students in the hall and arrest at least four others. Those arrested were reportedly boarded onto the back of a pickup and beaten, one of them severely. The police later partially shaved their heads on way to the police station, releasing them after two days in custody.
- g) Twelver other arrests of Darfurian students by security forces in Khartoum were reported to the Panel in September and October, mainly linked to protests regarding university fee exemption and the discriminatory treatment of Darfurian students.

2. Darfurian university activists are regularly subjected to different forms of mistreatment in police and NISS custody. According to multiple sources, students undergo extensive questioning in custody, including about their activism and their suspected links to the Darfurian rebel groups, and are often pressured into denouncing other students. Reportedly, during interrogations, the students are subjected to: beatings with batons, metal rods, and fists; kicking; slapping; torture through electroshock;⁵⁹ racial slurs; and other forms of degrading treatment. The NISS offices in the Bahri neighbourhood of Khartoum and in Omdurman are reportedly notorious for these abuses. The Panel also received reports indicating that female

⁵⁸ On 9 May, two policemen were killed when security forces violently disrupted clashes between pro-government and opposition students at this University.

⁵⁹ Using cattle prodders or tasers.

Darfurian student activists can at times be subjected to sexual violence in detention. Students are often held for prolonged periods without judicial review and without access to a lawyer or to their families.

3. Darfurian students are also exposed to violence from other students affiliated to the ruling National Congress Party (NCP) party. For example, in one incident in late August, a group of pro-NCP students clashed with Darfurian students at Al-Neelain University, in Khartoum, reportedly stabbing three, who later died from their injuries. Also in August, two Darfurian students from El Fasher University were arrested after pro-NCP students clashed with student supporters of SLA/MM; they were released after four days. According to various sources, GoS authorities do not always adequately investigate attacks against Darfurian students or hold those responsible accountable.

Annex XX: Reports of recruitment of child soldiers by Darfurian rebel groups

1. During this mandate, the Panel received reports of various cases of child recruitment by Darfurian rebel groups.
2. While in Sudan in September, the Panel was informed that four minors—aged between 16-17⁶⁰—were captured by GoS forces during the May clashes with Darfurian rebel groups. The Panel requested access to the captured minors and was allowed to interview them, in the presence of GoS authorities.⁶¹ Three of them⁶² recounted that they had been forcibly recruited in South Sudan, between 2016 and early 2017—two said that they were recruited by SLA/MM and one by SLA/TC. The fourth minor recounted that he had been forcibly recruited by SLA/MM sometime in the first part of 2017 in the area of Wadi Howar, North Darfur. All four recounted that they participated in the May incursions with their respective rebel groups and were captured by GoS forces, three in South Darfur and one in North Darfur. In October, the four children were transferred from the military jurisdiction to civilian authorities. GoS authorities have indicated that the charges against the children will be dropped, and efforts are underway to locate their family members.
3. In October, the Panel met with Minni Minawi and raised these reports of child recruitment by his group. Mr Minawi strongly denied these allegations, and said that his rebel group does not recruit children. He indicated that he has adopted different measures to prevent the recruitment of children, including issuing orders to all commanders on the ground not to recruit children and appointing a child protection officer to monitor compliance with these orders. Representatives of the rebel group provided the Panel with a copy of these orders and also indicated that the group is planning to organize a joint monitoring visit of its camps with the UN in early 2018. However, the Panel received limited information regarding where this visit will be conducted, and how the orders issued by the group's leadership are being implemented by the chain of command on the ground.
4. The Panel also raised these reports with a representative of SLA/TC, who denied the group's involvement in child recruitment and insisted that their forces comply with international law. He also indicated the group's willingness to engage with UN officials to discuss the adoption of an action plan.
5. During a meeting with the Panel in September, representatives of the National Council for Child Welfare and SAF indicated that earlier this year, in an effort to bolster its numbers, SLA/PD presented a large number of children for integration into the SAF. According to these authorities, SAF officials screened these children out during the integration process. The Panel is seeking further information on this incident.
6. In October, the Panel received allegations that armed men belonging to a rebel group led by Mohamed Dardoug, a former JEM commander operating in Libya, recruited tens of children in the area of Malha, North Darfur, in March of this year. The Panel is looking into these allegations.

⁶⁰ While in custody, the four minors underwent different age verification assessments, one carried out by military authorities and another by a civilian medical body.

⁶¹ Representatives of SAF, the National Council on Child Welfare and the Ministry of Foreign Affairs attended the interviews. Although GoS authorities had initially accepted the Panel's request to interview the children privately, the Panel was unable to meet with the children without the authorities present.

⁶² One of the three is South Sudanese, while the other two are Darfurians.

Annex XXI- Cross-border affiliations in the Darfur–Chad–Libya triangle

1. On 18 August 2017, an incident between armed men and a patrol of the Chadian National Army resulted in significant losses for the Chadian armed forces: a dozen of casualties, including two colonels. The *Conseil de Commandement Militaire pour le Salut de la République* (CCMSR), a Chadian rebel group based in Libya and led by Mahamat Hassan Boulmaye, claimed responsibility for the incident. According to several Chadian rebel sources, the incident happened when a convoy of between 6 and 8 vehicles, including a truck, led by Bechir Faik, a veteran Chadian Arab rebel, and Margui Djourou, a commander of UFR Chadian rebel group, was intercepted by the Chadian patrol. According to several sources, the convoy was transporting supplies (mostly food) from Libya to Musa Hilal in Darfur. In Darfur, the convoy was reportedly going to buy a shipment of weapons that it would sell in Libya after returning. After being engaged by the Chadian army, the traffickers called CCMSR for help; some CCMSR elements joined the fighting, helping to defeat the patrol.

2. This incident illustrates the cross-border interconnections between the situations in Darfur, Libya and Chad, the porosity between rebel and/or militia activities and trafficking and the shifting and multi-layered loyalties of armed men in the region. Bechir Faik has had many hats. A Mahamid from Chad, in the 1980s, he was a commander for the Democratic Revolutionary Council (CDR), a mostly Arab Chadian rebel group based in Darfur. After the CDR concluded an agreement with the Chadian government in the late 1980s, Faik stayed in Darfur, where he worked with Musa Hilal (also a Mahamid), including reportedly as part of Hilal's *janjaweed* militia in the Darfur conflict. When the Chadian rebellion settled in Darfur again in 2005-2006 with the support of the Government of Sudan, he joined it, reportedly as a commander for the Front of the Salvation of the Republic (FSR), a mostly Arab group led by Alimat Hassaballah Soubiane. After the 2010 Sudan–Chad rapprochement and the subsequent end of Sudanese support for Chadian rebellions, he stayed in Darfur. There, he continued working with Musa Hilal, reportedly briefly joined Hemmeti's RSF, and engaged in cross-border trafficking between Darfur and Libya, including of weapons both ways,⁶³ and of vehicles from Libya to Darfur. Since the beginning of the conflict in Libya between Haftar and the Tripoli government, he has oscillated between rebel, mercenary and trafficking activities. He works closely with the CCMSR, was reportedly a mercenary for the Benghazi Defence Brigades in May-June 2017, and continues his cross-border activities, as illustrated by the 18 August clashes.

⁶³ Flows of weapons between Darfur and Libya happen both ways: generally, light weapons go from Darfur to Libya while heavier weapons go from Libya to Darfur.

Annex XXII: Transcript of video clip by Abdul Wahid

Translated from Arabic

[Caption below speaker's face]

The rebel Abdulwahid Muhammad Nur

[Statement]

I demand that displaced persons and refugees...any camp that has 300 to 500 million Sudanese pounds on a monthly basis...any camp with 300 to 500 million Sudanese pounds...that is for liberation!

Second, you must send me your sons and daughters who are in the camps, in the country and abroad...

Moreover, those who won't pay us, they have to be aware that we will destroy their money [property] instead of allowing it to go to the Government, so that they can use it against us. Your money [property] will be destroyed, and we'll destroy you afterwards.

Annex XXIII: Challenges to implementing the travel ban measure

1. Pursuant to paragraph 3(d) of the resolution 1591(2005), all States are required to take the necessary measures to prevent entry or transit of designated persons through their territories.
2. To prevent the entry of a designated individual into a Member State, there are dual controls in place. First, a Member State can deny the individual in question a visa, when a visa is required. Second, at the time of entry, the border control authority can deny entry. Border control authorities of all Member States have access to INTERPOL-UNSC Special Notices.
3. However, implementation of the travel ban measure during the transit of a designated individual through the territory of a Member State presents challenges. This could be attributed to the principle of free transit through international areas of airports, enshrined in Annex 9 of Convention on International Civil Aviation.⁶⁴ In most cases, no airport transit visa is required to transit through the territory of a Member State. Further, in transfer/transit areas of the international airports, there are usually no systemic passport checks. Against this backdrop, a Member State can prevent the transit of a designated individual only when it has specific information available.
4. Few exceptions exist to the principle of free transit. For example, in annex IV to regulation no. 210/2009, the European Union listed certain countries whose nationals are required to hold an airport transit visa. This list does not include Sudan, and would therefore not apply to the individuals designated on the sanctions list.
5. To prevent transit of a designated individual, use of an Advance Passenger Information (API) system is advocated. An API is an electronic communications system that collects data from the passenger's passport or other government-issued travel document. The data of all passengers of a departing flight is electronically transmitted to border control authorities of the Member State, where the flight is scheduled to arrive. This data is sent before the departure of flight to give sufficient notice to the Member State to perform checks on passengers. If a traveller's name appears on any Interpol watch list, the transiting individual can be intercepted upon arrival. At present, approximately 75 countries use API systems.⁶⁵
6. Sudan does not have an API system in place. As there is no requirement for Sudanese nationals to seek an airport transit visa for any country, the border control authority in a transit country is unable to prevent the transit of a designated individual.
7. In its letter dated 22 May 2014, the Committee requested that Sudanese authorities restrict the travel of the designated Sudanese individuals to other countries. While Sudanese nationals have the right to travel outside their country pursuant to international instruments, Member States like Sudan are entitled to put in place restrictions on the travel of their nationals.⁶⁶ Therefore, the Committee could encourage Sudan to instruct Sudan's border control agency to monitor the designated individuals' movement abroad, with a view to either restrict their travel at the onset, or to inform the transit or destination country so that the travel ban can be successfully implemented by the transit or destination country.

⁶⁴ International Civil Aviation Organization, Convention on International Civil Aviation, Doc 7300/9, 7 December 1944, annex 9, para. 3.57. Also known as the Chicago Convention, and with 191 signatory member state, the Convention states: "where airport facilities permit, Contracting States shall make provision by means of direct transit areas or other arrangements, whereby crew, passengers and their baggage, arriving from another State and continuing their journey to a third State on the same flight or another flight from the same airport on the same day may remain temporarily within the airport of arrival without undergoing border control formalities to enter the State of transit".

⁶⁵ Organization for Security and Co-operation in Europe, "Overview of the use of Advance Passenger Information (API)", SEC.GAL/20/17, 8 February 2017. Available from <http://www.osce.org/secretariat/308796?download=true>.

⁶⁶ See article 13 (2) of the Universal Declaration of Human Rights. Cf. article 12 (3) of the International Covenant on Civil and Political Rights.

8. Further, the Council may like to seek information from other Sanctions Committees on the implementation of travel ban with regard to transiting passengers, and disseminate the best practices among the Member States.

Annex XXIV: Updated information on the designated individuals

Part A—Photographs of three designated individuals



Musa Hilal Abdalla Alnsiem [SDi.002]



Adam Yacub Sharif [SDi.003]



Jibril Abdulkarim Ibrahim Mayu[SDi.004]

Part B—Proposed amendment to Sanctions List

SDi.003 Name: 1: ADAM 2: YACUB 3: SHAREIF 3: na
Title: na **Designation:** Sudanese Liberation Army (SLA) Commander **DOB:** Approximately 1976 1 Jul 1970 **POB:** na ElFasher **Good quality a.k.a.:** a) Adam Yacub Shant b) Adam Yacoub **Low quality a.k.a.:** na **Nationality:** Sudanese **Passport no:** P00182993, issued on 19 Jul 2010 (Expired on 18 Jul 2015) **na-National identification no:** na **Address:** na **Listed on:** 25 Apr. 2006 **Other information:** Reportedly deceased on 7 June 2012. INTERPOL-UN Security Council Special Notice web link: <https://www.interpol.int/en/notice/search/un/5283783> [click here](#)

Annex XXV: Abbreviations

API	Advance Passenger Information
APIT	Armour Piercing Incendiary Tracer
AUHIP	African Union High-level Implementation Panel
BDB	Benghazi Defence Brigades
CAR	Central African Republic
CCMSR	Conseil de Commandement Militaire pour le Salut de la République
CDR	Democratic Revolutionary Council
DDR	Disarmament, Demobilization and Reintegration
DRC	Democratic Republic of Congo
GoS	Government of Sudan
IDP	Internally Displaced Person(s)
IOM	International Organization for Migration
JEM	Justice and Equality Movement
LAS	League of Arab States
LNA	Libyan National Army
NCP	National Congress Party
NISS	National Intelligence and Security Service (Sudan)
OCHA	Office for Coordination of Humanitarian Affairs (UN)
PDF	Popular Defence Forces
RSF	Rapid Support Force(s)
SAF	Sudanese Armed Forces
SALW	Small Arms & Light Weapons
SLA/AW	Sudan Liberation Army/Abdul Wahid
SLA/Justice	Sudan Liberation Army/Justice
SLA/MM	Sudan Liberation Army/Arkou Minni Minawi
SLA/PD	Sudan Liberation Army/Peace & Development
SLA/TC	Sudan Liberation Army/Transitional Council
SLA/Unity	Sudan Liberation Army/Unity
SLFA	Sudan Liberation Force Alliance
SPLA	Sudan People's Liberation Army (South Sudanese Army)
SPLM/N	Sudan People's Liberation Movement/North
SRF	Sudanese Revolutionary Front
SRSg	Special Representative of the Secretary General
UAE	United Arab Emirates
UFR	Union of Forces of Resistance
UK	United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland
UNAMID	African Union-United Nations Hybrid Operation in Darfur

UNHCR	United Nations High Commissioner for Refugees
UNMISS	United Nations Mission in South Sudan
UNSC	United Nations Security Council
UNSMIL	United Nations Special Mission in Libya
USA	United States of America
